الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملحقة الجامعية *مغنية*

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير في العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي ومالي

بعنوان:

التحليل المالي في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك -CPA-

من إعداد الطالبين :

- بن رمضان رشيد
- قبلي محمد

تحت إشراف الأستاذة:

- بن شعيب فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

د. بن عزة محمد	أستاذ محاضر ب	رئيسا
أ. بن لباد محمد	أستاذة مساعدة أ	ممتحنا
أ. بن شعيب فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة أ	مشرفة

السنة الجامعية : 2016/2015 م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أ نار لنا طريق العلم و جعل العلم نور و الجهل ظلام و يسر لنا هذا العمل المتواضع و الذي يعتبر ثمرة جهد كبير

نشكر كل من ساعدنا على أداء هذا العمل من قريب أو بعيد و انجاز هذه المذكرة المتواضعة و لو بابتسامة أو كلمة طيبة

نشكر أستاذتنا المحترمة المشرفة على هذا المشروع الأستاذة : بن شعيب و نتمنى لها مزيدا من النجاح في مسارها العلمي

كما نتقدم بالشكر لجميع عمال الجامعة و كل من ساعدنا في دراستنا و كذا عمال بنك القرض الشعبي الجزائري و الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة

وكذلك نتقدم بالشكر إلى اصد قئنا الطلبة الذي ساعدونا و كذا كل أساتذة العلوم التجارية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله محمدا صل الله عليه و سلم و على اله و صحبه و كل من تبعه بإحسان إلى يوم الدين

إلى أبي العزيز رحمه الله و أمي العزيزة و جميع إخوتي كبيرا و صغيرا و عائلتي بمغنية ووهران و سيدي بلعباس وفي كل أقطار العالم وكذا أهل مغنية و أصدقائنا في العمل

قبلي محمد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أ نار لنا طريق العلم و جعل العلم نور و الجهل ظلام و يسر لنا هذا العمل المتواضع و الذي يعتبر ثمرة جهد كبير

نشكر كل من ساعدنا على أداء هذا العمل من قريب أو بعيد و انجاز هذه المذكرة المتواضعة و لو بابتسامة أو كلمة طيبة

نشكر أستاذتنا المحترمة المشرفة على هذا المشروع الأستاذة : بن شعيب و نتمنى لها مزيدا من النجاح في مسارها العلمي

كما نتقدم بالشكر لجميع عمال الجامعة و كل من ساعدنا في دراستنا و كذا عمال بنك القرض الشعبي الجزائري و الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة

وكذلك نتقدم بالشكر إلى اصد قئنا الطلبة الذي ساعدونا و كذا كل أساتذة العلوم التجارية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله محمدا صل الله عليه و سلم و على اله و صحبه و كل من تبعه بإحسان إلى يوم الدين

إلى أبي العزيز و أمي العزيزة اللذان سهرا الليالي لمواصلة مشواري الدراسي وكذلك إلى إخوتي الثلاثة بلال ومحمد وأختي الصغير شفيعة وإلى كل عائلة بن رمضان.

إلى عائلة حيدرة وكل أحبائي وأصدقائي الطلبة الجنعيين وكل من يعرفني من قريب أو من بعيد كما لا أنسى الأساتذة بالملحقة الجامعية –مغنية- تخصص إقتصاد نقدي ومالي.

وإلى الأستاذة المحترمة بن شعيب فاطمة الزهراء وجميع لجنة المناقشة.

بن رمضان رشيد

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	الصفحة
1	*نشاطات الأساسية للبنك التجاري	9
2	*يوضح الميزانية المحاسبية	70
3	*يوضح الميزانية المالية المحصلة	78
4	*تعديل خاص في الميزانية المحاسبية لتحويلها إلى ميزانية مالية	79
5	*خطوات تعديل الأصول	79
6	*خطوات تعديل الخصوم	80
7	*هيكلة الميزانية المالية مختصرة	80
8	*التمثيل البياني بواسطة مربع	81
9	*التثميل البياني بواسطة مثلث	81
10	*التمثيل البياني بواسطة مستطيل	82
11	*التمثيل البياني بواسطة دائرة	83
12	*التمثيل على نصف دائرة	83
13	*شكل بياني للملحق رؤوس الاموال العاملة	91
14	*حالات رأس المال العامل	92
15	*يوضح الوضعية في الخزينة	96
16	*الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	119
	*الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري بمغنية	121

قائمة الجداول .

رقم	عنوان	الصفحة
1	*الفرق بين البنوك التجارية و البنوك المتخصصة	16
2	*الفرق بين البنوك التجارية و البنوك الإسلامية	18
3	*ميزانية بنك التجاري	19
4	*ملخص لمخاطر قروض بنكية	51
5	*المقارنة بين نظام محاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني فيما	
6	يخص الميزانية	71
7	*المقارنة بين نظام محاسبي المالي و المخطط الوطني المحاسبي فيما	
	يخص عقود الإيجار	72
9	*جدول حسابات النتائج	85
	*جدول حسابات النتائج بين نظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي	
10	الوطني	87
11	*جدول التمويل	110
12	*جدول التغيرات	111
	*جدول الموارد و الاستخدامات	112

الفهرس:

الفصل الأول:عموميات حول البنوك التجارية و القروض .

تمهيد 1

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية و تطورها. 2

المطلب الأول:نشأة البنوك التجارية و تطورها . 2

الفرع الأول:تعريف البنوك التجارية. 2

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية 3

المطلب الثاني:وظائف البنوك التجارية و طبيعة عملياتها. 5

الفرع الأول:وظائفها. 5

الفرع الثاني:طبيعة عمل البنوك التجارية. 10

المطلب الثالث:أنواعها و مقارنتها مع غيرها من المؤسسات المالية و البنكية. 11

الفرع الأول:انواع البنوك التجارية 11

المطلب الرابع:ميزانية البنك التجاري. 19

الفرع الأول:موارد البنك التجاري. 20

الفرع الثاني:استخدامات البنك المركزي. 22

المبحث الثاني:عموميات حول القروض 28

المطلب الأول:القروض،وظائفهاو أنواعها. 28

الفرع الأول:مفهوم القروض البنكية. 28

الفرع الثاني:أنواعها. 29

الفرع الثالث:وظائفها. 39

المطلب الثاني:معايير و إجراءات منح القروض. 41

الفرع الأول:معايير منح القروض. 41

الفرع الثاني:اجراءات منح القروض المصرفية . 43

المطلب الثالث:مخاطر القروض المصرفية و طرق الوقاية منها. 46

الفرع الأول: مخاطر القروض المصرفية 46

الفرع الثاني: كيفية التقليل من مخاطر القروض 52
خلاصة. 55

الفصل الثاني:عموميات حول التحليل المالي

تقديم. 56
المبحث الأول:مفاهيم حول التحليل المالي 57
المطلب الأول:تعريف التحليل المالي أهميته،أهدافه. 57
الفرع الأول:تعريف التحليل المالي. 57
الفرع الثاني:أهمية التحليل المالي 58
الفرع الثالث:أهدافه. 59
المطلب الثاني:أنواع مراحل التحليل المالي. 60
الفرع الاول:أنواع التحليل المالي 60
الفرع الثاني:مراحل التحليل المالي 63
المطلب الثالث:بيانات التحليل المالي ،استعمالات و الاطراف المهتمة به. 64
الفرع الأول:بيانات التحليل المالي 64
الفرع الثاني:استعمالات التحليل المالي 65
الفرع الثالث:الأطراف المهتمة به. 66
المبحث الثاني:المعطيات المحاسبية في التحليل المالي 67
المطلب الأول:الميزانية المحاسبية و مقارنتها مع النظام المحاسبي الجديد. 68
الفرع الأول:الميزانية المحاسبية 68
الفرع الثاني:لمحة عن النظام المحاسبي الجديد. 71
المطلب الثاني:الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية. 73
الفرع الأول:تحويل الأصول. 73
الفرع الثاني:تحويل الخصوم. 75
الفرع الثالث:ميزانية مالية مختصرة و تمثيلها . 80

الفهرس:

المطلب الثالث:جدول حسابات النتائج و مقارنته مع نظام المحاسبين الجديد. 84

الفرع الاول: جدول حسابات النتائج. 84

الفرع الثاني:الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني فيما يخص جدول حسابات النتائج. 87

المبحث الثالث: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية. 88

المطلب الأول:تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي. 88

الفرع الأول: مفهوم رأس مال العامل 88

الفرع الثاني:مفهوم احتياجات رأس مال العامل 92

الفرع الثالث: الخزينة 94

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية. 96

الفرع الأول:تعريف النسب المالية و مدى أهميتها. 96

الفرع الثاني:أنواع النسب المالية. 97

الفرع الثالث:معايير استعمال النسب المالية. 105

المطلب الثالث:جدول التمويل 106

الفرع الأول: تعريف جدول التمويل و هيكله 106

الفرع الثاني:اهمية جدول التمويل و اهدافه. 108

المبحث الثالث:مراحل إعداد جدول التمويل. 111

خلاصة. 115

الفصل الثالث:دراسة تطبيقية للقرض الشعبي الجزائري

تمهيد 116

المبحث الاول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري و نشأته. 117

المطلب الأول:مفهوم البنك و تطوره (تعريفه) 117

المطلب الثاني:وظائفه 118

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك CPA 119

الفهرس:

المبحث الثاني:بطاقة فنية حول وكالة مغنية 119

المطلب الأول: لمحة عن الوكالة 120

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري بمغنية. 121

المبحث الثالث:دراسة حالة تطبيقية للبنك CPA 122

المطلب الأول:القروض الممنوحة و إجراءاتها. 122

المطلب الثاني: دراسة مؤسسة طالبة قرض و حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية للمشروع المؤسسة و نتائجه 129

الفرع الأول:تلخيص حول الاستثمارات. 132

الفرع الثاني:طريقة التمويل 133

الفرع الثالث:كيفية اهتلاك القرض البنكي 133

الفرع الرابع:الفئات التي يتم تطبيقها 134

الفرع الخامس:مردودية المشروع 135

الفرع السادس:دراسة القرض 138

المطلب الثالث:نتيجة الدراسة المطبقة 143

خلاصة 145

خاتمة عامة . 146

مقدمة عامة

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة و جوهرها في كل بلد بحث يهدف إلى التطوير و التجديد،كما أن له أثر كبير في القضاء على الندرة و البحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية.مما أدى إلى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها و من بين هذه المؤسسات ،"البنوك" و التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد و التي تلعب دور الوسيط (المالي)بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و تتمثل وظيفته الأساسية في منع الفروض و كذلك استقبال الودائع.فهي تساهم بطريقة فعالة في تخفيض الأهداف المسطرة للوصول إلى التنمية الاقتصادية .فعندما يتخذ قرار منع يستعمل وسيلة جوهرية و هي التحليل المالي .

فالتحليل المالي يعد من أهم الموضوعات البالغة أهمية في حقل المنشئات المالية و المحاسبة الاقتصادية ،حيث يمكنها من تقييم عموم قراراتها المالية لمعرفة نقاط القوة و الضعف في بيئة المنشأة الداخلية و المنشأة الخارجية

فأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر،مما جعل إدارات مختلف الشركات و المتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات و المؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

و مما لاشك فيه أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بأمس الحاجة إليها .

التحليل المالي بمفهومه البسيط هو عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات المتوفرة عن المشروعات الاقتصادية،باعتباره من أنسب الوسائل في تشخيص نقاط القوة و الضعف التي تواجه المنشئات ،و من ثم البحث عما يوجد بين عناصر البيانات من علاقة تتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير الأحداث لأنشطة المشروع،و التي يتم من خلالها بناء معلومات و توصيات تكون عونا في ترشيد مستخدميها في قراراتهم بذلك المشروع ،و التحليل المالي بمدلوله الحقيقي يساعد في التنبؤ باتجاهات مستقبلية و كذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب.

و من خلال كل هذا ارتابتا إلى إدراج الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار التحليل المالي وسيلة جوهرية في اتخاذ قرار منع القرض من طرف البنك ؟"

و لإثراء هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل تعتبر البنوك التجارية الملجأ الأمثل للحصول على قرض؟

2-هل تتضمن عملية منح القروض مخاطر معينة و هل هناك طرق للوقاية منها؟

3-هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في منح القروض من طرف البنك؟

4-هل بواسطة التحليل المالي يمكن لنا معرفة الاختلالات و التوازنات المالية و كذا مردودية المشروع؟

و لكشف الغموض حول هذه التساؤلات نفرض مايلي:

-التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منع القرض من طرف البنوك التجارية.

-التحليل المالي وسيلة لمراقبة الأموال المستثمرة و لقياس مردودية المشاريع .

- استعمال البنوك التجارية لأدوات التحليل المالي بشكل جيد يضمن لها تحقيق أهدافها المسطرة.

-التحليل المالي بين الوضعية المالية المؤسسة كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية و تحسين السيولة .

إن اختيارنا لموضوع: التحليل المالي في البنوك التجارية:تبرره الأسباب التالية:

1-طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلاءم مع الموضوع.

2-كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض .

3-علاقة الاستثمار بالبنوك علاقة وطيدة ،فبدون الأموال لا وجود للاستثمار و لا للتطور و لا عمل و لا ربح،و بالتالي لا تنمية بدون استثمار،فوجود الأموال تمكن من استمرارية الحياة و تطورها خاصة من الناحية الاقتصادية.

4-الرغبة الشخصية في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها.

الأهداف المسطرة من خلال هذه المذكرة:

-إظهار مدى أهمية المجال للبنوك التجارية.

-إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي و مدى فعاليته في اتخاذ قرار منح القرض.

-تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك التجارية و كيفية تسييرها للقروض.

-إظهار الجانب التطبيقي حول هذا الموضوع.

و من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقييم بحثنا إلى قسمين رئيسيين : قسم نظري و قسم تطبيقي:

القسم النظري ينقسم بدوره إلى فصلين:

-نتناول في الفصل الأول : عموميا تحول البنوك التجارية و القروض للتعرف على ما يخص البنوك التجارية بالإضافة إلى أنواعها ووظائفها و كذا سيزينها كما يتم التطرق إلى القروض و إجراءات منحها و مخاطرها و طرق الوقاية منها.

-في الفصل الثاني حاولنا إلقاء الضوء على التحليل المالي و أهميته لدى البنوك التجارية في منع القروض من مختلف الجوانب .

القسم التطبيقي يظم فصلا كاملا.

كما قمنا بإنهاء دراستنا بخاتمة عامة تحتوي ما استخلصنها من النتائج.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية و القروض

تمهيد

البنك عامة مؤسسات ائتمانية و التي يعتمد عليها أي بلد لإنعاش اقتصاده الوطني من خلال امتداده بالأموال اللازمة.

ومن بين هذه البنوك أو المؤسسات نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك الودائع و وظيفتها الأساسية هي منح القروض،و تعتبر عملية منح القروض عملية جوهرية ،و هي من أهم عناصر التمويل في الاقتصاد المعاصر.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف البنوك التجارية و أنواعها؟بالإضافة إلى ميزانيته و كذلك معنى القروض و إجراءات منحها و طرق الوقاية من مخاطرها؟من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني:موارد و استخدامات البنك التجاري.

المبحث الثالث:مفاهيم أساسية حول القروض.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية و تطورها.

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن لحفظ أمواله،دفعه إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية،و من بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

المطلب الأول:نشأة البنوك التجارية و تطويرها.

الفرع الأول:تعريف البنوك التجارية.

أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة نوجز بعضها فيما يلي:

***التعريف الأول:**

يمكن تعريف البنك التجاري بأنه "المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنوية)تحت الطلب أو لأجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و تقديم القروض (الائتمانية) بقصد الربح".[1]

***التعريف الثاني:**

هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي،و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات التنمية و الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية و مالية،وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي [2].

[1]سليمان بوذياب،"اقتصاديات النقود و البنوك"،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت ،1996،ص113.

[2]عبد الغفار حنفي، الأسواق و المؤسسات المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000،ص24.

***التعريف الثالث:**

يعرف قانون النقد و القروض في مادته(114) البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية و العادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون،بحيث يتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك و هي تنحصر فيما يلي:

-العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور.

-القيام بمنح القروض.

- توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.[1]

***التعريف الرابع:**

تعرف البنوك التجارية على أنها حلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي تقوم بها المؤسسات المالية و النقدية.[2]

الفرع الثاني:نشأة البنوك التجارية.

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق.م أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات ،حفظ الودائع و منح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية و من ثم فالشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع و شراء العملات الأجنبية و مبادلاتها بعملات وطنية،و بتقدم التجارة و ظهور الفائض من النقود و بالذات في البندقية و برشلونة بدأت

[1]قانون النقد و القرض،90-10
[2]من إعداد الطلبة

ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة و موثق بها و هي لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة و يحصلون مقابل ذلك مع عمولة.[1]

و تدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يسحب و إن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة و أخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقى القبول العام،و بتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا و أصبح البنك يقدم فائدة للمودعين و يقرضها بنسب عالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة،فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة،منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما يجعل بظهور القوانين المنظمة بعمل البنوك و لقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة و هي البنوك المركزية[2].

في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام 1517 ثم بنك أمستردام عام 1609 و لقد أدى تطوير و زيادة الإنتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية و زادت الحاجة إلى القروض.فتغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين للاستهلاك ،بل تنوعت عمليات و مهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود.

و مع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة لأموال ضخمة بدأت البنوك تعتبر جهاز فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات و إقراضها لرجال الصناعة فأصبحت وسيط ماليا بين المستثمرين و المدخرين.[3]

[1] أحمد حشيش عادل،"اقتصاديات النقود و البنوك ،بيروت،كلية الاقتصاد،1996،ط3،ص28.
[2] شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد النقود و البنوك،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص24.
[3] أحمد حشيش عادل،نفس المرجع السابق،ص28.

المطلب الثاني:وظائف البنوك التجارية و طبيعة عملها.

الفرع الأول:وظائفها

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف المختلفة بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية و هي خلق النقود الكتابية و ستتطرق إليها فيما يلي:

1-خلق نقود الودائع:

يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع أنواع النقود انتشار في المجتمعات الحديثة.

فالفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية.

2-قبول الودائع:

يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية حيث يتم خلق النقود الإئتمانية عن طريق هذه الودائع و هي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية،و يلاحظ أن الودائع على أنواع مختلفة و هي:

2-1-الودائع الجارية:

و هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها بدون إنذار سابق.

2-2-الودائع لأجل:

و هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة المتفق عليها.

2-3-الودائع بإخطار:

و فيها يخطر المودع بنكه برغبته في السحب في مدة زمنية متفق عليها.

2-4-ودائع الادخار:

شبه الودائع الجارية في عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق إنذار و لكن بفرق أنه يتم الإيداع مقابل فائدة تدفع للمودع و في أوقات معينة متفق عليها سابقا.

يمكن القول أن هذه الودائع تفتح للأفراد و المؤسسات لتشجيعهم على الادخار.[1]

3-تقديم القروض:

وهو ما يعرف بمنح الائتمان حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض.

يعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تقوم بمنح رجال الأعمال ائتمانا قصير الأجل مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية و الودائع تحت الطلب تستخدم في تمويل العمليات التجارية أو الإنتاجية .في مقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك التجارية و التي يترتب عنها تخليها عن بعض أموالها لمدة معينة هي مدة القرض فإنها تحصل على مبلغ يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض و يسمى هذا المبلغ بالفائدة و تحصل هذه النسبة على أساس سنوي.[2]

تتفرع هذه القروض إلى ثلاثة أنواع:

3-1-قروض بدون ضمان:

تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأن في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروض بدون ضمان.

3-2-قروض بضمانات مختلفة:

و يذكر منها ما يلي:

---

[1] من طرف إيمان ،بنك تجاري،http://Ind-batna.hoxx.com

[2] عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"،الجزائر،يهاد الدين للنشر و التوزيع،2000،ص،ص 15.16.

*قرض بضمان السلع المختلفة.

*قرض بضمان أوراق مالية.

كلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القرض بضمان حقيقي و هو أصل معين للعميل حيث لا يرجعه له إلا بعد أن يستعيد قيمة القرض الذي يمنحه للعميل مع الفائدة.

3-3-القروض بضمان شخصي:

يتم عن طريق تدخل شخصي آخر من طرف المقترضين و يتعهد بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن التسديد،في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة.[1]

4-خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الإجراء من أهم وظائف البنوك التجارية في العصر الحديث.و تزداد أهميته بازدياد ظاهرة المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع.فالتاجر يبيع بأجل و يحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية مقابل مبيعاته.فمع تراكم الكمبيالات في يده فهو لا يستطيع الاستمرار في نشاطه التجاري.

إذن فهو يلجأ للبنك ليخصمها له أي يدفع له البنك قيمتها قبل أن يحل أجلها فيكون البنك في هذه الحالة قد قدم قرضا قصير الأجل مدته تاريه استحقاق الكمبيالة و مبلغ الفائدة يعادل الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية و نسبة الفائدة إلى القيمة الاسمية للكمبيالة تعرف بسعر الخصم.[2]

[1]مشرف نادي البنوك و الشركات المالية-Nizar-مفهوم البنك التجاري و أعماله و أقسامه www.a le ppoeconomic.comفي 2011-01-02

[2]محمد شريف إيمان،"دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،فرع :نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي،البويرة،دفعة :2008-2009.

5-وظيفة الإشراف و الرقابة:Supervision and control

تتولي المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض،و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[1]

6-بعض الوظائف الأخرى

*تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إعتمادات مستندية و تشتمل على إعتمادات للاستيراد و أخرى للتصدير و يحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين و تلك التي يتحملها المقترضين و العمولات و الأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

*قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شيكات أو كمبيالات أو سندات أذنية مستحقة لصالحها أو أسهم،كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه.

*قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد عنها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.

*قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية.استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية و العكس لصالح العملاء.

*تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات ،أوراق مالية،نقود و غيرها.[2]

إدارة الأعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة مختصة

[1] نوال بدر الدين ،رؤوف عبد الله،القروض البنكية،(شهادة ليسانس) ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص مالية،جامعة الجزائر،2003،ص24.

[2] نوال بدر الدين ،رؤوف عبد الله،القروض البنكية،(شهادة ليسانس) ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص مالية،جامعة الجزائر،2003،ص24

Trus Departementهي[1] :

الشكل(01)/النشاطات الأساسية للبنك التجاري

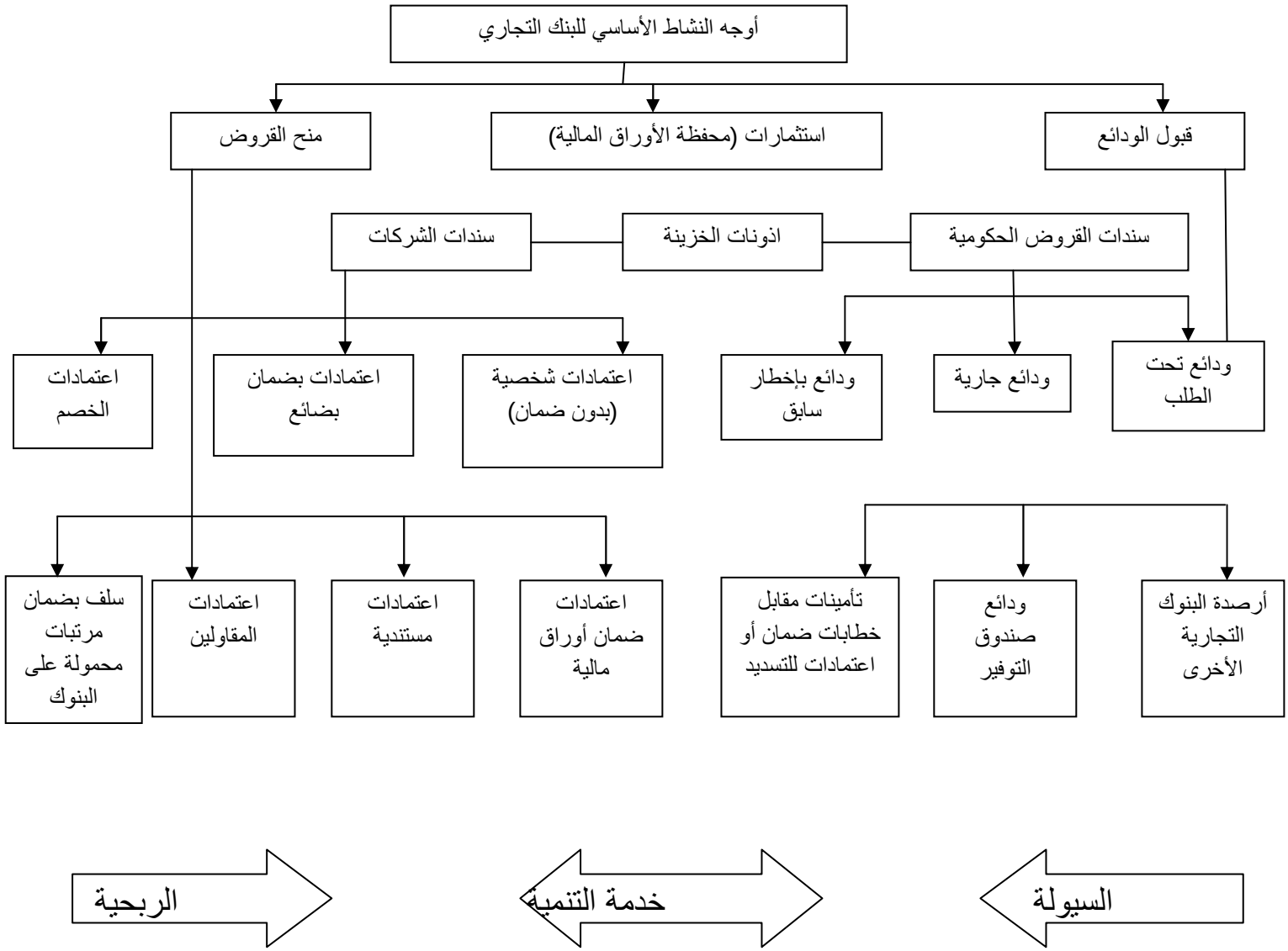

المصدر : محمد الصيرفي: إدارة المصاريف ،(ط1)،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الإسكندرية– 2007،ص21.

[1]خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية،الإسكندرية،مصر،دار وائل للنشر ،2000،ط2،ص15.

الفرع الثاني : طبيعة عمل البنوك التجارية:

يتضح مما سبق أن المصرف يتاجر بأموال الناس و هذا معناه أن أمواله هو (أي رأسماله عن التأسيس+الاحتياطي +الأرباح المتراكمة) لا تمثل إلا جزء بسيط من مجموع الأموال التي تتعامل بها و يترتب عن هذه الحقيقة ما يلي :

المتاجرة بأموال الغير تؤدي إلى نتيجتين هما:

الأولى :الحرص Précaution

إن المصرف مؤتمن على أموال الناس،أي أن المودعين وضعوا ثقتهم فيه و أودعوا أموالهم فهو حريص على تلك الأموال حرصا بما يليه المنطق (البنك يسعى ليكون على مستوى الثقة الممنوحة له)،و يمليه القانون (البنك ملتزم بإعادة الحق إلى أهله،خاصة و أن هناك إثبات خطي لهذا الخط بالتوقيع و التاريخ).

هذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين ،فهو يسعى لضمان استعادة ما اقرضه لأن ما كان قد أقرضه ما هي إلا أموال الناس التي لابد أن يطلبوها منه يوما ما.

الثانية: السيولة Liquidé

يتعامل المصرف بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضرا لطلبات الناس أي المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبونه من ودائعهم و هذا ما يفسر مبدأ وجوب توفير السيولة الكافية لدى المصارف المواجهة طلبات السحب الآتية :

من قبل الزبائن و المودعين ،كل ذلك يصح بالنسبة للمصارف التجارية التي هي أكثر الأنواع انتشارا و أكثرها خدمات له و أقدمها تاريخيا ،فهذه المصاريف هي الحجرات الأساسية في النظام المصرفي الملزمة بحكم الوقائع ،بدفع جزء مهم من طلباتهم ،و بذلك فهي أكثر المصارف مخاطرة بعمليات إذا أرادت إقراض المال للغير،تلك إذن هي طبيعة عمل البنك باختصار لكن في عصرنا هذا فإن البنوك لا تتصف كلها بنفس الخصائص.[1]

[1] علي السالوس،معاملات البنوك،www.Microsoft-ac.com،في10-01-2011.

المطلب الثالث:أنواعها و مقارنتها مع غيرها من المؤسسات المالية و البنكية.

الفرع الأول:أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي:

-من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1-البنوك التجارية العامة:

و يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة،أو في إحدى المدن الكبرى،و نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها ،و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية تباشر للبنوك التجارية ،و تمنح الائتمان قصير و متوسط الآجال كذلك تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي ،و تمويل التجارة الخارجية .

2-البنوك التجارية المحلية:

و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية،مثل محافظ معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

و يقع المركز الرئيسي للبنك و الفروع في هذه المنطقة المحددة،و تتميز هذه البنوك بصغر حجمها[1]،كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها،و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه .

ب-من حيث حجم النشاط:

1-بنوك الجملة:

و يقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

2-بنوك التجزئة:

و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء،و المنشآت الصغرى،لكنها تسعى للاجتذاب أكبر عدد ممكن و تتميز هذه البنوك بما تتميز به فهي منتشرة جغرافيا و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال

[1]محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك،جار المناهج،عمان،ط1،2007،ص32.

خلق المنافع الزمنية و المكانية،و منفعة التملك و التعامل للأفراد،و بذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ج–من حيث عدد الفروع:

1–البنوك التجارية ذات الفروع:

و هي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا،لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة و لاسيما الأماكن الهامة،و تتبع اللامركزية في تسيير أمورها،حيث يترك للفرع تدبير شؤونه،فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك،و بطبيعة الأمور،فإن البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع.

و يتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني و يخضع للقوانين العامة للدولة،و ليس للقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي،كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية و تقديم القروض قصيرة الآجال و المتوسطة الآجال كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي[1] .

2–بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير لحجم البنوك التجارية،و نمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع،و هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، و هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة،كما ينسق الأعمال و النشاط بين الوحدات بعضها ببعض،و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1] هلال كهينة،إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع:نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي،البويرة،2008-2009،ص12.

[2] محمد السعيد أنور،إدارة البنوك،دار الجامعية الجديدة،القاهرة،الإسكندرية،2005،ص17.

3-بنوك المجموعات:

و هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها،و لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري ،و قد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوربا.

4-البنوك الفردية:

و هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص،و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة،و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير و بدون خسائر ،و يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توزيع أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5-البنوك المحلية:

و هي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة،قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة،و إذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية ،فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية و إشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.[1]

مقارنة البنوك مع المؤسسات المالية الأخرى :

1-الفرق بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية:

إن البنوك التجارية و المؤسسات المالية تتشابه في الكثير من أوجه أنشطتها الخاصة بالائتمان،و توفير مصادر التمويل للمشروعات و الأفراد،و بصفة عامة لا خلاف يذكر في الوقت المعاصر بالاستخدام أو التوظيف،فالخلاف الحقيقي يتعلق بمصادر الاستخدام و التوظيف.

[1] بخراز يعدل فريدة،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي،ديوان الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر،ط3،2007.

فبالنسبة للبنوك التجارية تعتمد في مصادر استخدامها أساسا على الأموال التي حصلت عليها من الغير في شكل ودائع و تستخدمها لحسابها الخاص و ليس لحساب أصحاب الودائع،كما أن رأسمالها هو مجرد ضمان لمواجهة حقوق المودعين و لا يمثل في الاستخدام إلا نسبة ضئيلة.

أما المؤسسات المالية تعتمد أساسا على رؤوس أموالها ،فتستخدم أموالها المملوكة و تعمل لحسابها و يكون استخدامها لأموال الغير في حالات استثنائية،كمواجهة تزايد احتياجات الاستثمار و إشباع رغبة الأفراد و ذلك لحساب أصحابها مقابل عمولة.

أما العامل الثاني في التفرقة بين المؤسسات المالية و البنوك التجارية هو أقل أهمية و هو طبيعة العمليات التي تقوم بها،فعمليات البنوك التجارية تتركز في الائتمان قصير الأجل في حين أن المؤسسات المالية تقوم بعمليات الاستثمار،و قد ظهر هذا المعيار حديثا نتيجة تقارب وظائف كل من المؤسسين .

2-الفرق بين البنوك العامة و البنوك الخاصة:

القطاع العام ارتبط بتطور الاقتصاد الرأسمالي و تحوله من الليبرالية إلى الاقتصاد المختلط،و نظرا للدور الذي تقوم به البنوك في تجميع الإدخارات،خلق الائتمان ،توفير احتياجات التمويل للنشاط الاقتصادي،فقد خضعت المؤسسات المصرفية للدولة رقابتها و ظهر قطاع مصرفي يخضع لرقابة و سيطرة الدولة من خلال ملكيتها لرأس المال أو المشاركة فيه جزئيا أو تأثيرها في البنوك التجارية من خلال الودائع الحكومية،أو رقابة البنك المركزي عليها دون أن تصل إلى مرحلة البنوك العامة.[1]

أما البنوك الخاصة فهي مؤسسات ذات رؤوس الأموال الخاصة تتخذ شكل شركات مساهمة أو مؤسسات تعاونية و أشكال قانونية أخرى.

3-التفرقة بين البنوك التجارية،بنوك الأعمال و بنوك الائتمان متوسط و طويل الأجل:

يطلق على البنوك التجارية أحيانا وصف بنوك الودائع،فهذه البنوك يقتصر نشاطها على عمليات الائتمان،يطلق قبول الودائع الجارية و لأجل قصير،فهي بذلك تختلف عن بنوك الأعمال و بنوك الائتمان طويل و

[1] Bokali،البنوك التجارية و تطورها،www.droit.dz.comفي 12-02-2011

متوسط الأجل فبنوك الودائع بدأت تقبل الودائع الادخارية على نطاق واسع و تعطي قروضا متوسطة أو طويلة الأجل.

أما بنوك الأعمال يرتكز نشاطها الرئيسي في منح القروض،إصدار السندات،المشاركة في المشاريع و الحصول على أنصبتها لذلك نجد بعض الدول تحرم هذه الأخيرة على البنوك التجارية .

أما بنوك الائتمان متوسط و طويل الأجل تختلف عن بنوك الودائع في نشاطها الذي يقتصر على منح الائتمان لمدة تقل عن سنتين فقط،و لا تقبل الودائع الجارية إلا بإذن خاص،و هذا الائتمان ليس حكرا عليها،فبنوك الودائع أيضا تمنح هذا الائتمان.

4-التفرقة بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية:

إن للبنوك الأجنبية وصف يتضمن خضوع رأس المال لسلطة الأجانب سواء كان البنك مملوكا لأجانب مقيمين في إقليم الدولة أو خارجها أو تابع لمؤسسة متعددة الجنسيات أو مجرد مشاركة بأغلبية أجنبية أو فرع لبنك أجنبي مركزه الرئيسي خارج الإقليم.

و تخضع هذه البنوك أو لا تخضع لرقابة البنك المركزي تبعا للتنظيم الاقتصادي و هناك بعض البلدان أسست البنوك الأجنبية و البعض الآخر جعلتها وطنية عن طريق مشاركة الجانب الوطني المحلي في ملكية رأس المال بنسبة معينة تحقق السيطرة لهذا الجانب مثل المملكة العربية السعودية.

و يمكن هذه البنوك ممارسة كافة أنشطة البنوك التجارية مثل تلقي الودائع الوطنية و الاجنبية و أن تستخدمها في منح الائتمان داخل الحدود الوطنية أو تحويلها إلى الخارج لاستثمارها في أسواق النقد و المال الدولية و إيداعها في مراكزها الرئيسية في الخارج في شكل ودائع بنكية،كما يمكنها أن تفتح حسابات أجنبية مثل:حسابات الأورو دولار داخل حدودها الوطنية.[1]

[1] عيضة بن يمينة ،تعريف البنك ،www.ibtissama.com،في 14-02-2011

أهم الفروقات بين البنوك التجارية و البنوك الأخرى:يمكن بين أهم الاختلافات بينهما على الشكل نقاط كالتالي:

الجدول (01):الفرق بين البنوك التجارية و البنوك المتخصصة.

البنوك المتخصصة	البنوك التجارية
1-هدفها الأساسي ليس الربح و إنما التنمية	هدفها الأساسي هو الربح
2-تعتمد التسليف و الاقتراض متوسط و طويل الآجل	تعتمد الآجل و الاقتراض قصير
3-اعتمادها الأساس على مصادر التمويل الذاتي و دعم الدولة لها والقروض	تعتمد أساسا على ودائع الجمهور
4-ارتباطها بالدولة قوي، فأما أن تكون مملوكة لها، أو ذات علاقة قوية معها	غالبا لا علاقة لها بالدولة، ما لم تكن مملوكة لها، أي مؤممة
5-توظيف أموالها يكون حصرا في القطاع الذي يحمل اسمها	توظيف أموالها في مجالات متنوعة

6-أسعار الفائدة و شروط القرض تكون معتدلة و معقولة و مناسبة للمقترض، حيث لا تشكل عبئا كبيرا على المقترض	أسعار الفائدة عالية نسبيا لان هدفها الأساس هو الربح التجاري
7-لها شخصية اعتبارية متنقلة و تتمتع بكثير من الإعفاءات و الامتيازات من الدولة	عادة تخضع لقانون الشركات
8-تكون مجالس إدارتها حكومية (إذا كانت ملكا لها)، أو على الأقل وجود ممثلين حكوميين عن القطاع المختص	لا يشترط تواجد ممثلين حكوميين في مجالس إدارتها
9-تقوم بإنشاء مشروعات جديدة ضمن تخصصها، أو تدخل شريكا في القائم منها، إضافة إلى تقديم الاستشارات و الخبرات الفنية	عادة نشاطها يقتصر على تقديم السلف، و القروض قصيرة الآجل و خصم الأوراق التجارية
10-يتطلب من العاملين المعرفة و التخصص في شؤون القطاع الذي يخدمه المصرف	العاملون فيها يتمتعون بمعلومات مصرفية عامة
11-بطء دوران رأس المال بسبب طول فترة استرداد القرض	سرعة دوران رأس المال لقصر فترة سداد القرض
12-عادة تلتزم بخطة الدولة التنموية	لا يشترط ذلك في نشاطها
13-تعرضها لمخاطر عالية بسبب طول مدة القرض	درجة المخاطرة في نشاطها اقل نسبيا
14-يتوجه إليها المقترضون	تبحث أحيانا عن المقترضين
15-لا يحق لها توليد نقود الودائع	قدرتها في توليد نقود الودائع كبيرة

المصدر :الدكتور عبد الله الطاهر،النقود و البنوك و المؤسسات المالية،مركز يزيد للنشر والتوزيع،ص272.

مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية: يمكن أن نوجز أهم الاختلافات الواردة بين هذه البنوك في النقاط التالية.

الجدول رقم(02):الفرق بين البنوك التجارية و البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية	البنوك التجارية
1-علاقة البنك بالمودعين في الودائع الاستثمارية هم شركاء مع البنك أو مقرضين قرضا حسنا لحساب الائتمان	العملاء المودعين دائنين للبنك
2-استخدامات الموارد تكون في الاستثمارات الحقيقية	استخدامات الموارد تكون في الاستثمارات المالية و عمليات الاقتراض
3-المساهمة في استثمارات طويلة الآجل في كافة المجالات	عمليات ائتمانية قصيرة الآجل غالبا
4-لا تستطيع توليد نقود الودائع	لديها القدرة على توليد نقود الودائع
5-لا تتعامل بالفائدة في معاملاتها أو استثماراتها	تتعامل بالفائدة أخذا و عطاء في كل معاملاتها
6-عوائدها غالبا من الأرباح و عوائدها الخدمات المصرفية	غالبا ما تكون عوائدها من فروق أسعار الفوائد
7-يمتلك الأصول الثابتة و أسهم في الشركات	تتجنب تملك الأصول الثابتة و الأسهم في الشركات إلا في حدود منخفضة خوفا من الوقوع في مشكلة السيولة
8-استثماراتها متنوعة في كل الأنشطة الاقتصادية	استثماراتها في تمويل التجارة قصيرة الآجل
9-خضوعها للرقابة الشرعية بجانب رقابة البنك المركزي	خضوعها لرقابة البنك المركزي
10-ليس الربح هدفها الأول و الأساسي إذ لها اهتمام بمصلحة المجتمع عند النظر في المشاريع إلى تمولها	هدفها الأساسي الاهتمام بالمصلحة الذاتية للبنك من حيث العائد الخاص
11-تعد بنوك شاملة بالمعنى الحقيقي	تسعى بان تكون بنوك شاملة لكن في مجال الاستثمارات المالية المختلفة و التي تخدم أساسا التجارة و التجار

المصدر:الطاهر عبد الله ،النقود و البنوك و المؤسسات المالية،مرجع سبق ذكره ص656

المطلب الرابع : ميزانية البنك التجاري

يمكن التعرف على موارد و استخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول و الخصوم في ميزانية .و من المعروف أن ميزانية البنك كأي منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله و المتعاملين معه.

فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك،و الأصول تمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين،و تمثل التزامات البنك بعناصره المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة،كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد ،و عليه فدراسة كل من عناصر الخصوم و الأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن موارده و استخدامه على التوالي :

الجدول (03):ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة: نقد في الصندوق و لدى البنك الأوراق النقدية ا-استثمارات و أذونات الخزينة و السندات ب-استثمارات في الأسهم كمبيالات و شيكات مخصومة سلف و قروض مستغلة أصول ثابتة بعد الاستهلاك موجودات أخرى	حسابات جارية و ودائع تحت الطلب ا-بالعملة المحلية ب-بالعملة الأجنبية ودائع التوفير و لأجل تحت إشعار ودائع البنوك الأخرى من الداخل و الخارج تأمينات نقدية مختلفة مخصصات مختلفة رأس المال المدفوع احتياط قانوني احتياط اختياري أرباح مدورة
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات

المصدر:سامر بطرس جلدة،النقود و البنوك،الطبعة الأولى،دار البداية،الأردن،6772.

الفرع الأول :موارد البنك التجاريLiabilities

إن خصوم أو موارد البنك إنما يحصل عليها من ثلاثة مصادر: من رأس المال و الاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها.و لا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأسماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور و يمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع —و الودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك–و لذلك فإنه ما إن تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية و موارد غير ذاتية.

1–الموارد الذاتية: و تشمل الموارد الذاتية رأس المال و الاحتياطات

***رأس المال المدفوع:Paiducaptal**

و هي عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك بالفعل مساهمة منهم في رأسماله،و يمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة و مستلزمات هذا النشاط و ما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله .و من المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري،أنما تتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المودعين و لتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج،و عادة تضع قوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري،و هذا ينص قانون البنك المركزي الأردني على أنه يجب ألا يقل رأس مال البنك التجاري بصفته شركة مساهمة عامة عن خمسة ملايين دينار أردني مدفوعا بالكامل.

***الاحتياطات:**

و يقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ التي تقطع من الأرباح و لا توزع على المساهمين و توضع جانبا في شكل احتياطي ،و ذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك،و تتألف الاحتياطات من:

أ-الاحتياطي القانوني (الالزامي):

و هو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام و بنسبة يحددها البنك المركزي ،و يبقى البنك يقتطع النسبة يضيفها إلى احتياطاته الإجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساويا لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.

ب-الاحتياطي الاختياري:

و هو احتياطي يقوم البنك باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري و بالنسبة التي تلاؤمه،و ليس إجباري،و ذلك لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل.[1]

ج-الأرباح المدورة:Retained Earnings

و هي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري،و سميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام و ضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

و هكذا فإنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال و الاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعين في فترات الضيق المالي و الأزمات،و مع ذلك فإن الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائما نشبة صغيرة من مجموع موارد البنك ،فالمورد الأساسي للبنك هو من الودائع على اختلاف أنواعها.

[1] سامر بطرس جلدة،نفس المرجع السابق،ص،ص85،86.

4-الموارد غير الذاتية:

الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع على اختلاف أنواعها و القروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي إلا أن الجزء الغالب و النسبة الكبرى من المواد غير الذاتية تتمثل في الودائع،بل إن الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد الذاتية و غير الذاتية.

و تستمد البنوك الشطر الأعظم من مواردها مما يودعه الأفراد و المشروعات لديها من الأموال لذا فإن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات التي تحترف الاقتراض (كبنوك الادخار) هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد التي تستعملها في مزاولة نشاطها بمناسبة ما تزاوله من عمليات التسليف و الاستثمار،و تتوقف مقدرة البنك على ذلك حسب ما لديه من رأس مال و احتياطات،و ما أودع لديه الأفراد من أموال.

الاقتراض:و يمثل الاقتراض موردا آخر من موارد البنك غير ذاتية،حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مواسيم معينة فلذلك فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى و البنك المركزي.[1]

الفرع الثاني:استخدامات البنك المركزي:Assets

يقصد بأصول أو استخدامات البنك التجاري،جميع الموجودات التي في حيازته و جميع الحقوق التي له بدفع الغير،و لما كانت الخصوم هي الموارد بالنسبة إلى البنك ،فإن الأصول تعتبر هي الأوجه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد أو الخصوم،أو بمعنى آخر تمثل استثماراته و كيفية توظيف أموال المصرف التجاري.

و أول ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينها سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود بدون خسارة أم من حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيراد.

[1] خالد أمين عبد الله،نفس المرجع السابق،ص86.

و من المعروف أنه كلما ازدادت سيولة الأصول كلما قلت الربحية،أي أن فكرة السيولة تتعارض مع فكرة الربحية،و من ثم فإنه يكون من الضروري للمصرف عند توزيعه لموارده على الاستخدامات أن يراعي ضرورة أن يكون هذا التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب دائما من السيولة،و فيما يلي نورد إيجازا لأهم عناصر أصول المصرف التجاري:

أ-الأصول المتداولة:Current Assets

هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة،أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أصول و تشمل الأصول المتداولة ما يلي:

*و تعد أكثر الأصول المتداولة سيولة.

*النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري.

فأول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه،و هي تتكون من أوراق البنكنوت و العملة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلب النقود الحاضرة أي صرف الشيكات المقدمة له،و تسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.

ب-أرصدة لدى البنوك الأخرى : و الاحتياطي النقدي قد يتكون أيضا من مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى.

ج-أرصدة لدى البنك المركزي: و غالبا ما يكون رصيد المصرف من الاحتياطات و يكون على شكل حساب جاري باسم المصرف لدى البنك المركزي[1].

و بالخبرة فإن البنك يعلم مقدار الاحتياطي النقدي الذي يجب عليه أن يحتفظ به لمواجهة طلبات أصحاب الودائع-و عادة فإن نسبة ما تتراوح بين 7%إلى 30% من مقدار الودائع يحتفظ بها

[1]أبوعتروس عبد الحق،الوجيز في البنوك التجارية،جامعة منتوري،قسنطينة،ط2،1996،ص10.

كاحتياطي نقدي و نسبة الاحتياطي النقدي تختلف من دولة إلى أخرى متوقفة على عدة مراحل-و تبلغ هذه النسبة في انجلترا 61%و في الولايات المتحدة 10%.

و لا شك أن هذا النوع من الأصول يتصف كما ذكرنا بأعلى درجات السيولة،و لكن البنك التجاري لا يحصل على أية عائد من احتفاظه بهذه الأصول.

2-محفظة الأوراق المالية: و تشمل ما يمتلكه المصرف من سندات مالية و هي:

أ-استثمارات المصرف في أذونات الخزينة.

ب-السندات المالية التي تصدرها الحكومة الأردنية أو حكومات أخرى.

ج-استثمارات في أسهم و سندات شركات أخرى غير حكومية سواءا محلية أو أجنبية.

3-الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ يستحق الوفاء بعد وقت قصير و تقبل التداول بطريق التطهير أو المناولة و يقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون و المراد بالأوراق التجارية هنا

الكمبيالة و السند الأدبي أما الشيك فيستحق الدفع لدى الإطلاع بواسطة المصرف المسحوب عليه.

و تقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك،و يقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم و ميعاد الاستحقاق ،مضاف إليها عمولة البنك و مصاريف التحصيل فيسمى سعر الفائدة الذي تخصك الورقة بمقتضاه سعر الخصم.[1]

[1] زياد رمضان،إدارة البنوك،دار وائل للنشر،ط3،2006،ص133.

4-حسابات جارية مدينة:

و هي أكبر بند في جانب الأصول أو الموجودات نظرا لأنها تعتبر أحد الأشكال الرئيسية لتوضبفات المصرف التجاري و هي حسابات جارية تعود للمصرف التجاري تودع لدى البنوك التجارية الأخرى أو لدى البنك المركزي.

5-سلف و قروض مستغلة:

إن القروض و السلف التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها إنما هي أكثر أنواع الأصول ربحية فربحية البنك التجاري تتوقف على مقدار القروض و السلف التي يمنحها البنك لعملائه و لكن من وجهة نظر الأمان و السيولة فإن القروض و السلفيات لذا يعتبر أصول خير مقصد و لكن في هذه الحالة فإن السيولة لا تهمل كلية،فالبنوك عادة ما تعتمد إلى منح القروض القصيرة الأجل و ذلك للعملاء من التجار و الصناع الذين يحتاجون إلى موارد تحويلية تفوق مقدار ما لديهم فيلجئون إلى البنوك للتحصيل على ما يحتاجون إليه مما تزيد من مواردها الذاتية،و تكون هذه القروض عادة لتمويل رأس المال العامل بحيث أن مدة القرض تكون محدودة بدوره رأس المال و بذلك يستطيع البنك أن يجمع عاملي الربحية و السيولة.

6-الأصول موجودات ثابتة بعد الاستهلاك:

و تصنف على أنها طويلة الأجل إذا لم يكن في نية المنشأة أو المصرف تحويلها إلى نقد،أو امتلاكها بالكامل خلال سنة مالية واحدة،و يقصد بها ما يمتلكه المصرف من أملاك خاصة كفروع المصرف و المعدات و المباني و الممتلكات و الأثاث و التجهيزات ،و الأصول الملموسة و ذلك بعد طرح قيمة الاستهلاك من قيمة الأصل و هذه الأصول جميعها تشترى بقصد استخدامها على مدى عمرها الانتاجي في النشاط الرئيسي للبنك بهدف تحقيق الربحية.

و هذا ينص،قانون البنوك الأردني على أنه يجب على المصرف التجاري أن ينقص من أي عقار يمتلكه كالأرض خلال سنتين من تاريخ انتقال ملكيتها إليه.

7-موجودات أخرى:و هي أية موجودات أخرى لدى المصرف التجاري لم يسبق ذكره في أي من البنوك السابقة.[1]

و مما لا شك فيه أن الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع من ناحية،و حسب تقدم أو تخلف العادات المصرفية في المجتمع من من ناحية أخرى ،ففي المجتمع الذي تشيع فيه الشركات المساهمة نجد أن حافظة الأوراق المالية للمصاريف التجارية تكون نسبة كبيرة من أصولها بعكس المجتمعات التي تشيع فيها الأشكال الفردية للمشروعات،و كذلك فإن المجتمعات التجارية تزيد فيها حافظة الأوراق التجارية المخصصة في المصاريف بعكس المجتمعات الصناعية التي تزيد فيها السلف و القروض.

لذلك نجد اختلافا واضحا بين الأهمية النسبية للبنوك المختلفة للميزانية من مصرف لآخر في داخل المجتمع الواحد،و يتوقف ذلك على طبيعة العمليات التي يقوم بها المصرف من ناحية،و على مكانته المالية بين المصارف الأخرى في المجتمع أو معنى آخر حسب السمعة التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات أو الثقة التي يوليها الأفراد له،فنجد أن المصارف القديمة ذات السمعة الطيبة تعتمد في جز كبير من مواردها على ودائع

الأفراد،سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل في حين أن المصارف الحديثة تعتمد على مواردها الذاتية و بصفة خاصة على رأس المال المدفوع.

[1] سامر بطرس جلدة،نفس المرجع السابق،ص88.

8-الربحية و السيولة و المركز المالي للبنك(يسار البنك):

إن تحليل ميزانية البنك يقتضي منا أن نتفهم الأسس التي يقوم عليها البنك وفقا له باختيار أصوله،و لذلك يقتضينا الأمر التعرض إلى الربحية و السيولة و المركز المالي للبنك فالبنوك تعتبر مؤسسات للإقراض و يعمد المشرفون على إدارتها إلى السعي إلى تحقيق ربح لحملة الأسهم،و البنوك في نفس الوقت هي مؤسسات لها سلطة خلق النقود ذلك لأن خصومها من الودائع هي عبارة عن نقود(ودائع تحت الطلب) أو شبه نقود(ودائع لأجل)و مع مثل هذا النوع من الخصم فإن البنوك تواجه مشكلة السيولة ذلك لأن هذه البنوك لابد و أن تكون مستعدة لدفع نقود حاضرة في مقابل ما يطلبه أصحاب الودائع من تحويل جزء من ودائعهم إلى نقود،و لذلك يجب أن يكون لدى البنوك المقدار الكافي من النقود الحاضرة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.[1]

فالمشكلة الأساسية في إدارة البنوك هي التعارض بين الربحية و بين السيولة و بين المركز المالي للبنك،فالأصول ذات السيولة التامة أي الأصول النقدية لا تحقق أي عائد و الأصول الأكثر ربحية لا يمكن تحويلها إلى نقود فورا و بدون خسارة و المركز المالي للبنك إنما يتطلب أن تكون قيمة أصول البنك كافية لتغطية القيمة التعاقدية للخصوم و التركيز على الربحية قد يؤدي إلى وضع يكون فيه التحويل المفاجئ للأصول التي تدر عائدا إلى نقود سائلة يضر بالمركز المالي للبنك،و لذلك فإن المشرفين على إدارة البنك يجب عليهم الوصول إلى وضع التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة فيجب أن نختار الأصول بحيث يمكن تحقيق التوازن بين الربحية و السيولة و المركز المالي للبنك.[2]

[1] بنان سهام و منصوري كريمة،تقنيات و اجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس،فرع:مالية و بنوك،المركز الجامعي،البويرة،دفعة2008-2009،ص20.

[2] سامر بطرس جلدة،نفس المرجع السابق،ص90.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى عرض كيفية استعمال النقود من طرف النظام البنكي،فالبنوك لا تسعى للحصول على النقود من أجل تخزينها و تجميدها فقط،و إنما تستعملها لتمويل المشاريع و المؤسسات أو سد الحاجات التمويلية للزبائن الذين هم بحاجة لها،و بالتالي من المهام الضرورية للبنك،تجميع النقود من أجل توظيفها أي منح القروض، و تعتبر هذه النقطة كأهم نشاط رئيسي للبنك و الغاية من وجوده.

المطلب الأول:القروض،وظائفها و أنواعها

الفرع الأول:مفهوم القروض البنكية.

المفهوم الأول:

القرض هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل.[1]

المفهوم الثاني:

القرض المصرفي هو أقدم و أبسط صور الاعتماد المصرفي و فيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن في حسابه،و العقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد و العمولة.[2]

و من المادة 32 من القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 يعرف القرض كما يلي:

"القرض هو كل عقد بمقتضاه تقوم المؤسسة المتخصصة في هذا المجال بتعهد مؤقت بوضع مبلغ معتبر تحت تصرف شخص طبيعي أو معنوي ،مقابل التزام هذا الأخير بالقضاء"

[1] عبد المعطي رضا و محفوظ جودة،إدارة الائتمان،دار وائل للنشر،1999،ص31.
[2] مصطفى عمان،القانون التجاري،العقود التجارية و عمليات البنوك،الاسكندرية،1999،ص177.

وحسب Boukli Boutrabot"القرض في العالم المتقدم قوة عظمى لا تقارن،إنه الأساس الذي ترتكز عليه الأعمال و بدونه تبقى المؤسسات عاجزة عن التطور و الابتكار،و به تصبح إمكانية الانتاج و التجديد و التبادل مستمرة ،فهو إذن عامل أساسي للتطور و الازدهار و دافع قوي نحو التقدم في كل الميادين".

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

القرض هو منح أموال (بضاعة أو نقود)من الدائن (المتمثل في البنك)،للمدين(المتمثل في الأفراد أو

المؤسسات...)أو يعده بمنحها و يلتزم بضمانه مقابل وعد بالتسديد في الأجل المحدد،فهو وضع الثقة في المقترض على تسديد مبلغ القرض،و وقت استرجاعه ،و على المدين أن يلتزم بتسديد ديونه في الموعد المحدد أي تاريخ استحقاقه و الثقة أي ثقة الدائن بالمدين،حيث أن هذا العنصر الأخير أساسي لابد من توفره ما بين المقرض و المقترض حتى يتم منح القرض.

الفرع الثاني:أنواعها

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة و مقاييس متنوعة:

أولا: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل(تمويل الأصول المتداولة،تمويل الأصول الثابتة)

و هي تنقسم إلى قسمين:

أ-قروض الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال التي تتميز بالتكرار،و هي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا،كالتخزين ،الإنتاج،التوزيع و جني المحصول و هذه

القروض توائم طبيعة أصول البنك(ودائع جارية) و تصنف هذه القروض إلى مجموعتين و كل مجموعة تحتوي على أشكال متعددة.[1]

1-القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفتها إجمالية و ليست موجهة لأصل معين،و تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و يمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

1-1-تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون و الناجمة عن تأخر الإيرادات و النفقات.

و يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا،حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بنشاطات مختلفة،فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض،و ينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذه القروض من طرف الزبون.

1-2-السحب على المكشوف:

عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل،و يتجسد ماديا في إمكانية ترك حسب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة و يستعمل المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة و ذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق كانخفاض سعر سلعة معينة أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة.

[1] محمود حسين صوان،أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،ط2،دار وائل للنشر،الأردن،2008،ص42.

و نظرا لمبلغ القرض و مدته و كذلك النشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك و يتمثل هذا الخطر في تجميد الأموال لفترة معينة.و هو ما يؤثر على السيولة و مقدرته على القيام بعمليات قرض أخرى،و أمام كل هذه الصعوبات يجد البنك نفسه مضطرا إلى القيام بدراسة جيدة عند قيامه بمنح القروض،تمكنه إلى حد كبير من استرداد القروض في الوقت المناسب و التقليل من مخاطر التجميد.

1-3-قروض الموسم:

تمول نشاطا موسميا مثل إنتاج و بيع اللوازم المدرسية،ففي هذه العملية تمتد عملية الإنتاج و تحصل المبيعات في فترة الدخول المدرسي ،يمكن أن تمنح لمدة تمتد إلى 9 أشهر.

كما أنه يعتبر نوع خاص من القروض البنكية و ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي معين لأحد زبائنه.[1]

1-4-قروض الربط:

هذا النوع من القرض يمنح لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد،و لكن توجد أسباب خارجية تؤجلها.

2-القروض الخاصة:

و هي توجه لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة،و نذكر على سبيل المثال لا الحصر،الأشكال التي تكون عليها و نتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

[1]لعزاري حسيبة،مامش حسيبة،مخاطر القروض البنكية و وسائل الحد منها،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،فرع نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي،البويرة،دفعة2008-2009،ص21.

2-1-تسبيقات على البضائع:

هو قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين،و يحصل البنك على بضائع كضمان،و لقد أثبتت الوقائع أنها تمنح لتمويل مواد أساسية كالقهوة مثلا.

2-2-تسبيقات على الصفقات العمومية:

نظرا لأهمية مشاريع السلطات العمومية و حجمها و ثقل طرق الدفع،بها يحتاج المقاول إلى مثل هذه القروض و يتم بطريقتين: منح كفالات(كفالة الدخول إلى المناقصة،كفالة حسن التنفيذ) أو منح قروض

فعليه مثلا عندما يكون المقاول أنجز نسبة مهمة لكن الإدارة لم تسجل ذلك نسبيا،و تسمى تسبيقات على الديون الناشئة و غير المسجلة.[1]

2-3-القروض بالالتزام:

لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية،و إنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك لعميله لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى،و البنك ملزم هنا على انسداد إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته ،و نميز فيها ثلاثة أشكال و هي الضمان الاحتياطي ،الكفالة و القبول.

2-4- الضمان الاحتياطي :

هو التزام من قبل البنك يضمن به عمله بأنه يسدد قيمة الأوراق التجارية لطرف آخر مثلا : زبون عند بنك قام بعملية تجارية مع زبون في بنك أخر وتمت العملية بينهما بأوراق تجارية (كمبيالة مثلا) و يشترط البائع على زبون بنك ضمان احتياطي ،هنا يقدم بنك لعملية قرض بنسبة 10 بالمائة من قيمة الكمبيالة التي يشترط فيها أن تكون مؤكدة ،

[1]لعربي عمر،هلا عبد الله يسين،القروض البنكية و إجراءات منحها في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،فرع:نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي،البويرة،دفعة2008-2009،ص45.

و يرفض البنك سعر الفائدة يقدر ب 5.2 بالمائة من قيمة الكمبيالة في حالة عدم تجميد المبلغ ، و في حالة تجميده يكون سعر الفائدة أقل من ذلك و يختلف باختلاف قيمة الضمان .

2-5- القرض المستندي :

في هذه الحالة يقوم القرض الشعبي الجزائري وكالة مغنية بالوفاء بالالتزامات المؤسسة المستوردة اتجاه المؤسسة المصدرة ، و يقرض البنك سعر فائدة يتراوح ب 9 بالمائة و 9.75 بالمائة .

2-6- كفالة الاكتساب :

يشترط على المشاركون في مناقصة ما احضار كفالة من البنك بقيمة 1 بالمائة من قيمة المشروع كحد أدنى و في حالة خسارة المناقصة فانه يجب على العميل احضار وثيقة رفع اليد من البنك لرفع الحجز على المبلغ ، و يحصل البنك على نسبة 0.25 بالمائة من قيمة المبلغ المحجوز كل ثلاثة أشهر و تصل مدة الكفالة الى عام و يمكن ان تكون قيمتها مناقصة بين البنك و المؤسسة ، لكن في هذه الحالة يحصل البنك على فائدة ب 0.5 بالمائة ، من قيمة مساهمته ، وفي حالة فوز المؤسسة بالمناقصة ثم تتخلى عنها فانها لا تتمكن من استرجاع قيمة الكفالة .

2-7-كفالة اقتطاع الضمان :

تشترط الهيئة صاحبة المشروع عند نهاية أشغال المشروع على منفذ المشروع احضار كفالة من البنك و تسمى هذه الكفالة كفالة اقتطاع الضمان لأنها موجهة لتغطية العيوب التي قد تظهر على المشروع بعد انتهاء الأشغال منه و تسليمه الى الهيئة صاحبة المشروع و تصل مدتها الى عام و قيمتها 5 بالمائة من قيمة المشروع و يحصل البنك في المقابل على فائدة تقدر ب 0.25 بالمائة كل ثلاثة أشهر و على

المستفيد من الكفالة احضار وثيقة رفع اليد من البنك بعد عام في حالة لم تظهر عيوب في المشروع أما في حالة العكس فان البنك يدفع قيمته 5 بالمائة التي تعهد بها لكفالة المشروع .

2-8- كفالة حسن التنفيذ :

يمنح البنك هذه الكفالة لضمان بدء المؤسسة في تنفيذ المشروع وفق المعايير المتفق عليها مدتها تصل الى سنة و قيمتها 5 بالمائة من قيمة المشروع .

ب- قروض الاستثمار

مع الزمن أصبح بإمكان البنوك التجارية تقديم هذا النوع من القروض و هي تمتد من سنتين فما فوق، فمثلا إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات و معدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق بتمويل عقارات فنكون بصدد تمويل طويل الأجل الهدف من هذا التمويل هو الحصول على وسائل الإنتاج معداته،و إما على عقارات مثل الأراضي و المباني و تنقسم إلى:

1-عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات : تتمثل في :

1-1-قروض متوسطة الأجل:

توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات ،مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

1-2-قروض طويلة الأجل:

و هي القروض التي تفوق في الغالب 7 سنوات و تمتد أحيانا إلى 30 سنة،و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على مصادر ادخارية طويلة.

2-القروض الإيجارية:

هي وسيلة تمويل متطورة تسمح للمؤسسات من التخلص من الأعباء،خاصة ضض العبء المالي،حيث رغم احتفاظ هذه الوسيلة بفكرة القرض إلا أنها قد أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة،و رغم حداثتها إلا أنها سجلت استعمالا متسعا و سريعا ،و تتمثل هذه العملية.

في وضع البنك لآلات و معدات أو أية أصول أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار،مع وضع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها .

اولا:تقسيم القروض حسب المقترضين:

تنقسم إلى قروض :

*قروض للأفراد و قروض للشركات و البنوك الأخرى.

*قروض للقطاع الخاص و قروض للحكومة و القطاع العام.

*قروض للمستهلكين و قروض المنتجين و أصحاب الأعمال.

*قروض العملاء و قروض للآخرين.[1]

ثانيا:تقسيم القروض حسب عدد البنوك المقرضة:

هنا يتم التميز بين القروض المقدمة من قبل بنك تجاري واحد،أو القروض المقدمة من قبل التجمعات البنكية التي تضم عددا من البنوك من أجل تمويل المشاريع الضخمة و طويلة الأجل و التي تتضمن مخاطر عالية ،فتتوزع هذه المبالغ المطلوبة على مجموعة البنوك المشاركة للتقليل من درجة المخاطرة.

[1]عبد الحميد عبد المطلب،البنوك الشاملة-عملياتها و إدارتها،الدار الجامعية،الإسكندرية،بدون تاريخ،بالتصرف استعانة من ،ص،ص113،118.

ثالثا :تقسيم القروض وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة:تنقسم إلى عام و خاص:

1-القروض الخاصة:

هو ما يتعهده شخص من أشخاص القانون الخاص،كأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات و المؤسسات الخاصة،و تتوقف قدرة هؤلاء الأشخاص على الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانع الائتمان.

2-القروض العامة:

تشمل كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة و المحافظات و كافة وحدات الحكم،و تتوقف قدرتهم على وجه الخصوص في الحصول على الائتمان و على القدرة المالية لأفراد المجتمع و مؤسساته البنكية من جهة أخرى،و يرتبط بالاستقرار السياسي و الاقتصادي و المالي للدولة.[1]

رابعا:تقسيم القروض حسب نوع الضمان المقدم:تنقسم إلى عدة أنواع:

1-قروض بضمان كمبيالات محلية:

هي من أهم القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها و قبل منح مثل هذه القروض يتعين على البنك القيام بالدراسة الائتمانية اللازمة عن عملائه من حيث سمعتهم الشخصية و مراكزهم المالية ،مع الحذر الشديد و المتابعة المستمرة لمراكز العملاء المدينين في الكمبيالات.

2-قروض بضمان كمبيالات خارجية:

تمنح للعملاء الذين يعملون في مجال التجارة الدولية ،حيث تكون أداة للتمويل المناسبة بينهم هي الاعتماد أو الكمبيالة المستندية،حسب الظروف المحيطة بكل من المصدر و المستورد.

[1]سوري عدلي ناشد،مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2005.ص159.

3-قروض بضمان أوراق مالية(أسهم و سندات):

عندما يقبل البنك الأوراق المالية كضمان يجب عليه أن يراعي ملكية العميل للأوراق المالية ،و أن يحدد نوع الأوراق المالية التي تقبل كضمان و عليه مراعاة تقلبات أسعار هذه الأوراق المالية في البورصة،و بالنسبة للأوراق المالية الاسمية يتعين على البنك إخطار الشركة المصدرة بخطاب مسجل،مرفق به خطاب موقع من العميل يرهن تلك الأوراق في دفاترها لصالح البنك التجاري و استلام الرد منها و عليه مراعاة تقلبات أسعار هذه الأوراق المالية في البورصة.

4-قروض بضمان البضائع:

هي تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها مقابل إيداع البضائع التي يملكونها بمخازن البنك،و تشمل هذه البضائع أنواع مختلفة كالخدمات المواد الكمياوية،المواد المصنعة المواد الغذائية،المنتجات الزراعية.[1]

5-قروض بضمانات متنوعة:و تتمثل فيما يلي:

أ-قروض بضمان شهادات الاستثمار:

ذلك في صورة حساب جاري مع التحقق من أن هذه القروض مطلوبة لأغراض إنتاجية و لسد حاجة ملحة أو لظروف قهرية،و ذلك في حدود نسب معينة من قيمة الشهادات الضامنة،مع حفظها لدى البنك حتى تمام السداد.

ب-قروض ودائع لأجل أو بإخطار أو ودائع التوفير:

بالنسبة للودائع لأجل يحتفظ البنك التجاري بإيصال الوديعة مظهر لصاحبه،و بالنسبة للودائع بإخطار يتم التأثير عليها لحين تمام سداد القرض بالنسبة للودائع التوفير يحتفظ البنك لديه بدفتر حتى تمام سداد القرض.

[1] صلاح الدين السيسي،الحسابات و الخدمات المرفية الحديثة ،ط1،دار الوسام للطباعة و النشر،1998 ،ص،ص95،96.

ج-**قرض بضمان رهن عقاري**:رهن العقار الممول إما إنشائه،شرا ئه،أو ترميمه.

د-**قروض بضمان الرواتب و الأجور**:حيث يحدد الحد الأدنى للأجر و يشترط دوامه و ثباته.

هـ-**قروض بضمان شخصي**:مثلا قروض بكفالة شخص كامل الصحة و حسن السمعة.

خامسا:تقسيم القروض من حيث الغاية النهائية و نشاط العمل:و تنقسم إلى:

1-قروض منشآت الأعمال:

تمثل أكبر نسبة من نشاط البنك الاقراضي،ففي حالة كونها قروض تجارية توجه لتمويل و تسويق التجارة الداخلية أو هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة ،حيث أن الدورة في التجارة هي دورة متجددة وفترة استرداد رأس المال هي قصيرة الأجل [1].

أما إذا كانت صناعية فهنا يجب التفضيل لأن هذه القروض قد توجه لمواجهة عمليات الغنتاج الجاري و الاستهلاكات أو التجديد أو العمليات التجهيز و الإنشاءات و هنا نتكلم عن آجال موسطة و طويلة الأجل توجه لتحقيق تنمية اقتصادية.

2-قروض زراعية:

في غالبيتها قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل ،و بذلك بغية تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي الجاري ،و هذه القروض تمثل نسبة ضئيلة من أصول زراعية،و لكن دور البنوك التجارية هام جدا لتوفير السيولة بطريقة موسمية لتمويل المحصولات الزراعية .

3-قروض عقارية:

تتمثل في القروض المقدمة إلى الأفراد و المشروعات لتمويل شراء و تجارة الأراضي و المباني و إقامة المنشآت ،و تتميز بارتفاع أسعار الفائدة.

[1]احمد محمود عرابي ،نفس المرجع السابق،ص195.

4-القروض الاستهلاكية:

تقدم للأفراد لتمويل احتياجاتهم و مشروعاتهم الاستهلاكية و خاصة من السلع المعمرة،فبعد انخفاض الدخول الفردية لجأ الأفراد إلى ما يسمى بالدخل الاقتراضي،و هو شراء قدرة شرائية مالية من البنوك مقابل بيع قدرتهم الشرائية المستقبلية مضافا إليها سعر الفائدة .

5-القروض المقدمة للمؤسسات المالية و المتخصصة :

كشركات بيع و تجارة الأوراق المالية أو شركات التأمين أو مؤسسات الادخار.كما لا ننسى وجود قروض تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية لتمويل حاجيات مختلفة كالمؤسسات التعليمية ،الدينية ...الخ.

الفرع الثالث:وظائفها

1-وظيفة تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال و لما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات و الاستثمارات الفردية أو الخاصة ،لذا فإن اللجوء إلى البنوك و المؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية المختلفة،كما يمكن للمنتجين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم السندات و بيعها للمشروعات و الأفراد،و هذا يساعدهم على زيادة الحجم بدور الوسيط فيما بين المدخرين و المستثمرين ،و هذه الوساطة ،تساعد على تسهيل و تسريع و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج في الاقتصاد الوطني ،هذا و فضلا عن تقديم البنوك للقروض المباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.[1]

[1]ناظم محمد الشفري،النقود و المصارف (العراق،دار الكتاب و الطباعة ،1995)ص،ص 112،113.

2-وظيفة تمويل الاستهلاك:

إن المقصود من وظيفة تمويل الاستهلاك،هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع أجل بتنميتها إذن قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآنية بواسطة دخلهم الجاري لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة،و يكون دفع أثمان هذه زيادة السلع بفترات مستقبلية مناسبة،مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن،و يساعد القرض الاستهلاكي أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية،و من ثم في رفعة السوق و زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار.

3-وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبرام الذمم،تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد،أو كمية وسائل الدفع في المجتمع على الأهمية النسبية لنقود الودائع(الودائع الجارية)من إجمالي مكونات عرض النقد،و يعني استخدام القرض بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبرام الذمم بين الأطراف المختلفة و يمكن ملاحظة مثل هذا التعامل و الاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية تكون الشيكات وسيلة الدفع و وسيط للتبادل مع اعتماد أقل على كثيرا النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة ،و هذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية و كمبيالات ساعد على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها.

إن الوظائف السياسية المذكورة للقروض البنكية تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادية عموما و على بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا،و في مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي،الاستثمار،الاستهلاك،الادخار.

المطلب الثاني:معايير و إجراءات منح القروض

الفرع الأول:معايير منح القروض

تعتبر عملية منح الائتمان من أهم و أخطر ما يقوم به البنك من أعمال و قبول المخاطرة الائتمانية يعتبر من أهم وظائف البنوك،و التي يجب دراستها و تقييمها،و تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان و تحديد قيمة و شروطه و هي:

1-شخصية العميل أو سمعته:

و هي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته،و تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عن منح الائتمان،و يمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه و كذلك من خلال البنوك التي يتعامل معها ،إذن سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك،فكثير من البنوك تمتنع عن التعامل معها ،إذن سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك ،فكثير من البنوك تمتنع عن التعامل مع العملاء ذوي السمعة السيئة لأنها تنعكس هي الاخرى على البنك و بخاصة إذا كان عدد أولائك العملاء ملحوظا.[1]

2-المقدرة على الدفع:

التي تعني القدرة على دفع سداد أقساط القرض و فوائده في الموعد المحدد،و الذي يجب تحليل عدة عوامل منها :

2-1-أهلية العميل و قدرته على الاقتراض:

إن اهتمام البنوك بمقدرة العميل على الدفع يجب أن تبدأ أولا بدراسة أهليته و قدرته على الاقتراض،فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى الشخص القاصر(أي دون 18 سنة) لأهداف معينة،و لكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك و أنهم لا يسألون عن تصرفاتهم التي تمت في فترة عدم الرشد

[1] محمد صالح الحناوي،المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك،الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،نوفمبر ،الطبعة 2000،ص245.

فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات و ذلك من خلال التوقيع على العقد المقدم لطلب القرض.

2-2-القدرة على السداد

تتوقف قدرة المقترض على السداد وفقا لطبيعة و حجم المدفوعات الدورية التي تقوم بسدادها،و مدى قدرته على سداد تلك الالتزامات وفقا لدخله و كيفية التصرف فيه.و قد تكون للعميل القدرة على السداد،و لكن من خلال سابق أعماله و تصرفاته الشخصية و سلوكه من خلال معاملاته مع البنك أو هيئات الاقتراض الأخرى في المجتمع.[1]

2-3-المقدرة على توليد الدخل:

إذا كان الهدف من تقديم القرض هو تحقيق الأرباح المستقبلية،فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات،فإذا كانت الأمانة و المثابرة و الإخلاص و الرغبة في السداد هي الصفات المطلوبة و لكنها غير كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل.

3-رأس المال أو المركز المالي:

يجب تمتع العميل برأس مال مناسب لإمكان استرداد البنك لمستحقاته و أيضا تمتعه بمركز مالي سليم،لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية،و قد يؤدي به إلى الإفلاس،لذا تقوم البنوك بدراسة و تحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي ،و من بين المؤشرات التي يمكن للبنك اللجوء إليها لمعرفة المركز المالي للعميل نسبة السيولة،نسبة المردودية،نسبة التمويل الذاتي و معدل دوران الأصول الثابتة.[2]

[1] هلال كهينة،مرجع سبق ذكره،ص48.
[2] محمد سعيد أنور السلطان،نفس المرجع السابق،ص423.

4-الضمانات :

تأخذ الضمانات من العميل سواء كانت عينية أو شخصية لمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة الذكر،و لكنه لا يعني نهائيا التخلي عن سمات العميل الحسنة و التزاماته و تعهداته و مقدرته على الدفع أو السداد،لكن الهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك،و توفير الحماية في البنك ضد بعض المخاطر المحتملة،فمثلا قد يطلب البنك ضمانا من المقترض لعدم توافر رأس المال كاف لديه،و لكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمان ذاته.[1]

5-الظروف المحيطة:

تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطرة الائتمانية،إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية و الاجتماعية،و التي قد تكون غير مواتية،و في هذه الحالة لا يسأل عنها طالب القرض فقد تتوافر المعايير السابقة الذكر في العميل إلا أن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان.

كان لذلك يجب على إدارة الائتمان في البنك التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل و تحديد المستقبل سواء في الصناعة أو المنطقة التي يتعامل فيها البنك من كساد أو رخاء خاصة إذا كان منحه طويل الأجل كما يجب على البنك التعرف على الظروف المنافسة القائمة و مدى تأثيرها على نشاط العميل ومدى قدرته على تحقيق أهدافه. [2]

الفرع الثاني:إجراءات منح القروض المصرفية

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

[1] محمد صالح الحناوي،نفس المرجع السابق،ص273.
[2] محمد سعيد انور السلطان،نفس المرجع السابق،ص424

1-الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك و خاصة من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد،و يساعد في عملية الفحص المبدئي الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك و التي تبرز شخصية هذا العميل و قراراته بوجه عام و كذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت و خاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها في ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرارية في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في المعاملة.

2-التحليل الائتماني للقرض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتماني من حيث شخصيته و سمعته و قدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك و مدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي،بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكنه أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3-التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلوماتي التي تم تجميعها و التحليل المالي للفوائد المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض،الغرض الذي يستخدم فيه،كيفية صرفه،طريقة سداده،مصادر سداده،الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و المعلومات المختلفة

و يتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.[1]

[1] محمد صالح الحناوي،مرجع سبق ذكره،ص279.

4-اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك،و في مرحلة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لافتراض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك،و في مرحلة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لافتراض الموافقة على طلب القرض و التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض،معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرف... الضريبي ،و هدف القرض و الغرض منه و الضمانات المقدمة و مصادر السداد و طريقته،و ملخص الميزانية على السنوات الثلاثة الأخيرة و التعليق عليها للتوصيات بشأن القرض و بناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5-صرف القرض:

و يشترط لدى استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6-متابعة القرض و المقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة،و تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7-تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه،و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف عند المتابعة هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

المطلب الثالث: مخاطر القروض المصرفية و طرق الوقاية منها.

الفرع الأول:مخاطر القروض المصرفية:

1-مفهوم المخاطرة:

إن دراسة المخاطرة أمر مهم بالنسبة لكل مشاكل التسيير حيث تكون بعض المتغيرات خارجة عن سيطرتنا و هدف هذه الدراسة هو تحليل أنماط اتخاذ القرار في حالة التأكد ،فالمصرف يخشى أن يتخلف مدينه عن القيام بالتزاماته في المدة المحددة و هذا يعني أن المخاطرة في القروض المصرفية ناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض،خاصة و أن الاقتراض يتضمن تأجيل الدفع و الوديعة به في المستقبل و يمكن تقديم مفهوم المخاطرة كما يلي :

التزام يحمل في طياته ارتياب مرفق باحتمال ربح أو ضرر سواء هذا الأخير تدهور أو خسارة.

تمثل المخاطرة بالنسبة للبعض الخسارة القصوى و للبعض الآخر تشتت النتائج،يستطاع تقديره بمعامل التشتت-الانحراف المعياري-و هناك من يرى تسيير الكوارث.[1]

و قد عرف J-Ferriére الخطر في الحقيقة لا يوجد قرض معفي من الخطر مهما كانت الضمانات المتعلقة به ،فإن وجد القرض حتما وجد الخطر المرافق له Risque.

أخذت الكلمة Risque-من الكلمة اللاتينية-Rescecare-"المخاطرة مفهومها و المعبر عنها الانقطاع بالنسبة لحالة منتظرة و هو انحراف عن المتوقع".

فمن خلال هذه التعاريف يمكن أن نرجع الخطر إلى أحد الأسباب الممكنة التالية:

تقييم الضمانات بالشكل الاكثر من اللازم

تخطي قواعد منح القروض المعمول بها في البنك

تجديد القروض أوتوماتيكيا بمبلغ أكبر دون مراجعة الضمانات.

عدم تحليل التدفق النقدي للعميل أو قدرته على الدفع بشكل صحيح.

[1] Naullau get Rouchi N. Le control De Gestion Bancaire et Financier, Revue Bancaire 1999,P, 310

عدم استخراج العميل للقرض للأغراض الممنوح من أجلها.

عدم الحصول على قوائم مالية تمثل المركز المالي الحقيقي للقرض.

عدم إتباع العاملين في البنك لسياسات العمالة في البنك

إهمال التغيرات صغيرة في حركة نشاط العميل.

الاعتماد المطلق على البيانات المالية للعميل دون تدقيق.

الاعتماد على مصدر واحد للبيانات عن العميل دون إجراء استعلام حقيقي.

و في جميع الحالات نجد أن البنك مجبر لمعالجة أوضاع الديون التي تبدأ في التعثر ليتمكن من الحصول على حقوقه.

2-أنواع المخاطر المصرفية:

للأخطار مصادر مختلفة،فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية ،الاجتماعية،السياسية،و منها ما له علاقة مباشرة بالمؤسسة الطالبة للقرض و منها كذلك ما هو بعملية تسيير البنك و نوع القرض المطلوب.

*-1-خطر سعر الفائدة:Les risques de Taux D'intérêt

هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة و نظرا للتطورات اللاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر على وضعية البنك و يشكل هذا النوع من المخاطرة خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى فالفارق بين معدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الإقراض و بالتالي تحدث خسارة،و لابد من البنك أن يحصل على موارد بأقل التكاليف الممكنة سواء في إطار علاقاته مع البنوك الأخرى أو بنك الجزائر.[1]

[1]الصم ،أحمد ،دارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد،رسالة ماجستير ،فرع إدارة الأعمال،كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،سنة2002،ص70

*-2-خطر سعر الصرف:Le risque de change

هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك لذا يجب التمييز بين :

أ-الوضعية الكلية لسعر الصرف:

يعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية و الديون كذلك بالعملات الأجنبية و هو ما يسمى ب:الرصيد الصافي.

ب-وضعية سعر الصرف:

و هي تحديد الديون و الحقوق بالعملات الأجنبية،فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة،في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي إلى:

-**وضعية سيئة:**إذا ارتفع سعر صرف العملة.

-**وضعية حسنة:**إذا انخفض سعر صرف العملة.

على العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها في هذه الحالة البنك في حالة طويلة يؤدي هذا إلى:

*__وضعية حسنة__:إذا ارتفع سعر العملة.

*__وضعية سيئة__:إذا انخفض سعر العملة.

*-3-خطر السيولة: Le risque de Liquidité

يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزامه أو آجال دفع قروض استلفتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية إلا بعد القيام بعملية البيع أي تحقق لأصوله.

من خلال هذا الاستعراض يمكننا استنتاج أن خطر السيولة يرتبط وثيقا بالوضعية الخاصة بالبنك أي الحالة الصافية له ومن جهى أخرى بالوضعية الخارجية للأسواق المالية و إمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالات التالية:

-سحب كبير للودائع من طرف المودعين.

-تذبذب صورة البنك،عدم وضع الثقة فيه من طرف مجمل منشطي الساحة المالية و البنكية.

-حدوث أزمة سيولة خانقة تؤدي إلى تدهور الوضعية المالية للبنك.

ففي هذه الحالة-خطر السيولة-يجد البنك نفسه مرغما إلى تتوجه إلى السوق النقدية من أجل إعادة خصم أوراقه التجارية و هذا يؤدي بالبنك بتحمل معدلات فائدة مرتفعة أما في حالة عدم إمكانية إعادة الخصم فإنه يلجأ إلى بنك الجزائر لطلب قرض و هو يطبق عليه معدل فائدة أكبر من الذي يطبق على القروض الممنوحة لزبائنه[1].

*-4-خطر القرض: Le risque de crédit

هو عجز الزبائن عن إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد و هو أسباب إفلاس معظم البنوك.

*-5-خطر عدم التسديد:

يعتبر هذا النوع من الخطر الأسوأ من الأخطار الأخرى عن عدم التسديد الكلي أو الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد ،و يحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد تلك الأموال و يرتبط هذا الخطر أساسا بنشاط المؤسسة،إنشائها و كيفية تسييرها و كذا زبائن المؤسسة و السوق الذي نتحرك فيه.

[1] الصم أحمد ،مرجع سبق ذكره،ص70،72.

***-6-خطر التجميد:**

و يقصد به عدم تسديد الزبون الديون المقروضة له في الوقت المحدد أي عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق و تواريخ التسديد،و ينعكس على البنك إذ أن هذا الأخير يشتغل بودائع عملائه.فعندما يوافق على منح قرض للغير أي تعبئتهم بالموارد التي ليست ملكا لهم ، في حين إن أصحاب هذه الأموال قد يسحبوا من حسابهم أموالا في أي وقت ،فالخطر الذي يمكن أن يواجهه البنك من طرف المودعين باعتبار أن تلك الأموال التي منحت في شكل قروض للغير لم تسدد في ميعاد استحقاقها و بالتالي تعتبر أموالا مجمدة.

***-7-خطر السوق:**Le risque de marche

هي مخاطرة تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة و سعر الصرف.

***-8-خطر القدرة على الوفاء بالدين:**Le risaue de solvabilité

هو ذلك الخطر الذي فيه رأس المال الخاص غير كاف لامتصاص الخسائر المحتملة و الحذر من هذا الخطر يجب التنظيم المحكم للأرصدة الأدنى لرأس المال.

الجدول (04): ملخص لمخاطر القروض البنكية [1]

نوع القرض	اسم القرض	المخاطر
قرض الاستغلال	تسهيلات الصندوق	أكثر القروض المعرضة للمخاطر المخاطر التجارية و مخاطر عدم السداد و صعوبة تتبعها مخاطر تجميد الأسواق
	السحب على المكشوف	معرضة للمخاطر بشكل كبير مخاطر عدم السداد و صعوبة تتبعها
	قرض الموسم	مخاطر عدم التسديد في أجل الاستحقاق الناجم عن مخزونات غير مباعة في وقتها اللازم مخاطر تجميد الأموال
	قروض الربط	خطر عدم تحقق العملية لإلغائها أو إعادة النظر فيها أو لأسباب
	تسبيقات على البضائع	مخاطر عدم السداد ضعيفة مخاطر تجميد الأموال ناتج عن عدم بيع البضائع و بقائها في المخزن
	تسبيقات على الصفقات العمومية	مخاطر تجميد الاموال عند انتهاء انجاز الأشغال مخاطر السيولة إذا كانت الأشغال تستغرق وقتا طويلا
	الخصم التجاري	مخاطر عدم السداد مخاطر تجميد الأموال مخاطر السحب الأصلي.
	القروض بالإلزام	مخاطر عدم السداد حيث تقع التسوية مع عاتق البنك
	قروض متوسطة الأجل	مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير ظهور مخاطر السيولة
	قروض طويلة الأجل	مخاطر عدم السداد
	القرض الايجاري	مخاطر مرتبطة بملكية الاصل المعني إلى المستأجر
نوع القرض	اسم القرض	المخاطر
	الاعتماد المستندي	مخاطر مرتكبة بوضع المستورد و مدى قدرته على السداد المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعارها
	قروض المشتري	الخطر التجاري المرتبط بالصفقة التجارية المبرمة
	قرض المورد	الخطر التجاري و المالي المرتبط بطريق العملية التجارية

المصدر :قاسة زاهرة،دريوش هدى،"القروض البنكية و مخاطرها"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس،فرع مالية،دفعة جوان 2003،جامعة بومرداس.

[1] الصم أحمد،نفس المرجع السابق،ص73.

الفرع الثاني: كيفية التقليل من مخاطر القروض:

في حالة إذا لم يسير مخاطره بشكل محكم خلال ممارسته لعملية أو لمحة منح القروض،فإنه سيواجه مخاطر تختلف حدتها حسب قيمة التمويل الذي قدمه،من أجل التقليل من حدة هذه المخاطر فإنه يستعين بالتسيير الذاتي للحوادث و شركات التأمين.

1-السير الذاتي للحوادث:

إجراءات التذكير:نتحدث عن الإجراءات التي لها أهداف مختلفة يستعمل من طرف المؤسسات التي تعرضت لتأخيرات في الدفع من طرف الزبائن و هذا بإرسال رسالة تذكير للزبوت،و هذا قبل وصول وقت الاستحقاق .

للتذكير بأن هناك فاتورة دفع بتاريخ الاستحقاق يبين المصدر الواعد و التعليمات الموجودة،الفاتورة،هذا الملف يجب أن يكتب بلغة الزبون و بعبارات مختارة بعض الزبائن يحبون أن يتم تذكيرهم.

هذا النوع من الإجراءات له شكل مغاير يتعلق برسالة التذكير التي يجب أن يدفعها المصدر بعد تاريخ الاستحقاق عندما يتسلم المصدر المبلغ أي لا يتم الدفع عدد هذه الرسائل ثلاثة:

***الرسالة الأولى:**

تذكر أن تاريخ الاستحقاق قد فات و أن التسديد لم يسجل: يبين أن الزبون قد نسي تاريخ الاستحقاق و نظهر تاريخ الاستحقاق بتاريخ لاحق آخر.

***الرسالة الثانية:**

يبين عدم الدفع و يستعمل في هذه الحالة طريقة مباشرة يمكن التحدث على طعن من النوع القانوني في حالة عدم وجود إجابات عند الوصول إلى الحد فعلى المصدر إيقاف إيصال البضائع للزبون و هنا يمكن خطر الفقدان فإنه من الأجدر الاتصال بالزبون،للتفاهم و التشاور في القضية.

***الرسالة الثالثة:**

تتمثل في القيام بطعن كامل يجب إرسالها ببرقية مع إشعار وصول عندما تكون متبوعة بإحداث ،فعليه يجب اللجوء إلى حلول عقلانية،فيمكن للمصدر الاعتماد على بعض حالات التفاهم منها الغرفة التجارية الجزائرية الخارجية،المكاتب المختصة،المحاكم.

2-وضع وكالات التأمين على خطر القرض:

*-1-الاحتفاظ بحقوق المأمن عليه(حمايته):

على المصدر إعلان شركة التأمين بالتأخر في دفع أو انهيار مكانة المشتري فإذا كان هناك تأخير في الدفع بـ30 يوما،عليه إيقاف كل إرسال البضائع هذه العمليات هامة جدا لحماية حقوق المصدر.

*-2-طلب التدخل:

بهذه الوسيلة يطلب المصدر لشركة التأمين التدخل إلى جانب المشتري،من الممكن إرسال رسالة تذكير للحصول على المبلغ المستحق بنفسه،و من هنا يجب التذكير أن تاريخ الملف(إصدار ملف) يبين نقطة الانطلاق و آجال التأخير.

في حالة طلب التدخل من طرف المصدر على هذا الأخير تقديم كل الملفات الخاصة بالعملية(عرض،نقود،فاتورة).

***-3-متابعة الملف:**

*عند ظهور خطر التأخير الدفع،على المصدر المؤمن عليه تحضير المحجوزات و المخزونات اللازمة

*عند وصول تاريخ الاستحقاق فإن المؤمن يتقرب من شركة التأمين لمتابعة عملية التسديد،و هذا لا يمنع المصدر من معرفة يوميا وضعية زبونه.

*و رغم دفع التعويض أو الدفع الكامل للمبلغ المستحق لا تكون القضية مقفلة،لأن الفوائد التي تتحصل عليها شركة التأمين تقسم مع المصدر بالنظر إلى قيمة المبلغ المستحق و قيمة المبلغ المعوض.[1]

[1]صبرينة لقصاري،تسيير القروض البنكية،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية و التطبيقية في التجارة الدولية،جامعة أحمد بوقرة بومرداس ،دفعة 2004.،ص61.

خلاصة:

انطلاقا مما سبق ذكره من معلومات حول البنوك التجارية و القروض،و يمكن الخروج باستنتاج عام مفاده أن البنوك تعتبر مؤسسات جهوية الوظيفة في الجهاز المصرفي،من خلال المعادلة الثلاثية الأطراف (الودائع و الائتمانات و خصم الأوراق التجارية)و التي من خلالها تمارس هذه المؤسسات المصرفية وظيفتها البنكية.

و الحديث عن القرض يتطلب و لا شك مجالا واسعا من البحث،فبعد تسليطنا الضوء على مفهوم القروض و ضبطه تعرضا إلى مختلف الأساليب المعتمدة من طرف البنوك في منح القروض،تطرقنا إلى مفهوم القروض و إجراءات منحها و طرق الوقاية من مخاطرها،لينتهي بنا الأمر إلى أن سياسة الإقراض هي العمود الفقري للبنوك التجارية التي تعتمد الائتمان لتحقيق ارباح مختلفة.

و إذا كانت الوديعة تعتبر موردا نقديا بالنسبة للبنك و طرفا من الأطراف التي يبنى عليها الأساس البنكي،فالائتمان أيضا عنصرا مهما في تفعيل دور البنوك من خلال ممارسته لسياسة الإقراض التي بدورها تتمتع بمجال دراسة واسعة و أهمية قصوى في توظيف أدواتها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من طرف البنك.

و انطلاقا من هذه الفكرة الأخيرة،تلجأ البنوك إلى إيجاد وسيلة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض و ذلك باستعمال التحليل المالي و الذي سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال الفصل الثاني الذي سنتطرق إليه.

الفصل الثاني

عموميات حول التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي كفرع من الفروع التسيير المالي و هذا الأخير يعتبر ذات أهمية بالغة في تسهيل و معرفة المسارات المالية بالمؤسسة و المنشآت و بالتالي فان التحليل المالي يحتل نفس الدرجة من الأهمية و هذا ما يجعله وجهة بعض الأطراف المهتمة به بالمعرفة المالية للمؤسسة معتمدة على المحلل المالي بدوره يتبع عدة خطوات و أساليب التحليل المالي إضافة إلى اعتماده على معلومات و أدوات خاصة للوصول إلى تحقيق أهداف الأطراف المعنية و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية التحليل المالي و أهم الوثائق المحاسبية .

المبحث الأول:مفاهيم حول التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي،تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات،و هذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال،بنوك،مستثمرين بهدف إظهار كل التغييرات الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول:تعريف التحليل المالي،أهميته ،أهدافه

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي:

لقد وردت عدة مفاهيم للتحليل المالي منها:

يعتبر التحليل المالي من المواضيع العامة في المالية و ضرورة قصوى في التخطيط السليم و يعتبر تشخيصا لحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق و الأهداف من هذا التحليل .[1]

التحليل المالي وسيلة أساسية للمؤسسة و ذلك المتحاور محيط بما ليس مالي فقط ، بل كذلك صناعيا و تجاريا"[2]

"عملية يتم من خلال استكشاف أو اشتقاق مجموعة من استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي سهام في تحديد الأهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و

[1]محمد صالح الحناوي :"المدارة المالية"،الجامعة المعرفية،ط1،القاهرة،1995-ص20
[2]قطاف كريمة،التحليل المالي و دوره في تقييم المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة تخرج،2009،ص30

مصادر أخرى ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار.[1]

الفرع الثاني:أهمية التحليل المالي:

عناك عوامل ساهمتا في زيادة أهمية التحليل المالي منها ما يلي:

1-**التطور الصناعي الكبير**: لقد أدى هذا إلى الحاجة إلى رأس المال ضخم من أجل إنشاء الصناعة و تجهيزها ،و هذا يتطلب ظهور شركات مساهمة للتغلب على هذا المشكل و من ثم الفصل بين الإدارة و الملكية ،و من حيث الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين مع ضرورة تقييم خاصة بأدائهم المالي.

2-**الائتمان**: هو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يصبح تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ،و يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين محصل عليه المصرف من المقترض و يتمثل في الفوائد و العمولات و المصارف.

3-**أسواق الأوراق المالية**: تعرف على أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين و المستثمرين لنوع معين من الأوراق المالية أو أصل معين،حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع و شراء عدد الأسهم و السندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال و لكن مع نمو شبكات و وسائل الاتصال فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزية،و بالتالي سمحت بالتعامل ،الخارجي من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول.

[1]ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير المالي،دار المحمدية،2000،ص14.

4-تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالفوائد المالية:

إن نجاح شركات المساهمة في استثمار المدخرات ، يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المدراء لذا فقد اهتمت الحكومة بإصدار قوانين للحماية خاصة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية.[1]

من العوامل يمكننا ان نستخلص أهمية التحليل المالي فيما يلي:

*معرفة المركز المالي للمؤسسة .

*تحديد المركز الائتماني للمؤسسة.

*تحديد القيمة الاستثمارية للمشروع.

*تحديد المبادئ أو مدى كفاءة العمليات المختلفة.

*تحديد مركز الشركة في قطاعها.

*تخطيط السياسات المالية و المؤسسات.[2]

الفرع الثالث :أهدافه :

تنقسم الأهداف إلى ما يلي :

1)**بالنسبة للمؤسسة:**إن التحليل المالي الذي تقوم به المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أما أهدافه فهي :

*إعطاء حكم التسيير المالي للفترة تحت التحليل.

[1]منير شاكر،التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان،2005،ص،ص8،9.

[2]أساتذة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،مفهوم أسواق المالية،www.ungdz.comفي 23-04-2011

*الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التوزيعية.[1]

*محاولة تصحيح الانحرافات و إعادة التوازنات إلى حالتها الأصلية.

*مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.[2]

2)بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:و تتمثل فيما يلي:

*ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان العالي.

*تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضع للضرائب .

*تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض .

*الموافقة أو الرفض عن تقديم المؤسسة لطلب قرض.[3]

المطلب الثاني:أنواع مراحل التحليل المالي:

الفرع الأول:أنواع التحليل المالي

بما أن التحليل المالي أهمية كبيرة فقد صنفت إلى عدة أنواع كما يلي:

1)من حيث النطاق:ينقسم إلى:

أ–التحليل المالي على المستوى القومي:يقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية خلال مدة معينة،و تدخل ضمن عملية التقييم لكل العمليات المالية الداخلية في

[1]قودة صادق و آخرون ،مذكرة التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية لنيل شهادة ليسانس،المالية ،العلوم الاقتصادية،و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،2004،2005،ص37

[2] أهمية العربي و آخرون،"التحليل المالي و تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،في العلوم التجارية ،تخصص :مالية،جامعة بومرداس،2003-2004،ص05.

[3]حذفي عبد الغفار،الإدارة المالية:المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،سنة 1989،ص،ص 57،60.

كل المقاييس الاقتصاد الوطني ككل و يعتبر التحليل الاقتصادي الذي يدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.[1]

ب–التحليل المالي على مستوى المؤسسة:و يقصد به تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها.

2)من حيث الشمولية:و ينقسم إلى نوعين:

أ–التحليل المالي الشامل:يقصد به تقييم نشاط المؤسسة و مركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

ب–التحليل المالي الجزئي: و يقصد به تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية مثل تحليل رأس المال العامل تحليل مصادر التمويل الطويل الأجل و غيرها .

3)من حيث الشكل: و ينقسم أيضا إلى نوعين:

أ–التحليل العمودي:يرتكز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى،أي أنه يهتم بدراسة القائمة المالية،و بالتالي فأن هذا النوع من التحليل يمثل دراسة هيكلة فقرات القوائم المالية[2].

[1]حمزة الشمخي،"الإدارة المالية الحديثة"،دار الصفاء،عمان،الأردن-1987،ص03.
[2]صفاح سهام،"التحليل المالي و أهمية المؤشرات المالية للمؤسسة،مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية ،فرع مالية و بنوك،المركز الجامعي البويرة،2008-2009،ص06.

ب–التحليل الأفقي:

و نعني به مقارنة الأرقام و البيانات الواردة في القوائم المالية لمشروع ما مع بعضها البعض و لعدد من الفترات المالية المتتالية ،بحصر و تحديد الفروق و التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام و البيانات من فترة مالية لأخرى،للاستفادة من المؤشرات التي تتضح بعد المقارنة في اتخاذ القرار.

4)من حيث وضعية المحلل:ينقسم إلى نوعين:

أ–التحليل المالي الداخلي:يقصد به التحليل المالي الذي تتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة،مثل الإدارة المالية،قسم المحاسبة التدقيق الداخلي ...الخ.

و عادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة .

و يحظر المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفته بالسياسات الإدارية و الطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة ،إضافة إلى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر و بتفاصيل أدق،و لديه الفرصة للإطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر،و الأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المنشأة ،و بشكل خاص مركز الحاسوب ،و الاحصائيون الخ.[1]

ب–التحليل المالي الخارجي: يقصد به التحليل المالي الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة،و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية و تحقيق أهدافها ،و من أمثلة هذه الجهات ،القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك ،و البنوك المركزية و الغرف الصناعية ،و الغرف

[1]صفاح سهام،التحليل المالي و أهميته تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة،مذكرة،2009،ص6.

التجارية و مدقق الحسابات الخارجي قليل في الحصول على بيانات دقيقة و شاملة و يصعب الحصول على التعاون في المنشآت المالية .[1]

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل،و هذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه،و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

–)تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ،و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ،و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على الهدف بدقة .

2)تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي،و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3)**اختيار أسلوب التحليل المناسب:**تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل،و منها استخدام أسلوب النسب المالية،و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها،إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

4)إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

[1]وليد ناجي الحبالي،التحليل المالي،"رئيس الأكاديمية العربية"،2007،ص31.

5)التوصل إلى الاستنتاجات :تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي محايد ، بعيد عن التحيز بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

6)صياغة التقرير:التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية من ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.[1]

المطلب الثالث:بيانات التحليل المالي،استعمالاته و الأطراف المهتمة به

الفرع الأول:بيانات التحليل المالي:

تختلف بيانات التحليل المالي باختلاف نوعيتها و مصادرها،فقد تكون بيانات داخلية مشتقة من سجلات المشروع،و قد تكون بيانات خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية للمشروع و للمشاريع الأخرى المماثلة .

1-البيانات الداخلية: هي تلك البيانات التي يتم الحصول عليها مباشرة من المؤسسة و المتمثلة خاصة في الوثائق المحاسبية و نذكر منها :

أ-الميزانية المحاسبية: تعتبر الميزانية المحاسبية من أهم الوثائق التي يحتاج إليها المحلل المالي،فهي تعطينا صورة واضحة عن كل الممتلكات (أصول الميزانية) للمؤسسة و ما عليها من الديون (خصوم المؤسسة)

ب-جدول حسابات النتائج:إن جدول حسابات النتائج عبارة عن وثيقة محاسبية ثانية للتحليل المالي إذ يحتل أهمية بالغة في تحديد مجاميع أساسية في دراسة نشاط و مردودية المؤسسة حيث أنه تجمع بين مختلف العناصر المؤدية إلى تحقيق نتائج و هذا بمقابلة الأعباء.

ج-ميزان المراجعة:يعتبر مرجعا داخليا،يمكن اللجوء إليه ،فهو يبين النقد الحقيقي الخام.

[1]أحمد توفيق جمول،"الإدارة المالية"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر"،1980،ص4.

2-البيانات الخارجية: لا تكتفي المؤسسة بالبيانات الداخلية،فهي غير كافية للقيام بالتحليل الشامل لنشاط المؤسسة،و بالتالي اللجوء أو تلجأ إلى بيانات خارجية مستمدة من محيط المؤسسة و هي عبارة عن مؤشرات و معطيات مستخلصة من بيانات مقدمة من طرف المؤسسات أخرى تشترك معها في نفس القطاع أو الموضوع.[1]

الفرع الثاني:استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على المستوى أو مستوى أداء المنشآت و اتخاذ القرارات الخاصة و يمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

1-التحليل الائتماني :

الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرضين و ذلك على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حال عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

2-التحليل الاستثماري:

الذي يقوم بهذا التحليل هو المستثمرون من أفراد و شركات حيث ينصب اهتمام على سلامة استثماراتهم و مقدار العوائد عليها ،كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى إقامة ربحية وسيولة المنشأة.

3-التحليل الاندماج و الشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المعني شراؤها كما يعدد قيم الأداء المستقبل المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل .

[1]فراغ فضيل ،ريال اسماعيل،"دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي"،مذكرة،2010،ص11-12.

4-التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإيرادات و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأ المتوقعة في المستقبل و هنا تلعب أدوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5-الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم و مراجع للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير و الأسس الموضوعية و ذلك لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و نقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب .[1]

6-تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح و قدرة المنشأة على السيولة و سداد الالتزامات و قدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.[2]

الفرع الثالث:الأطراف المهتم به:

يستعمل التحليل المالي في المؤسسة من عدة أطراف سواءا داخليا أو خارجيا :

-أولا،خارجيا:حيث يستعمل من طرف المصرفيين (البنوك)حيث ينظرون إلى مستوى الوفاء أو إلى رأس المال العامل و أهمية احتياجات الرأس المال العامل كمؤشرات لمستقبل المؤسسة.

[1]المحاسب الأول،التحليل المالي،almohasbi.blogspot.comفي4-4-2011
[2]صفاح سهام،طيب أميرة،نفس المرجع السابق،ص67.

أما المقرضين للمدى القصير ينظرون إلى قدرة التمويل الذاتي و كذلك رجال الأعمال و المساهمين حيث يهتمون بالمردودية الفورية أي الربح للسهم و المديونية و مؤشرات قدرة التمويل الذاتي و الذي يسمح لهم بأخذ قرارات الاستثمار .

و كما نجد أيضا مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة (وزارة ،ولاية...)

ثانيا،داخليا:الاستعمال الداخلي يعتبر الأهم و الأساس في اتخاذ القرارات المالية و الاستثمارية التي

تخص المؤسسة ،و هذا من طرف المدير المالي و المسير المالي و تهتم أيضا إدارة المؤسسة بالتحليل المالي و بالتالي تتمكن من متابع التطور الحاصل داخل المؤسسة و الوقوف على نقاط الضعف لتحسين الوضعية و اتخاذ القرارات المالية و التخطيط المالي و كذا الرقابة المالية.[1]

المبحث الثاني:المعطيات المحاسبية في التحليل المالي:

و مقارنتها مع النظام المحاسبي الجديد يرتكز التحليل المالي على المعلومات المحاسبية المستخلصة من الوثائق المحاسبية ،و هذا كله من أجل عملية التقييم.

و تتمثل المعطيات المحاسبية المستعملة في عملية التحليل المالي في عنصرين هما الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج،و هذا ما تم التطرق إليه في هذا المبحث بصفة منفصلة .

[1] عبدو كريمة،صايت كريمة-التحليل المالي كأداة للتسيير و اتخاذ القرار : مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية،جامعة التكوين المتواصل-البويرة-2001-2002-ص08.

المطلب الأول:الميزانية المحاسبية و مقارنتها مع النظام المحاسبي الجديد

الفرع الأول: الميزانية المحاسبية

أولا:تعريفها:

هي عبارة عن جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (خلال الدورة المحاسبية) لما تملكه المؤسسة من الأصول و ما عليها من الخصوم ،فهي"جدول يوضح مختلف قيم ممتلكات المؤسسة و التزاماتها في تاريخ معين و عادة ما تكون في بداية السنة المالية أو أخيرها".[1]

و كتعريف أخر يمكن القول أنها صورة فوتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين،فتظهر في الجانب الأيمن مجموعة من الأصول المتكونة من الاستثمارات المخزونات و الحقوق،و في الجانب الأيسر مجموعة الخصوم .

و هي "عبارة عن وثيقة محاسبية تعطي صورة شاملة لممتلكات المؤسسة في تاريخ معين .[2]

و من كل هذه التعاريف يمكن تعريف بسيط و منقوص للميزانية المحاسبية و هي كل كشف أو جدول أو قائمة تظهر فيها ممتلكات المؤسسة في تاريخ معين،ففي الجانب الأيمن تظهر الأصول و في الجانب الأيسر تسجل الخصوم.

ثانيا:عناصر الميزانية المحاسبية:

1-جانب الأصول: و هي مجمل الممتلكات التي تعتبر ملكا للمؤسسة في لحظة زمنية معينة،أو الاستخدامات التي تمت من خلال الموارد المذكورة أو الموجودة في الخصوم.

[1]إبراهيم الاعمش،أسس المحاسبة العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ص6
[2]حواس صالح،المحاسبة وفق المخطط الوطني للمحاسبة ،مطبعة دار هومة،سنة2006،ص7

و ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها،أي حسب المدة التي تحتاجها للوصول إلى سيولة،و تشمل ثلاثة عناصر رئيسية

أ–الاستثمارات :يشمل هذا الصنف مجموعة من الأملاك و القيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها .

و حسب المخطط الوطني المحاسب،الاستثمارات عبارة عن أصول ثابتة مادية و معنوية اقتنتها المؤسسة أو أنشأتها بوسائلها الخاصة و ذلك لاستعمالها بصورة دائمة و ليس لغرض بيعها و هي لا تستهلك عند أول استعمال و حتى يعتبر اصل استثمارا لابد أن تتوفر الشروط التالية:

الملكية:أن يكون ملك المؤسسة عن طريق الحيازة أو الانجاز و ليس بطريقة الإيجار.

الغرض : إنشائه من اجل الاستعمال و ليس البيع

العمر الإنتاجي:أن يكون عمره الإنتاجي عن الأقل سنة

القيمة: أن تكون قيمته معتبرة نسبيا.

ب)النتيجة السنوية:تحدد النتيجة للدورة بالفرق بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم للميزانية،و في حالة قسم الأصول عن الخصوم في نهاية الفترة،فهذا يدل على أن هناك أصول إضافية تحققت بنفس الموارد الأولية،و هذه الإضافة تعتبر عن الأرباح،فيسجل في الخصوم موجبا لتحقيق التوازن،أو يسجل في الأصول سالبا،و في حالة العكس،إذا كان الفرق بين الأصول و الخصوم نتج عن نقص في الأصول بالمقارنة مع التي تحت تصرف المؤسسة في بداية الفترة،فهذا يعني أن المؤسسة بنفس الخصوم الابتدائية تمول أقل من الأصول الابتدائية،و هذا الفرق يعبر عن الخسارة ،فأما يسجل في جانب الأصول موجبا أو في جانب الخصوم سالبا لتحقيق التوازن السابق.

تحققت بنفس الموارد الأولية،و هذه الإضافة تعبر عن الأرباح فيسجل في الخصوم موجبا لتحقيق التوازن،أو يسجل في الأصول و في حالة العكس،إذا كان الفرق بين الأصول و الخصوم نتج عن نقص في الأصول بالمقارنة مع التي تحت تصرف المؤسسة في بداية الفترة فهذا يعني أن المؤسسة بنفس الخصوم الابتدائية تمول أقل من سالبا،الأصول الابتدائية ،و هذا الفرق يعبر عن الخسارة ،فأما يسجل في جانب الأصول موجبا أو في جانب الخصوم سالبا لتحقيق التوازن السابق أو الجديد.[1]

[1]حواس صالح،نفس المرجع السابق،ص ص،41،43

ثالثا :الشكل (2)يوضح الميزانية المحاسبية

حساب	الأصول	مبلغ إجمالي	اسهتلاك و مؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الجزئي	رقم حساب	الخصوم	مبلغ إجمالي	المبلغ الجزئي
20 203 204 203 21 211 212	ثبيات عضوية مصاريف معنية قابلة للتثبيت برمجيات معلوماتية و ما شابهها الامتيازات و حقوق مماثلة و براءات تثبيات عينية أراضي عمليات ترتيبية و تهيأة أراضي					10 101 103 105 106 107 108 109 11 15	رأس مال و احتياطات و ما يماثلها رأس مال الصيادر أو رأس مال شركة علاوات مرتبطة برأي مال شركة فارق إعادة تقييم الاحتياطات (قانونية ـالاساسية) فارق المعادلة حساب المستقبل راس المال المكتتب ترحيل من جديد مؤونات للاغنياء خصوم تجارية		
	المجموع 02						**المجموع 01**		
30 31 351 355 358 37	مخزونات بضائع مواد اولية و لوازم منتجات وسيطية منتجات مصنعية منتجات متبقية أو ادوات مسترجعة مخزونات من خارج					17 171 172 173 178	الديون المرتبطة بالمساهمات ديون مرتبطة بمساهمات مجمع ديون مرتبطة بمساهمات خارج مجمع ديون مرتبطة بشركات في شكل مساهمة ديون اخرى مرتبطة بمساهمات		
	المجموع 03								
04 40 42 43 44 45 46 47 48	حسابات الغير الموردون و حسابات ملحقة المستحدثون و حسابات ملحقة الهيآت الاجتماعية و الحسابات الملحقة الدولة و جماعات عمومية و هيآت دولية المجمع و الشركاء مختلف الدائنين و مختلف المدينين الحسابات الانتقالية الأعباء و المنتجات المعاينة مسبقا								
	المجموع 04						**المجموع 05**		

المجموع الكلي **نتيجة** **السنة**

الماليةالمصدر:بويعقوب عبد الكريم،أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي،ديوان المطبوعات ،بن عكنون **1999**،ص ص **346-347**

الفرع الثاني : لمحة عن النظام المحاسبي الجديد:

عرف قانون 11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة03منه و سميته بالمحاسبة المالية: المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية ،و تنظيمها و تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته ،ووضعية خزينته في نهاية السنة الحالية:

الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسب الوطني فيما يخص الميزانية :

الجدول (05):المقارنة بين ف م م و ن م ج فيما يخص الميزانية

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
تتكون الميزانية حسب المعايير الدولة من 5 مجموعات في الأصول نجد: *الأصول الجارية * في الخصوم نجد: *الأصول الخاصة *الخصوم غير الجارية *الخصوم الجارية *تعتمد الميزانية حسب المعايير الأولية على معيارين مزدوجين للتصنيف. أولا :المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتهي إلى أحد الدورات المالية . *دورة الاستثمار أصول غير جارية *دورة الاستثمار أصول جارية الخصوم جارية	تتكون الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني من 5 أصناف : *الأصول الخاصة *الاستثمارات *المخزونات *الحقوق *الديون تعتمد الميزانية حسب المخطط المحاسب الوطني على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول و معيار درجة الاستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم لكن هذا المعيار غير محترم تماما،فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة

دورة للتحويل اصول خاصة خصوم غير الجارية ثانيا بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة فكل ما هو قصير الأجل ضمن الاقتراضات مثلا أو كل ما هو السندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية و كل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في اجل من 12 شهرا (الجزء المستحق ،توضع ضمن الخصوم الدورية	

المصدر :حواس صلاح،نفس المرجع السابق ،ص215.

الجدول 06:المقارنة بين ن م م و ن م ج فيما يخص عقود الإيجار

النظام المحاسبي المالي	المخطط الوطني المحاسبي
تقدم الأصول المملوكة كإيجار تمويلي من طرف المستأجر و تكون حسب طبيعتها	حسب المخطط المحاسبي الوطني فإنه لا يمكن لسلعة ما أن تظهر في محاسبة التاجر إلا إذا كانت هذه السلعة ضمن ممتلكاته.
تعتمد مدة و طرق الامتلاك على العوامل الاقتصادية فقط. تسجيل عقود الإيجار التمويلية محاسبيا في الأصول و في الديون بمبلغ يتعلق بإحدى القيمتين التاليتين: *القيمة العادية للسلعة المستأجرة. *القيمة الحالية الدنيا للإيجارات المحسوبة على أساس معدل الفائدة المتضمن الإيجار.	لا يوجد تسجيل محاسب إذن لا يوجد اهتلاك عقد الإيجار هو ساري المفعول لكن لم يأخذ بعين الاعتبار من طرف المخطط المحاسب الوطني

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية المجلس الوطني المحاسبي ،النظام المالي المحاسب ،ص95.

المطلب الثاني:الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تتم عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية بمراعاة مبدأين أساسين :

*مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد،و يكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى حيث أن درجة استحقاقها صفرية و الدرجة الثانية نجدها بالتدريج طويلة ثم المتوسطة كما القصيرة الأجل.

*مبدأ درجة السيولة المتزايدة،أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى السيولة و هذا بالنسبة إلى الأصول فنجد أولا الشعارات لأن تحولها إلى سيولة سيستغرق مدة طويلة ثم نجد المخزونات ثم نجد الحقوق .

الفرع الأول:تحويل الأصول:

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة و العناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية و حسب هذا المبدأ فإن الأصول تتحول إلى قسمين أساسين :

1-الأصول الثابتة:و هي بأعلى الميزانية و هي العناصر التي تستعملها المؤسسة و تبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة و تحتوي على قسمين :

أ-القسم الثابت:و تضمن المعنوية و الاستثمارات .

ب-القيم الثابتة الأخرى:و تشتمل ما يلي:

***مخزون العمل**:هو ذلك المخزون الأدنى الذي يصنعه للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغييرات التي قد تطرأ على السوق ،و بالتالي يجب على المؤسسة الاحتفاظ بمخزون احتياطي باستمرار.

***سندات المساهمة:**تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسات أخرى و بالتالي تبقى لدى الغير كمدة تفوق السنة و لهذا تضم إلى القيم الثابتة.[1]

***الكفالات المدفوعة:**و هي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية و تبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان ، إلى القيم الثابتة إلا إذا كان هناك في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك كاسترجاع جزء أو كل الكفالات المدفوعة .

و هناك مبالغ لمختلف عناصر المخزونات أو الحقوق و التي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة و لذلك تضم إلى القيم الثابتة مثل التسبيقات أقساط على الاستثمارات،و أوراق مالية تحت التحصيل ...الخ.[2]

و من كل ما سبق :الأصول الثابتة =القيم الثابتة+ القيم الثابتة الأخرى

2-الأصول المتداولة: و تضم العناصر التالية:

أ-قيم الاستغلال: و هي الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.

ب-القيم القابلة للتحقيق:و هي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير و تضم العناصر التالية:

*العملاء ماعدا المشكوك في تحصيلها.

*سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في الأجل القصير و لا يمكن خصمها.

*أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير ة الغير قابلة للخصم.

[1] د.ناصر داري عدون،نفس المرجع السابق، ص ص،29-30.
[2] صفاح سهام،نفس المرجع السابق،ص45.

*كل ما تبقى من المدينون ما عدى العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة

ج–القيم الجاهزة:و تضمن ما يلي:

*أرصدة المؤسسة في البنوك و الحسابات البريدية.

*أرصدة الصندوق.

*أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة.

*سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

و مما سبق:الأصول المتداولة =قيم الاستغلال +القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة[1].

الفرع الثاني:تحويل الخصوم

بالإضافة إلى مبدأ السنوية نجد مبدأ الاستحقاق و بالتالي نحصل على قسمين أساسين هما،الأصول الدائمة و التي تكون مدتها السنة،أما الثانية فلا تفوق السنة و هي الديون قصيرة الأجل.

1–الأصول الدائمة:و ترتب حسب درجة الاستحقاق ،و تشمل حسب الترتيب ما يلي،رأس مالها (جماعي أو شخصي)،الاحتياطات نتائج قيد التخصيص،إضافة إلى المؤونات غير المبررة بعد دفع نسبة الضريبة منها و كل هذه الحسابات تدفع في القسم الأول و هي الأموال الخاصة،أما القسم الثاني فهو يمثل الموارد التي تتجاوز السنة و هي ما تسمى بالديون طويلة متوسطة الأجل منها ،ديون الاستثمار حسابات الشركات الطويلة الأجل...الخ.

2–الديون قصيرة الأجل:و تتمثل في الموردين و الضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات و جزء من

[1] خطاب موسى،دريسي محمد لمين،"التحليل المالي و دوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس.ت،مالية و بنوك،المركز الجامعي ،البويرة،2008-2009،ص51.

النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء و على العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم و هي لا تتعدى السنة و تنقسم إلى:

ديون قصيرة الأجل الخاصة بدورة الاستغلال ،هي التي حصلت عليها المؤسسة بغرض تمويل نشاطها العادي و تتمثل في ديون المخزونات ،أوراق الدفع.

ديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال،و يتصف هذا النوع من الديون بعدم دورتها و تتمثل في الجزء من الديون الطويلة الأجل المستحق في السنة الموالية (قصيرة الأجل)،النتيجة الموزعة الضريبة على الأرباح الشركات ،مؤونات الأعباء و الخسائر الواجبة الدفع في السنة الموالية ،الحسابات الجارية للشركاء.[1]

ملاحظات :

1-المصاريف الإعدادية:نظرا لطبيعتها كأعباء،و ليس موجودات مادية أو معنوية ،فإنها لا تعبر عن قيمة حقيقية،لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية،أو في القيم الحقيقية كالميزانية .

2-المؤونات على الأعباء و الخسائر:و هي مؤونات حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي،و في نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

أ-**الخسائر التي وقعت فعلا**:إذا تحققت الخسائر،فإن المؤسة سوف تتحمل العناء في نفس السنة ،و بالتالي سوف تدفع قيمة الخسائر،فتعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

ب-الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:أو بعد مدى طويل فتدفع المؤسسة مبلغ أو قيمة هذه الخسائر ،فتعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

[1] ولي ماجستير دالي ابراهيم،الجزائر،برنامج التسيير المالي الخاص بطلبة LMD www.djelfa.infoفس 2011-04-04

ج–حالة عدم وقوع أو تحقق الخسارة: فمقدار المؤونة المخصص لها يصبح غير مبرر ،أو بدون هدف و يتم اعتباره ربح إجمالي،و تفرض عليه ضريبة تدفع آخر السنة في مدة أقصاها شهور معينة،و السنة المتبقية بعد الضريبة سوف تضم إلى النتائج قيد التخصيص أو إلى الاحتياطات .

3–النتيجة السنوية: بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح،فإن المبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر،فيعتبر دين قصير الأجل أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة و يخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها ،فيما يخص النتائج ،و يمكن توزيعها إلى ما يلي:

أ–جزء يوزع على العمال أو الشركاء و يرتفع و ينخفض حسب سياسة المؤسسة.

ب–الجزء الباقي غير موزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص و قد ينخفض مباشرة إلى الاحتياطات .[1]

و فيما يلي : الميزانية المالية بشكلها المفصل

[1]ناصر دادي عدون،نفس المرجع السابق،ص52.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
*الأصول الثابتة: -القيم الثابتة. -قيم معنوية -أراضي -مباني -تجهيزات *القيم الثابتة الأخرى: -مخزون الأمان -سندات المساهمة -كفلات مدفوعة -زبائن أكثر من سنة		*الأموال الدائمة: -الأموال الخاصة. -راس المال الشركة. -احتياطات -صرف إعادة الخصم. -الديون طويلة الأجل: -ديون الاستثمارات -قروض مصرفية -مؤونات طويلة الأجل.	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة *قيم الاستغلال -بضائع -مواد و لوازم -منتجات		الديون قصيرة الأجل مختلف الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة	
مجموع قيم الاستغلال			
*قيم قابلة للتحقيق -تسبيقات للتحقيق *زبائن *أوراق القرض			
مجموع القيم القابلة للتحقيق			
*قيم جاهزة -الشيك -الصندوق			
مجموع القيم الجاهزة			
مجموع الأصول المتداولة			
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر :محمد بوتين،المحاسبة العامة للمؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،1999ص29.

و مما سبق يمكن شرح خطوات التحويل أو التعديل وفق المخطط التالي:

الشكل رقم(04):التعديل الحاصل في الميزانية المحاسبية لتحويلها إلى ميزانية مالية.

الأصول	الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية				
الاستثمارات (مجموعة 2) المخزونات (مجموعة 3) الحقوق (مجموعة4)	القيم الثابتة	الأصول الثابتة	أموال دائمة	الأموال الخاصة ديون طويلة و متوسطة الأجل	الأموال الخاصة (المجموعة1) الديون (المجموعة2) النتيجة
	قيم استغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة	الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل	ديون طويلة الأجل	

Source : « losomy comment faire l'analyse financière d'une entreprise » , édition ES-SALEM Alger 1998 ,pp,30,31.

الشكل رقم (05):خطوات تعديل الأصول

أصول الميزانية المحاسبية	أصول الميزانية المالية
الاستثمارات ماعدا المصاريف الإعدادية للمخزونات مخزون الأمان كفاءات مدفوعة و سندات المساهمة الحقوق الأصول المتداولة	الأصول الثابتة

المصدر:قطاف كريمة،جمعون وسيلة،نفس المرجع السابق ،ص61.

الشكل رقم (06):خطوات تعديل الخصوم

أصول الميزانية المحاسبية	أصول الميزانية المالية
الأموال الخاصة	الأموال الدائمة
ديون متوسطة و قصيرة الأجل	
ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل

المصدر:من الشكل المفصل للميزانية

الفرع الثالث:الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها

الميزانية المختصرة:

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم و السيولة للأصول،و نستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل و ينكن أن نستعمل الميزانية المختصرة بأحد الأشكال التالية:

الشكل (07):هيكلة الميزانية المالية المختصرة

	الاستخدامات	الموارد	
الأصول الثابتة الصافية	استثمارات صافية + قيم ثابتة أخرى	الأموال الخاصة+ ديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة	ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل

المصدر :قطاف كريمة ،جمعون وسيلة،نفس المرجع السابق،ص61.

:

2-التمثيل الباني للميزانية المختصرة:

أ-التمثيل بالمربع:

الشكل الموالي يكون التمثيل على المربع القيمتين فقط لكل من الخصوم و كلا الجانبين يمثلان على نفس المربع فكل ضلعين متوازيين يخصصان لجانب من الميزانية.

أصول ثابتة	أموال خاصة
أموال	أموال أجنبية

أصول ثابتة	أموال خاصة
مخزون (قيمة الاستغلال)	ديون طويلة الأجل
قيم غير جاهزة و جاهزة	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
مخزون	ديون قصيرة الأجل
قيم غير جاهزة و جاهزة	

المصدر :ناصر دادي،نفس المرجع السابق،ص40.

ب-التمثيل بالمثلث:

و يتم التمثيل في مثلث متساوي الأضلاع أي الارتفاعات متساوية و ينصف القواعد،مجموع الارتفاعات المقامة على القواعد و المتلازمة في أي نقطة داخل هذا المثلث ،و لتمثيل الميزانية على المثلث يقتصر فقط على ثلاث عناصر،كل ضلع =100% من الميزانية يمثل عليه عنصر وحيد.

الشكل (08):التمثيل البياني بواسطة المثلث

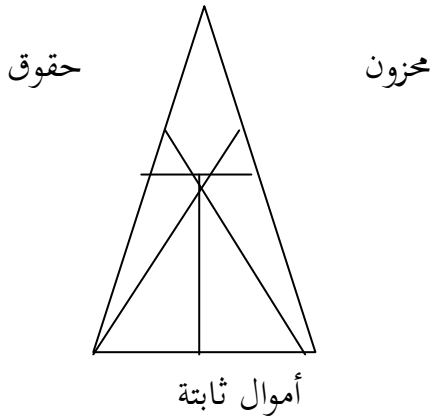

المصدر:خطاب موسى،نفس المرجع السابق،ص56.ج.

ج–التمثيل البياني بواسطة المستطيل:

لتسهيل عملية التمثيل نحسب النسب المؤونة لعناصر الميزانية المختصرة باستعمال العلاقة الثلاثية:

مجموع الميزانية=100%

***قيمة عناصر المعين**=س% ⟸ س= **قيمة العنصر المعين x** 100

مجموع الميزانية

الشكل (09):التمثيل البياني على المستطيل:

القيم

قيم ثابتة	**أموال خاصة**
مخزون	
حقوق	

السنوات

المصدر :ناصر دادي عدون،نفس المرجع السابق،ص41.

3-التمثيل البياني بواسطة الدائرة:

و يتم التمثيل على الدائرة أو نصف دائرة لعدد من عناصر الميزانية يمكن تخصيص نصف دائرة للأصول و النصف الثاني للخصوم أو دائرة للأصول و دائرة للخصوم،و يمكن حساب كل عنصر حسب الطريقة التالية:

مجموع الميزانية ⟵ 180°

قيمة العنصر المعين ⟵ س°

⟸ س=(قيمة العنصر المعين / 3 الميزانية)*180°

و في حالة التمثيل على نصف دائرة يكون الشكل كما يلي:

الشكل (10):التمثيل على نصف دائرة:

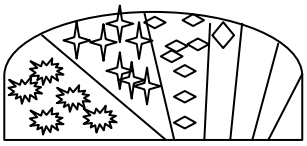

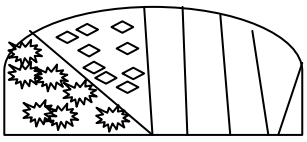

قيم ثابتة

قيم استغلال

قيم قابلة للتحقيق

قيم جاهزة

أموال خاصة

ديون طويلة الأجل

ديون قصيرة الأجل

المصدر:ناصر دادي عدون ،نفس المرجع السابق،ص ص ،44،45.

المطلب الثالث:جدول حسابات النتائج و مقارنته مع النظام المحاسبي الجديد.

1-تعريفه :

هو"وثيقة" محاسبية تحدد مختلف مستويات النتائج لدورة مالية معينة،حيث سجل فيها كل التكاليف و النواتج العائدة للدورة و غير المالية (خارج الاستغلال).[1]

2-الهدف من جدول حسابات النتائج:

حسب المخطط الوطني المحاسبي ،النتيجة واحدة و المحددة عن طريق الميزانية المحاسبية الختامية غير كافية لتحليل وضعية المؤسسة و منه اقترح عدة نتائج، حسب ضرورة هذا التحليل و يلخص في جدول النتائج ،و هي الهامش الإجمالي القيمة المضافة نتيجة الاستغلال نتيجة خارج الاستغلال،النتيجة الإجمالية و نتيجة السنة المالية و هذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة:

*التمييز بين النشاط التجاري و النشاط الإنتاجي .

*التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي و تلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي أو بالسنة الجارية.

*مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة .

*استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية .

[1]حواس صالح،نفس المرجع السابق،ص84.

الجدول رقم (08): شكل جدول حسابات النتائج:

الحساب	اسم الحساب	المدين	الدائن
70 72 73 74	رقم أعمال (مبيعات) التغيير في المخزون الإنتاج التثبيت إعانات الاستغلال		
	إنتاج الدورة 1		
60 61 62	مشتريات مستهلكة الخدمات الجاري خدمات جارية أخرى استهلاك		
	استهلاك دورة 2		
	قيمة مضافة للاستغلال 2-1=		
63 65	أعباء مستخدمين ضرائب و رسوم		
	فائض الاستغلال إجمالي		
75 65 68 78	إيرادات وظيفية أخرى أعباء وظيفية أخرى مخصصات اهتلاك وتدني القيمة استرجاع أعباء دورات السابقة		
	النتيجة وظيفية 5		

76 66	إيرادات مالية أعباء مالية		
	نتيجة مالية 6		
	نتيجة عادية قبل ضريبة 6+5=		
695 693	ضرائب مدفوعة على نتيجة عادية ضرائب مؤجلة على نتيجة عادية		
	نتيجة صافية للنشاطات عادية 7		
77 67	إيرادات استثنائية أعباء استثنائية		
	النتيجة غير عادية 8		
	النتيجة الصافية للدورة 9		

المصدر: أبو يعقوب عبد الكريم ،نفس المرجع السابق /ص348.

الفرع الثاني : الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني فيما يخص جدول حسابات النتائج

الجدول (09):جدول حسابات النتائج بين ن م ج و ن م و :

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
*تصنيف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها (ج ج النتيجة حسب الطبيعة) و تصنيف حسب وظيفتها (ج ج النتيجة حسب الوظيفة) و النتائج لا تمر على صنف وحاسب خاص بها كما في المخطط المحاسبي الوطني بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة،و هذا المنظور المزدوج للنتائج *تمنح المؤسسة نتيجة عامة و نتيجة تحليلية بعض النفقات و الإيرادات و الأرباح و الخسائر لا تمر على صنف النفقات و صنف الإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان و نتيجة الدورة تظهر في د/12. *عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال تضاف العناصر الاستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج. *نحسب نتيجة الدورة و تصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.	تصنف الأعباء و الإيرادات في جدول حسابات النتائج،حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن. *نتيجة الاستغلال في د/83. *نتيجة خارج الاستغلال في د/84. *نتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في د/880. أما نتيجة الدورة الصافية (فتسجل في د/88) إيرادات و نفقات خارج الاستغلال . (د/79،د/69) تكون عنصر من عناصر النتائج. تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة

المصدر دشوش مولود،الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية دفعة 2009-2010.

أما بالنسبة إلى جدول نفقات الخزينة و جدول تغييرات رؤوس الأموال فهي تعتبر كشوف جديدة لم تكن موجودة في المخطط الوطني ،بحيث يسمح الجدول رقم (05) بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال ،تدفقات الاستثمار،و تدفقات التمويل إضافة أنه يسمح لنا بالمقارنة مع الدورة السابقة لما يعتبر مصدر مهم للتحليل المالي ،أما الجدول المالي (06)فهو يعطي تحليلا لحركات الأموال التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1]

المبحث الثالث :تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

بعد أن تمت التعديلات على الميزانية بواسطة المحاسبة و أصبحت قابلة للدراسة المالية،نقوم في هذا المبحث بدراسة و تحليل المؤشرات المالية التي تعالج الميزانية و التي بواسطتها تهدف الإدارة المالية في المؤسسة إلى تحقيق التوازن المالي،و من بين هذه المؤشرات المالية نذكر رأس المال العامل،احتياجات رأس المال العامل للخزينة .

المطلب الأول:التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الفرع الأول:مفهوم رأس المال العامل (FR):

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي و يسمى أيضا هامش الأمان و هو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو الجزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال دائمة،فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل و من خلال هذا المفهوم فإن رأس المال العامل يحسب بطريقتين[2] :

*الحساب من أعلى الميزانية=رأس المال العامل-الأصول الثابتة.

[1]دشوش مولود،نفس المرجع السابق،ص97.
[2]حسن خلف،السلسلة العلمية في التقنيات الكمية،الجزء الأول 1997 ص 40.

*الحساب أسفل الميزانية=رأس المال العامل+الأصول المتداولة–ديون قصيرة الأجل.

و يعرفه patrice vizzanovo على أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة .[1]

أنواعه:

أ–رأس المال العامل الخاص:هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة و يحسب وفق العلاقة :

رم ع خ = أموال خاصة –أصول

=الأصول المتداولة - Σ الديون

و يعتبر رأس المال الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة أي وجوده يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة بالأموال الخاصة ،كما أنه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية.[2]

ب–رأس المال العامل الصافي(الدائم):يعرف على أنه بين الأصول المتداولة و ديون قصيرة الأجل غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا و يمكن حسابه بالعلاقة التالية .

رأس المال العامل الصافي (الدائم)=أصول متداولة– ديون قصيرة الأجل

=الأموال الدائمة +أصول ثابتة

و يجب أن يكون رأس المال العامل الدائم ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار هي تؤثر على الأصول المتداولة و كلما كانت حركة الأصول المتداولة أيضا،و بهذا يحدد رأس المال العامل الدائم لدراسة :

[1] Patrice vizzanovo , gestion financière , Algérie 1995 p222.

[2]عمر بوخزار ،مبادئ المحاسبة التحليلية ،مطبعة مزيان ،الجزائر،1968،ص33.

*التناسب بين القيم القابلة و القيم الجاهزة في الأصول.

*درجة سيولة المخزون.

*العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة و الديون .[1]

ج-رأس المال العامل الإجمالي : يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة و هي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال السنة،و تتضمن هذه الأصول بالإضافة إلى النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة و الذمم و المخزون من السلع.

و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= 3 الأصول المتداولة

=الأصول الثابتة–3 الديون

د–راس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و الممثلة في إجمالي الديون ،و هنا لا تنظر إلى الديون بالمفهوم السلبي ،بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال الأجنبي = مجموع الديون

=ديون قصيرة الأجل+ديون متوسطة و طويلة الأجل

=رأس المال العامل الإجمالي –رأس المال العامل الخاص

[1] عمر بوخزار،مبادئ المحاسبة التحليلية،مطبعة مزيان،الجزائر 1968،ص33.

الشكل (11):الشكل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة:

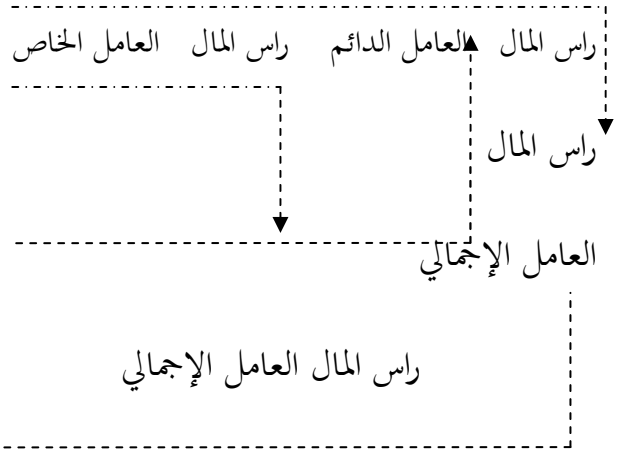

أصول ثابتة	أموال خاصة
أصول	ديون طويلة الأجل
	ديون قصيرة الأجل

المصدر :إسماعيل عرباجي،"اقتصاد المؤسسة" ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثانية 1996،ص215.

حالات رأس المال العامل (fr):

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في :

1-رأس المال العامل موجب (FR>0):هي الوضعية تبرر تعريف رأس المال العامل أي أن الأموال الدائمة تفيض عن الأصول الثابتة إن يجب تحقيقها خاصة في المؤسسة الإنتاجية .[1]

2-رأس المال العامل معدوم (FR=0): في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة و هذا يعني أن الموارد الدائمة محقق في هذه الحالة ،و لكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من أجل تمويل دورة الاستغلال (الاحتياجات القصيرة المدة).[2]

[1]قطاف كريمة ،جمكون وسيلة،نفس المرجع السابق،ص75.
[2]بلقاسم فاطمة الزهراء،"التحليل المالي و دوره"،مذكرة تخرج ،2006 ،ص67-68

3-رأس المال العامل سالب (FR<0): على المؤسسة تفادي هذه الحالة و هذا من أجل الحفاظ على توازنها المالي و هذه الحالة تعني أن السيولة لا تعطي بصفة كاملة المستحقات على المؤسسة الشكل الموالي يمثل حالات متعلقة برأس المال العامل .

الشكل (12):حالات رأس المال العامل :

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	
	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
	ديون قصيرة الأجل
أموال متداولة	

source : jacky, mailler memillere,<< analyse financière de l'entrprise>>, 6 édition dounad, paris, 1992, p 74.

الفرع الثاني :مفهوم احتياجات رأس المال العامل (B.F.R)

تمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية فدورة الاستغلال تترتب على احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر التمويل

للدورة أكبر من الموارد المتولدة من نفس الدورة،نقول في هذه الحالة أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل و تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات راس المال العامل=احتياجات التمويل–مصادر التمويل الدورية

حيث أن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة فتمثل في الديون قصيرة الأجل أو ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها و يمكن تحديد احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:[1]

احتياج رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+قيم جاهزة)

– ديون قصيرة الأجل+سلفات مصرفية

=(3 أصول المتداولة –قيم جاهزة)

– 3 د ق أ–سلفات مصرفية

1–تغيرات احتياجات رأس المال العامل:إن طبيعة و مستوى نشاط المؤسسة و أيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه نغير مستمر في احتياج رأس المال العامل و نذكر منها:

أولا:احتياج رأس المال العامل موجب (إرم ع >1):الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية لا تغطي احتياجات التمويل الدولي و منه يتولد احتياج رأس المال العامل.

ثانيا:احتياج رأس المال العامل معدوم(إرم ع=1):الاحتياجات الدورية تغطى بموارد التمويل الدورية و منه لدى المؤسسة رأس المال العامل كاف و هذا يحقق توازن للمؤسسة .

ثالثا:احتياج رأس المال العامل سالب (إرم ع<1):للمؤسسة فائض في رأس المال العامل و ذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.[1]

[1]زعطوط الحمد،"أهمية التحليل المالي في المؤسسة"،مذكرة تخرج،مالية،2001،ص37.

الفرع الثالث :الخزينة:

1-مفهوم الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة من الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية و هي تمثل صافي القيم الجاهزة أي نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.[2]

الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة ،و تعرف على أنها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تؤدي إلى دخول أو خروج من أموال الخزينة سواء كانت عمليات الاستغلال التوزيع أو الاستثمار أو التحويل.[3]

2-مكونات الخزينة:

انطلاقا من الميزانية المالية يمكننا تحديد مكونات الخزينة من أصول أو خصوم.

أ-عناصر الأصول:

***خصوم الأوراق التجارية:**و يكون ذلك عن طريق الخصم المباشر لتلك الأوراق أمام البنوك.

***سندات الخزينة:**تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب و هذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا تزيد عن 3 أشهر.

***الحسابات الجارية:**و هي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة في أي وقت.

---

[1]خطاب موسى،دريسي محمد لمين،نفس المرجع السابق،ص64.
[2]شوية دليلة،دور التحليل المالي في المؤسسة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس،مالية،بومرداس،2005،ص37.
[3]خطاب موسى،نفس المرجع السابق،ص65.

ب–عناصر الخصوم:و تشمل نوعان:

***تسهيلات الصندوق** : و هي تمثل جميع المساعدات البنكية التي تتحصل عليها المؤسسة من قبل البنوك،لفترة قصيرة من الزمن عندما يكون رصيدها سالبا .

***السحب على المكشوف**: يسمح البنك للمؤسسة بسحب أموال دون وجود رصيد و هذه العملية لا تتطلب فترة طويلة لخطورتها[1].

و يمكن حساب الخزينة بالطريقتين التاليتين :

الخزينة=قيم جاهزة–سلفات مصرفية

الخزينة=رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

3–أهم الحالات المتعلقة بالخزينة:

يمكن توضيح وضعية الخزينة المتعلقة من خلال الحالات الثلاثة التالية:

أ–الخزينة موجبة هي TR> 0 ⟷ BEF<FR في هده الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجاته ،و في هذه الحالة يمكن للمؤسسة إبقاء جزء من أموالها لتغطية بعض التزاماتها أو توظيف هذه الأموال في مشاريع أخرى.

ب–الخزينة معدومة هي TR= ⟷ BFR = FR هذه الوضعية تعبر عن حالة العجز و ذلك لأن المؤسسة لا تغطي احتياجاتها كلية،و هذا يشكل خطرا بالنسبة للمؤسسة .

جـ–الخزينة سالبة أيTR<0 ⟷ BFR>TR هذه الوضعية تعبر عن حالة العجز،و ذلك لأن لا تغطي احتياجاتها كلية،و هذا يشكل خطر بالنسبة للمؤسسة [1].

[1]حدد ياسين،دراسة الهيكلة المالية للمؤسسة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس،بومرداس،2002،ص53.

الشكل رقم (13) يوضح الوضعية في الخزينة :

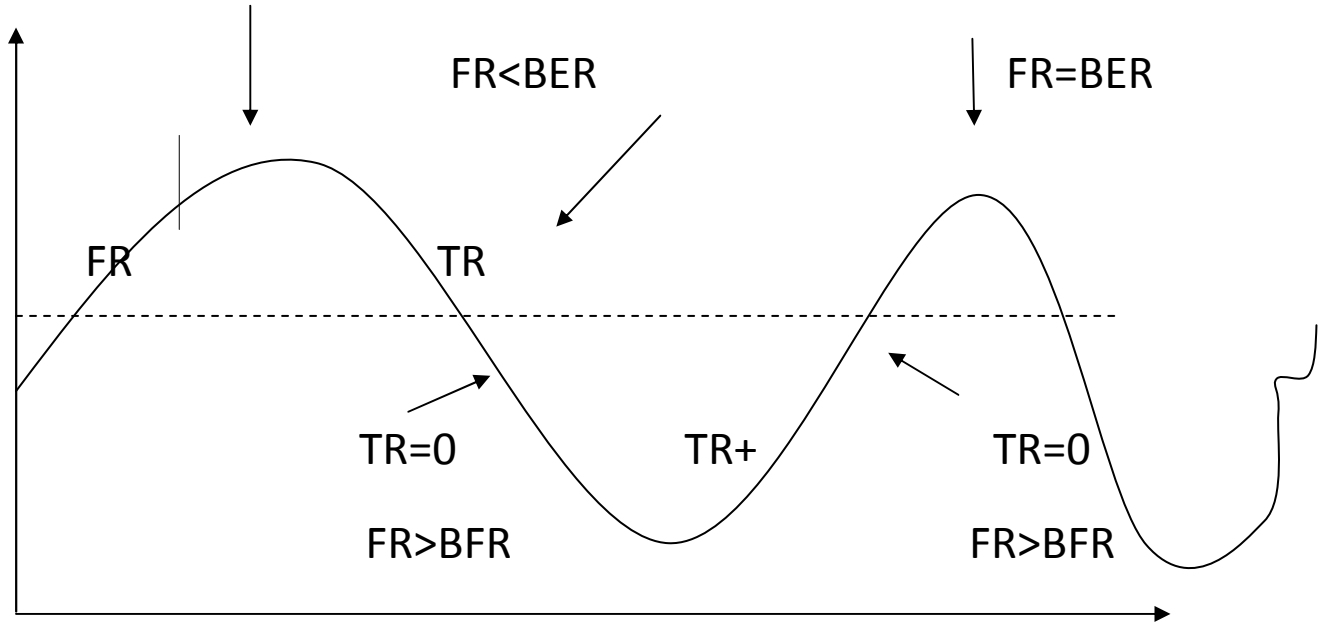

المصدر:قطاف كريمة ،نفس المرجع السابق،ص81.

المطلب الثاني:التحليل بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة و تشخيص وضعيتها المالية انطلاقا من الميزانية و جدول حسابات النتائج.

الفرع الأول:تعريف النسب المالية و مدى أهميتها :

[1]لحلف عثمان،حسين ليهي،"ملف التسيير و التحليل المالي"(السلسة العملية في التقنيات الكمية للنشر"جامعة الجزائر ،2001،ص21

تعرف النسب المالية على أنها العلاقة بين قيمتين هامتين القيمتين تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز و كذلك المعطيات الأكثر إعداد مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة .[1]

أو هي نسبة مميزة بمقدارين يعبر إما بكسر أو نسب مؤونة اختيارها بالمشكل المطروح و المراد معرفة سبب حدوثه و علاجه،كما يمكننا الحكم على النتائج المحققة و ذلك بمقرانتها مع المؤسسات في نفس المجال و تكمن أهمية النسب المالية فيما يلي :

*تعطي ايضاحات حول فعالية المؤسسة و توازنها المالي.

*تفيد بصفة عامة معرفة نقاط القوة و الضعف للمؤسسة.

*تسمح بالتحليل من متابعة تطور المؤسسة و تقدير التوازن بين درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم.

*لها أهمية خاصة عند المهتمين كالبنوك و المقرضين ،الزبائن و الموردين تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

*تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة لعدة سنوات بحيث تستخرج الاتجاهات العامة لتطوير المؤسسة[2].

الفرع الثاني :أنواع النسب المالية:

هناك عدد لا نهائي من النسب المالية و يمكن بصفة عامة تقسيمها إلى المجموعات التالية:

أولا:نسب الهيكلة المالية:

[1]كنجوع بدو ،كنجو إبراهيم ،الإدارة المالية ،دار المسير للنشر 1997،ص88.
[2]محمد مطر ،التحليل المالي في الأساليب الإدارات ،دار وائل للنشر ،ط2،2006،ص44.

توضح هذه النسب مدى التوازن بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم و تحليل السياسة المتبعة من طرف المؤسسة و يكون التحليل بهذه النسب كما يلي:

1-التحليل الأفقي:

*نسبة التمويل الدائم:تعتبر هذه النسب عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و يمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال دائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

و يستحسن أن تكون هذه النسب اكبر من الواحد حتى نقول أن المؤسسة لها هامش أمان أي أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب .

***نسبة التمويل الخاص**:تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال خاصة و نكتب :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

و إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة،دون اللجوء إلى ديون خارجية .

***نسبة الاستقلالية المالية**:تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن الغير،أي مقارنة الأموال الخاصة بإجمالي ديونها و نكتب:[1]

[1]ناصر دادي عدون،نفس المرجع السابق،ص49.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة

الديون

يجب أن تكون النسبة الأولى بين 1 و 2 ،فإذا تساوت مع 2 أو أكثر فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون مما يجعل لها القدرة على التسديد ،أما إذا كانت عند الواحد أو أقل فهذا يعني التساوي بينهما ،مما يجعل المؤسسة مشبعة بالديون ،و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية ،أما الثاني فيجب أن تكون أكثر من 0.5 و هذا يعني آن الأموال الخاصة أكبر من الديون

*نسبة قابلية السداد:تسمح هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها و تكتب بالعلاقة :

نسبة قابلية السداد= الديون

الأصول

كلما كانت هذه النسبة منخفضة ،كان ذلك في صالح المؤسسة بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير،و يستحسن أن تقترب من 0.5 لأن ذلك ينتج المؤسسة خطأ أكبر للحصول على ديون أخرى.[1]

2-التحليل العمودي:

*نسبة هيكلة الأصول:

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة

3 الأصول

[1]شلابي هيفاء،"دور التحليل المالي في اتخاذ القرار "،مذكرة ليسانس ،2004،ص78

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة

مجموع الأصول

نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال

3 الأصول

نسبة قيم جاهزة= قيم جاهزة

3 الأصول

نسبة قيم القابلة للتحقيق =قيم قابلة للتحقيق

3 الأصول

***نسبة هيكلة الخصوم**

نسبة الأموال الدائمة= الأموال الدائمة

3 الأصول

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة

3الخصوم

نسبة الديون طويلة الأجل=الديون طويلة الأجل

3الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل=الديون قصيرة الأجل

3 الخصوم

ثانيا:نسب النشاط:

و هي التي تعرف بنسب التسيير و هي مكملة لنسب الهيكلة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل و ذلك بأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية [1].

1-نسبة دوران المخزونات:تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات و معرفة المدة التي يستغرق تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب ،أو إلى سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي و من بين المؤشرات التي تسمح بمعرفة الوضعية الجيدة للمخزونات ما يلي :

***نسبة الدوران:**

بالنسبة للبضائع=تكلفة شراء البضاعة المباعة

متوسط المخزون

بالنسبة للمواد الأولية=تكلفة شراء المواد الأولية و اللوازم المستهلكة

متوسط المخزون

بالنسبة للمنتجات=تكلفة الإنتاج المباع

متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون = مخ1+مخ2

2

[1]خطاب موسى، نفس المرجع ،ص71

*مدة التصريف = 360x1 يوم

نسبة الدوران

تبين هذه النسبة المدة الوسيطة التي تبقى فيها البضائع و المنتوجات التامة في المؤسسة و تحسب بعدد الأيام و الأشهر.

1-**نسبة دوران الزبائن** :هي المدة التي تبقى فيها المبيعات قبل أن تحول إلى سيولة و نسميها مدة التحصيل الآجلة و تحسب كما يلي[1] :

مدة دوران الزبائن = الزبائن + أوراق قابلة للتحصيل 360x

رقم الأعمال بما فيه الرسوم

2-عدد دوران الزبائن= (رقم الأعمال بما فيه الرسوم /الزبائن + أوراق القبض)360x

هذه النسبة لابد أن تفوق 1 أي أنها حققت هامش أمان إيجابي أما إذا كان العكس فإن على المؤسسة آن تراجع هيكلها المالي بزيادة سواء الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص أو تخفيض الديون القصيرة الأجل أو زيادة أموالها العامة.[2]

***نسبة السيولة المختصرة**:تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى و هي تعمل على التحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في المؤسسات ذات المخزون البطء الدوران و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة =(ق ق ت+ق ح)/ ديون قصيرة الأجل.

[1] Allain Vermellot << les ration et leurs utisation >> , les édition d'organisation 1973, p 79.

[2] مدني إبراهيم هنة،الإدارة المالية،لمدخل التحرير الخاص المعاصر،مكتب العربي الحديث،الإسكندرية،الطبعة الرابعة،2000،ص84.

لا يجب آن تكون هذه النسبة كبيرة فقد حدد لها الحد الأدنى 0.3 و الحد الأقصى و هو حد الضمان بـ0.5 أن تكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة تساوي إلى ½ ديون قصيرة الأجل أو أقل (في مؤسسة ذات دوران مخزون السريع أو العادي) .

***نسبة السيولة الحالية**:تدعى كذلك بالنسبة للفورية حيث تبين لنا قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل في آجال قياسية و هي محدودة بـ(0.2،0.3) و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية (الآنية)= القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل .

إذا كانت النسبة الكبيرة ،فمن الناحية الاقتصادية معتبر هذا تجميد لقيم نقدية،من الممكن استغلالها في دورة الاستغلال و هناك من يرى من الأفضل أن تنحصر هذه النسبة بين 20 إلى 30% .[1]

3-نسبة دوران الموردين:تبين هذه النسبة العدد المتوسط من عدد الائتمان المتحصل عليه من قبل الموردين و هي المدة التي تبقى فيها المؤسسة حتى تدفع التزاماتها نحو دائنيها و تحسب كما يلي:

مدة دوران الموردين = (المورد +أوراق الدفع) المشتريات)x360

عدد دورات الموردين=(المشتريات (t+1)/الموردين +أوراق الدفع).

حيث t نسبة الرسم على القيمة المضافة .

و نلاحظ أن المؤسسة عليها أن تحول الاستفادة أكثر من الموردين أي بزيادة مدتها و تخفيض مدة الزبائن حتى تستفيد من الفارق بين المدنين بالمبلغ الذي يعتبر تمويل خارجي إضافي و بدون فوائد عليه.[2]

[1] بوعلام بوشاشي،المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال ،دار وائل سنة 1997 ،ص112.
[2] منير ابراهيم هندي،نفس المرجع السابق ،ص97.

ثالثا: نسب السيولة:

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا .

***نسبة سيولة الأصول**:تبين مدى سهولة أصول المؤسسة ،فكلما كانت النسبة >0.5 فهي جيدة بالنسبة لها و معنى هذا أن الأصول المتداولة >الأصول الثابتة و تحسب كما يلي :

نسبة سيولة الأصول=أصول متداولة/مجموع الأصول

*نسبة السيولة العامة: تعطي لنا هذه النسبة مدى تغطية الأصول للمتداولة الديون قصيرة الاجل و يمكن كتابتها :

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل .

رابعا :نسب المردودية :

إن الهدف من هده النسبة هو تقدير قدرات المؤسسة على تحقيق الأرباح و الاستمرارية و تطوير المؤسسة و هي تتمثل فيما يلي:

1-نسبة مردودية الأصول :تعبر عن مقارنة النتيجة بأصول المؤسسة و يمكن تحديدها بعدة طرق و نذكر العلاقة التالية:

نسبة مردودية الأصول=النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول 100x

2-نسبة مردودية الأموال الخاصة: تعتبر هذه النسبة الوسيلة التي تمكن من خلالها أن يطمئن المساهمون الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة لأنها تستثمر بطريقة جيدة كما تعبر عن مدة نمو المؤسسة.[1]

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة 100x

3-نسبة مردودية النشاط :تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فهي ترتكز على ما يقدمه رقم الأعمال من نتائج و تحسب كما يلي :

نسبة مردودية النشاط= النتيجة /رقم الأعمال 100x[2]

الفرع الثالث :معايير استعمال النسب المالية :

تعدد النسب و كثرتها سواء كانت مالية أو غيرها و المستعملة في مجال التسيير تبدو و كأنها دون معنى،فهي لا تقتصر على قيمتين فقط و لكن هي في حقيقة الأمر طريقة مفتوحة،يمكن أن كل محلل يضع حدودا لتلك النسب التي يراها مناسبة لنفسه (انشغالاته و أهدافه)،أو هو ما يفسر تعدد النسب و إخلافها ،و منه أن النسب وحدها لا تعطي أي معنى إلا إدا قورنت بقيمة أخرى من أجل الحكم على النتائج المحسوبة و فق المعايير التالية:[3]

***المعيار الصناعي**:يمكننا هذا المعيار من مقارنة النسب المالية الخاصة بشركة معينة مع نسب أخرى من نفس الحجم و منتمية لنفس الصناعة.

***المعيار التاريخي**:يستخدم هذا المعيار لتحليل المركز المالي و يتمثل في النسب المالية للسنوات الماضية.

[1]حسين لبيهي،عثمان يخلف،نفس المرجع السابق،ص ص ،29-30.
[2]منير ابراهيم هنيدي ،نفس المرجع السابق،ص ص ،67-69.
[3]جميل أحمد توفيق،نفس المرجع السابق،ص ص،133،134.

***المعيار النموذجي** :و هنا نقارن النسب المالية مع معايير تكون موضوعة من طرف المسؤولين في المؤسسة كأهداف ينبغي الوصول إليها أو مقارنتها .

***المعيار الإحصائي**: يهتم بمقارنة أهم النسب المالية للمؤسسة مع تلك المستخرجة من دراسات إحصائية لمؤسسات من نفس القطاع و تقوم بنفس النشاط.[1]

المطلب الثالث :جدول التمويل

الفرع الأول :تعريف جدول التمويل و هيكله

-تعريف جدول التمويل:توجد عدة تعاريف منها:

"هو جدول الموارد و الاستخدامات التي تبين التغيرات التي حدثت في ذمة المؤسسة أثناء نشاطها :

"هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها في فترة زمنية محددة كما بين التغييرات في ثورة المؤسسة لنفس الفترة،و من هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى تحليل وظيفي و ذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد و الاستخدامات .

و منه يمكن تعريف جدول التمويل بأنه ذلك الجدول الذي يوضح التغيرات في الموارد التي استفادت منها المؤسسة خلال مدة معينة و كذلك تغيرا الاستخدامات التي حققت خلال نفس المدة و بذلك يمكن تسمية هذا الجدول بجدول الموارد و الاستخدامات .[2]

هيكل جدول التمويل:يتكون جدول التمويل من عناصر طويلة المدى و أخرى قصيرة المدى .

1-العناصر ذات المدى الطويلة:و هي تشمل التغيرات في الموارد و الاستخدامات طويلة الأجل ،حيث أن رصيد الطرفين يعطي التغير في رأس المال العامل

[1] قطاف كريمة ،نفس المرجع السابق ،ص30

[2] الياس بن ساسي،"التسيير المالي"،الإدارة المالية،دار وائل،سنة 2006،ط1،ص108.

Dفي رأس المال العامل =Dفي الموارد الدائمة –D في الاحتياجات .

أ–الموارد الدائمة الجديدة :و تشمل على موارد داخلية و موارد خارجية كما يلي:

***موارد داخلية**:و تتكون من المؤونات ذات الطابع الاحتياطي و كذلك نتيجة الاستغلال بالإضافة إلى الاهتلاكات الخاصة بالقيم الثابتة ما عدا المصاريف التصاعدية .

***موارد خارجية** :و تتضمن التنازلات عن الاستثمارات ،الارتفاع في رأس المال الزيادة المتحصل عليها في الديون المتوسطة و طويلة المدى بالإضافة إلى حقوق الاستثمارات المتوسطة و الطويلة.

ب–الاستخدامات الدائمة الجديدة: و تضم استخدامات دائمة و استخدامات نهائية و هي كما يلي :

***استخدامات دائمة:** و تتكون من الزيادة في المصاريف الإعدادية الزيادة في الاستثمارات قيد الانجاز بالإضافة إلى الحيازة على استثمارات جديدة .

***استخدامات نهائية:** و تضم توزيع النتائج و كذلك تسديد الديون المتوسطة و طويلة الأجل[1] .

2–العناصر ذات المدى القصير:هي تلك العناصر التي تتعلق بمورد و استخدامات استغلالية قصيرة بمعنى أنها تؤثر على احتياجات رأس المال العامل و الخزينة ،و رصيد الطرفين يعطينا التغير في احتياجات رأس المال العامل كما يلي :

Dاحتياجات راس المال العامل = D احتياجات الدورة –D موارد الدورة

أ–موارد الدورة الجديدة:و تضم ما يلي :

زيادة في الديون القصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية انخفاض في قيمة المخزون بالإضافة إلى انخفاض في قيمة الزبائن .

[1]بلقاسم فاطمة الزهراء،نفس المرجع السابق ،ص84.

ب–التغيير في الاستخدامات القصيرة: فتتكون مما يلي:

انخفاض حسابات الديون القصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية ارتفاع في قيمة المخزونات بالإضافة إلى ارتفاع حسابات الزبائن .

جـ–التغير في مستوى الخزينة:و تشمل على العناصر التالية:

زيادة السلفات المصرفية أو نقصانها ،نقصان القيمة الجاهزة أو زيادتها و بالتالي :

D الخزينة =D رأس المال العامل – D احتياجات رأس المال

Dالخزينة =Dموارد الخزينة–D استخدامات .

الفرع الثاني:أهمية جدول التمويل و أهدافه:

***أهمية جدول التمويل:**

بما أن جدول التمويل في توضيح سياسة التمويل المتبعة بالمؤسسة و بالتالي يمكن اعتباره كما يلي :

1–أداة التسيير :تقوم بوضع أو إعطاء صور لمختلف العمليات التي كان لها أثر في تغير الهيكل المالي و يبين وسائل التمويل المستعملة لتغطية احتياجات المؤسسة .

2–أداة للتقدير :البيانات التي يحتويها جدول التمويل يمكن الاستعانة بها لإعطاء مخطط للاستثمارات و للتمويل و المساهمة في التنبؤات المستقبلية للمؤسسة فهو يعبر عن استراتجياتها و مكانتها .

3-أداة للرقابة: جدول التمويل يستعمل كأداة رقابية لأنه واضح للانجازات الحاصلة بدورة ما و مقارنتها مع هذه المؤسسة الفعلي و تبيان للانحرافات الموجودة بين الانجازات الحقيقية التي كانت مسطرة .[1]

***أهداف جدول التمويل:و يمكن تلخيصها كما يلي :**

*القيام بإحصاء الاستخدامات الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال سنة مالية معينة من خلال موارد داخلية و موارد خارجية لمواجهة تسديد الاحتياجات المالية .

*يسمح جدول التمويل بمعرفة التغير الذي حدث في مؤشرات التوازن المالي .

*يبين التغير في الاستثمارات في حالة الاستثمار ،فهذا يعني تطور داخلي للمؤسسة ،و إذا كان غير مباشر و هذا يعني تطور الخارجي للمؤسسة .

*يوضح عملية تسديد الديون و كذا تطور الأموال الخاصة و تطور الديون .

*يسمح بمتابعة تطور الديون المالية و نسب الفائدة المطبقة في المؤسسة،كما تفيد في تطور في تكوين الميزانية التقديرية .[2]

[1] قام إلياس ،تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة،مذكرة،جامعة بومرداس،2004

[2] شوية دليلة،نفس المرجع السابق ،ص66.

3-جدول التمويل :

الجدول رقم (10):جدول التمويل

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات الدائمة *زيادة مصاريف إعدادية. *زيادة استثمارات بالقيمة الإجمالية . *زيادة استثمارات أخرى *توزيع النتائج *انخفاض الديون طويلة أو متوسطة الأجل		للموارد الدائمة : *ارتفاع رأس مال المؤسسة *زيادة الديون م . ط الأجل *انخفاض الاستثمارات الأخرى -زيادة التمويل الذاتي: *الاهتلاكات *نتيجة *مؤونة	
Dفي استخدامات دائمة		Dفي موارد دائمة	
D في رأس المال العامل=Dفي الموارد الدائمة		D في الاستخدامات الدائمة	
الاستخدامات المتداولة: *زيادة قيم الاستغلال *زيادة قيم ق.للتحقيق *نقص في د .ق.أ ما عدا السلفات المصرفية *السلفات المصرفية *D في استخدامات متداولة D فس احتياجات رأس المال العامل = D استخدامات الخزينة: *نقص في القيم الجاهزة. *زيادة في السلفات المصرفية		الموارد المتداولة: *زيادة في د.ق.أ ما عدا السلفات المصرفية. *نقص في قيم الاستغلال . *نقص في قيم قابلة للتحقيق. Dفي الموارد المتداولة . في استخدامات متداولة – Dفي موارد كتداولة موارد الخزينة *تسديد السلفات المصرفية *زيادة في القيم الجاهزة.	
D في استخدامات الخزينة		D في موارد الخزينة	
D في الخزينة=D في موارد الخزينة-	D	في استخدامات الخزينة	

المصدر:قادم إلياس ،نفس المرجع السابق ص65.

الفرع الثالث :مراحل إعداد جدول التمويل:

1-جدول التغييرات:هو الجدول الذي يظهر التطور الحاصل بين ميزانيتين متتاليتين و يكون حسب الشكل التالي :

الجدول رقم (11):جدول التغييرات

الأصول	ن	ن+1	التغير	الخصوم	ن	ن+1	التغير
الأصول الثابتة *قيم ثابتة *قيم ثابتة أخرى				الأصول الدائمة *أموال خاصة *ديون متوسطة و طويلة الأجل			
الأصول المتداولة *قيم استغلال *قيم ق.ت *قيم جاهزة				ديون قصيرة الأجل			
المجموع				المجموع			

المصدر:قادم إلياس،نفس المرجع السابق،ص64.

2-جدول الموارد و الاستخدامات :بعد الحصول على الميزانيتين الماليتين لسنتين لنفس المؤسسة يتم اعداد جدول و هذا بأخذ المجاميع الجزئية لنفس الجدول،ثم تقوم بوضع مقارنة بين هذه المبالغ في عمود منفصل يظهر كل من الموارد و الاستخدامات كما يلي :

الجدول (12):جدول الموارد و الاستخدامات :

عناصر الميزانية	ميزانية السنة ن	ميزانية السنة ن+1	التغييرات	
			الاستخدامات	الموارد
			*زيادة الأصول *نقص الخصوم	*نقص الأصول *نقص الخصوم

المصدر:دوكاوي عبد الرحمان ،التسيير المالي للمؤسسة،مذكرة تخرج ليسانس،بومرداس،2003،ص62.

الفرع الرابع:تحليل جدول التمويل:

يمكن جدول التمويل وفقا لـ03 معايير تتمثل في:

التغير في رأس المال العامل.

بما أن :D في رأس المال العامل:Dفي الموارد الدائمة –Dفي الاستخدامات

فيمكن أن يكون موجب أو سالب .

أولا:التغير في رأس المال العامل الموجب:هذا معناه أن رأس المال العامل في السنة (ن+1) هو مرتفع عن رأس المال العامل لسنة ن و يعود السبب في ذلك إلى زيادة موارد المؤسسة بالمقارنة مع استخداماتها في المدى الطويل و هذا بسبب الزيادة التي تحدث في الأموال الخاصة،الديون طويلة الأجل و التنازل عن الاستثمارات ،في هذه الحالة المؤسسة يمكنها مواجهة احتياجاتها .

التغير في احتياجات رأس المال العامل:

لدينا **D رأس المال العامل =Dاستخدامات الدورة –Dموارد الدورة و يمكن أن يكون التغيير إما موجبا أو سالبا.**

أولا:التغير في احتياجات رأس المال العامل موجب:في هذه الحالة احتياجات الدورة للسنة (ن+1) أكبر من احتياجات الدورة للسنة(ن) و هذا معناه أن التغير بالزيادة أي استخدامات الدورة أكبر من التغير الحاصل في موارد الدورة (المدى القصير)و هذا راجع إلى الزيادة في قيم الاستغلال أو القيم القابلة للتحقيق.

و انخفاض الديون القصيرة الأجل ما عدا السلفات في هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق العكس .

ثانيا:التغير في احتياجات رأس المال سالب:في هذه الحالة يعني أن رأس المال العامل لسنة (ن+1)أصغر من احتياجات رأس المال العامل لسنة (ن)،و هذا معناه أن التغير في استخدامات الدورة بالنسبة للمؤسسة حيث تستطيع التقليص من الاحتياجات و تسمح لها ذلك بتحسين الخزينة.

التغير في الخزينة :

لدينا:

استخدامات الخزينة D–موارد الخزينة D=D

Dالخزينة =D رأس المال العامل –D احتياجات رأس المال

و يمكن أن يكون هذا التغير موجب أو سالب

أولا التغير في الخزينة موجب: هذا نتيجة التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل و السبب في ذلك راجع إلى:

أ-الزيادة في القيم الجاهزة

ب-نقص السلفات المصرفية

و تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة ، حيث تمكنها من استثمار الفائض المحقق في الخزينة في مشاريع تنموية .

ثانيا:التغير في الخزينة سالب :هذا يعني أن التغير في رأس المال العامل أصغر من التغير في احتياجات رأس المال العامل و هذا راجع إلى:

أ-نقص في القيم الجاهزة.

ب-الزيادة في السلفات المصرفية.

و تعتبر هذه الحالة على أن الموارد المتاحة بالمؤسسة تكفي لتغطية الاستقدامات على آن المؤسسة تواجه صعوبات في السيولة .[1]

[1]قطاف كريمة ،نفس المرجع السابق،ص93.

خلاصة :

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم التحليل المالي و كذلك الأدوات المستعملة فيه من مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و جدول التمويل تبين لنا مدى أهميتها ،و تعتبر من الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي كونها تعطي قراءة صحيحة للمحلل المالي من أجل معرفة الوضعية المالية المؤسسة،و بالتالي فهي تمنح مجالا واسعا للأطراف الداخلية و الخارجية لاتخاذ قرار مناسب في المؤسسة .

و تعتبر الوثائق المحاسبية من ميزانيات و جدول حسابات النتائج كإثباتات مالية تدخل ضمن اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك .

و بالتالي التحليل المالي مرآة جوهرية يستخدمها البنك في منح القروض و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من خلال دراسة حالة بنك CPA

الفصل الثالث

دراسة حالة تطبيقية للقرض الشعبي الجزائري CPA

تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري معلومات حول البنوك التجارية و القروض من حيث المفاهيم،و مختلف التعاريف المتعلقة،كما سلطنا الضوء على الإجراءات التي يعتمد عليها البنك في منح القرض و الضمانات التي يجب مراعاتها عند منح القرض.

و بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم حول التحليل المالي في البنوك،تطرقنا لمفهوم التحليل أداة فعالة في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي، توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة ،و نموذج تطبيقي لملف طلب قرض تابع لوكالة القرض الشعبي الوطني الجزائري و سنحاول من خلال الدراسة لهذه الحالة و ذلك باستقراء كافة الجوانب المتعلقة بمنح القرض و كذلك سلوك البنك في ممارسة لوظيفته الرئيسية و أساليبه في ضبط الضمانات البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري و نشأته :

أنشئ القرض الشعبي الجزائري C.P.A بمرسوم رقم 366/66 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 1996 برأس مال قدره 15 مليون دج حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية و المتمثل في:

*البنك الشعبي التجاري و الصناعي للجزائر: B.P.V.I.A

*البنك الشعبي التجاري و الصناعي لعنابة:B.P.C.I.A.N

*البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران:B.P.C.I.N.O

*البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري :

و كذا من طرف المؤسسات الأجنبية و المتمثلة في :

*بنك الجزائر مصر سنة 1967 (BMAN.MESR)

*شركة مرسيليا للقرض (SMC)

*المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض سنة 1976(CFCB)

المطلب الأول:مفهوم البنك و تطوره(تعريفه)

يعتبر القرض الشعبي الجزائري C.P.A بنك تجاري يكمن دوره الأساسي في:

جمع الأموال بمختلف الوسائل و على عدة أشكال

تحويل الأموال على شكل قروض مختلفة تتأسس مع رغبة الزبائن(خواص،تجار،...الخ)

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي التجاري و يعتبر بنكا عاما و شاملا مع الغير و يتخذ مقرا له في 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة ،وله فروع و وكالات أو مكاتب تحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال ،و يبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فرد،من بينهم 1253 متحصلين على شهادات من مدارس كبرى ،و قد تطور رأسماله ليصل إلى 6.21 مليار دج سنة 2000 أنا حاليا :45.000.000.00 مليار دج

المطلب الثاني:وظائفه:

يلعب القرض الشعبي الجزائري دورا هاما في النشاط الاقتصادي و من بين الوظائف التي يقوم بها:

-تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل قطاع السياحة و الصيد البحري.

-القيام بعملية البناء و التشييد من خلال قروض متوسطة و طويلة الأجل.

-تقديم القروض للأفراد.

-جمع الودائع

-تحويل العملات .

-تسهيل المعاملات بين المستورد و المورد ،في عملية التجارة الخارجية .

-تقديم قروض و سلفات لقاء سندات عامة ، إلى الإدارة المحلية و تمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية و الشركات الوطنية

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك (CPA)

المخطط :الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

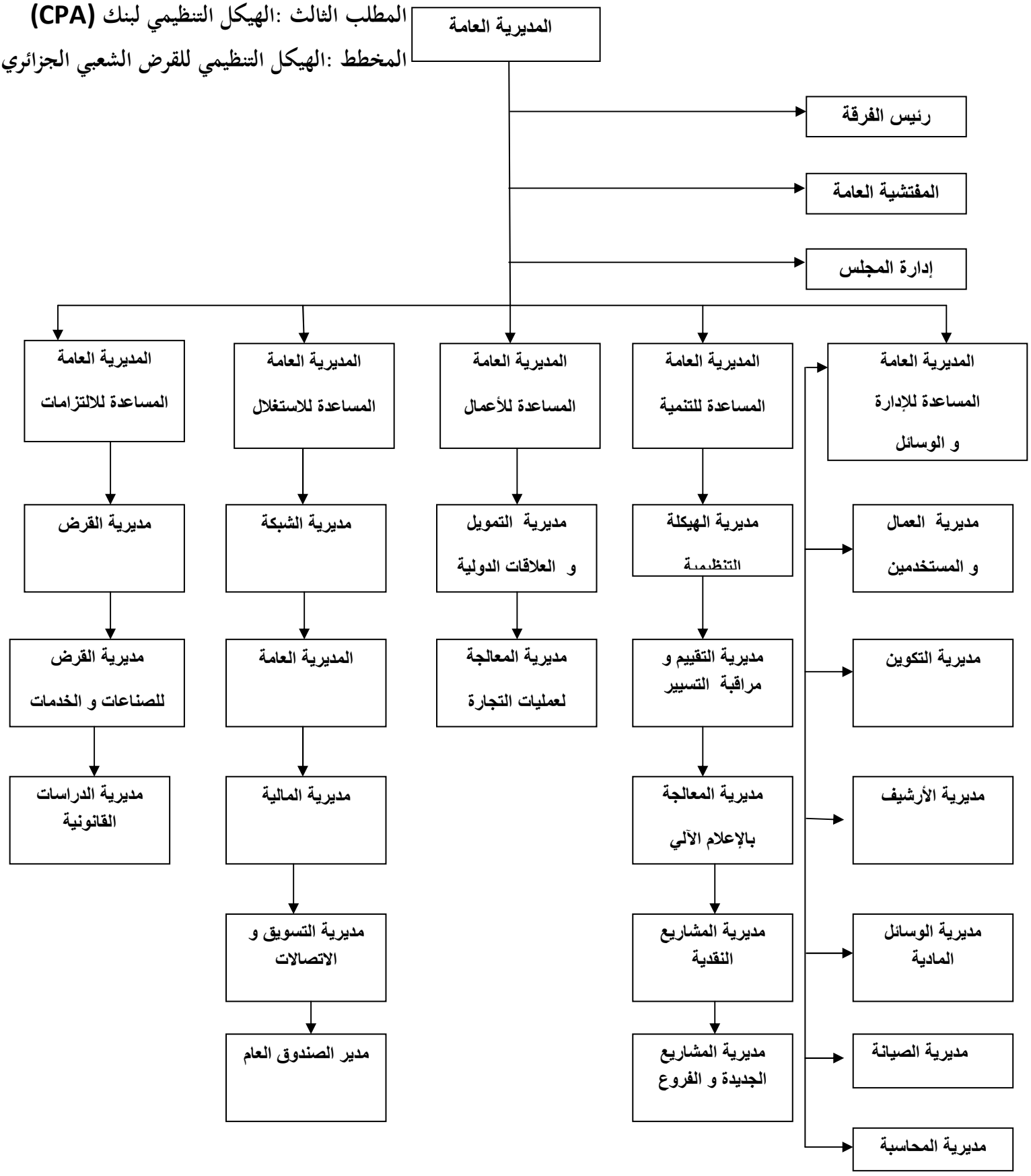

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة مغنية :

المطلب الأول:لمحة عن الوكالة:

الوكالة هي نقطة البيع النشيطة و المباشرة بين البنك و الزبائن في الوكالة يتم من خلالها تنفيذ المخططات و السياسات العامة للبنك .

و هي المركز الرئيسي لتعريف منتجات البنك"خدمات"و التسويق (إقناع أكبر عدد ممكن من الزبائن،و تضم كل الاختصاصات المصرفية المتوفرة في السوق المالي،بحيث تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد و الأشخاص المعنوية للمعاملات التي تتعلق برأس المال و النقود و الائتمان.

و كذا يلعب دور الوسيط بين عارضي النقود و طالبيها فهي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات و المستثمرين ،أسست بتاريخ 1969 و يبلغ عدد موظفيها 15 عامل .

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري بمغنية

الشكل :الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائر بمغنية-

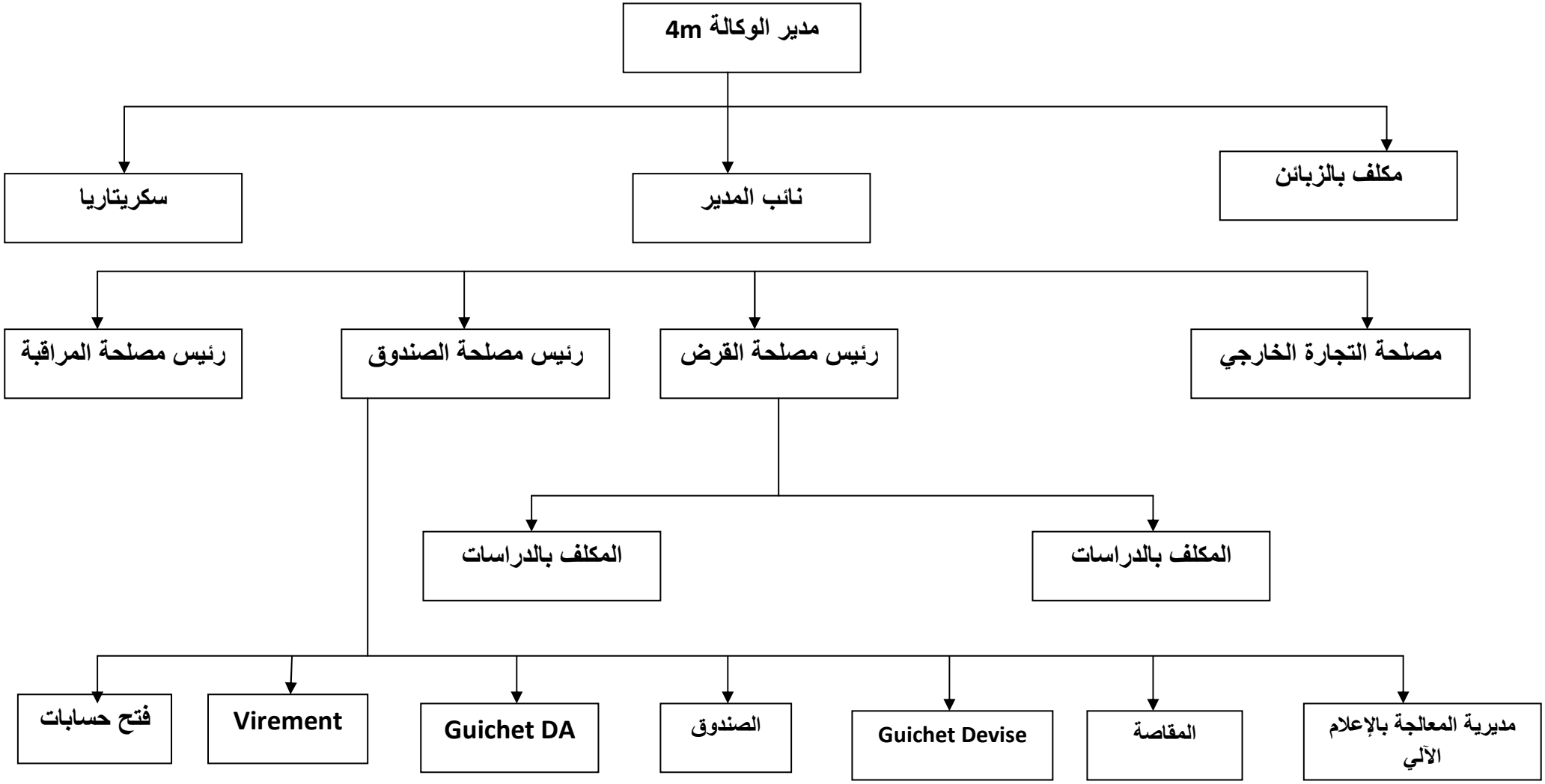

المبحث الثالث: دراسة حالة تطبيقية لبنك CPA

المطلب الأول:القروض الممنوحة و إجراءاتها:

أولا:القروض الممنوحة من طرف البنك :

من المعروف أن البنوك توجه مواردها التي تتحصل عليها إلى تقديمها للأشخاص و المؤسسات في شكل قروض،و يعرض القرض الشعبي الجزائري –وكالة مغنية–أنواعها مختلفة من القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و قبل أن نتعرض إلى هذه الأنواع نشير فقط أن هذه القروض ليست موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و إنما أيضا تمويل المؤسسات الكبرى،و لكن نظرا لوجود عدد قليل من هذه المؤسسات على مستوى الولاية و اتجاه هذه الأخيرة إلى التعامل مع البنوك الأخرى،جعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المستفيدة من هذه التمويلات.

تنقسم القروض التي يقدمها البنك حسب المدة إلى قروض قصيرة الأجل و قروض طويلة الأجل ،و حسب طبيعتها إلى قروض استغلال و قروض استثمار.

1–قروض الاستغلال

و هي تنقسم بدورها إلى:

ا)1–القروض المباشرة:

أ)تسهيلات الصندوق:

يعتبر تسهيل الصندوق خط قرض يمتد إلى سنة،و للمؤسسة حق الاستفادة من قيمته لمدة 15 يوما كل شهر،بمعنى أنه خلال شهر يجب أن يتحول حساب المؤسسة إلى مدين ثم يعود دائنا ،ليعود و يحسب قيمة القرض في الشهر الموالي و هذا خلال سنة (مثلا إذا حصلت المؤسسة ما على تسهيل الصندوق بقيمة معينة فانه يتوجب عليها بعد سحب المبلغ ب15 يوما،إعادته إلى حسابها و ليقوم

بسحبه في الشهر الموالي،و ليس شرطا أن يكون السحب في 15 يوما الأولى من الشهر بل يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية السحب في الأسبوع الموالي،لأن مبدأ عمل تسهيل الصندوق هو إعادة المبلغ إلى البنك لمدة 15 يوما،و تقدر نسبة سعر الفائدة (متغير) الذي يفرضه القرض الشعبي الجزائري،وكالة مغنية، حاليا بـ7.75%.

السحب على المكشوف :

يشبه المكشوف تسهيل الصندوق من حيث تحول حساب العميل إلى مدين و يختلف عنه في كون أن تسديد قيمة المكشوف تكون في نهاية السنة و يفرض عليه البنك نفس سعر الفائدة(متغير)، أي 7.75% و لا يوجد له حدا اقصر بل يحدده البنك على أساس رقم الأعمال المصرح به لدى القرض الشعبي الجزائري ،و الذي يسحب على أساس العمليات التي قام بها من خلال البنك،و يمنح في العادة لتجار العملة و الصيادلة ،وكالات توزيع الأدوية كما يقدم في بعض الأحيان للمقاولين و المخابر...الخ.

ج)القرض الموسمي:

هي كما أشرت لها في الشق النظري قروض تمنع للعملاء الذين تتميز أنشطتهم بالموسمية و تصل مدته إلى سنة و سعر الفائدة(متغير) هو الآخر يتراوح بين 8.25% و 8.50%.

د)تسبيق على وضعية المشروع:

يمنح البنك هذه القروض للمشروعات قيد التنفيذ بمعنى أنه تم انجاز جزء منها و يحتاج صاحب المشروع إلى السيولة ليكمل إنشاء المشروع،و عليه أن يحضر وثيقة تبين ما تم انجازه من المشروع،و يجب أن توقع هذه الوثيقة من قبل كل من صاحب المشروع و المهندس ،المحاسب المكلف بالتسديد(قابض البلدية،الخزينة،..الخ) و تبلغ قيمة هذا القرض 80% كحد أقصى من قيمة انجازه من المشروع أما في حالة ما إذا لم يوقع عليها المهندس فإن القرض يعتبر خطيرا.

و يمنحه البنك إذا كان العميل معروف لدى البنك،و لكن قيمة القرض تكون أقل من قيمته في الحالة السابقة .

هـ)تسبيق على السلع (المخزون)

في هذه الخانة يقوم البنك بتقديم قرض للعميل مقابل رهن بضائع يمتلكها،موجودة في مخازن الدولة،و مبلغ القرض يكون اقل من قيمة البضاعة تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها البضاعة (تلف،تقادم،...الخ)

و وثيقة (warrant) التي تثبت ملكية العميل تبقى في حوزة البنك حتى يضمن حقه في البضاعة لأن العميل لا يمكنه أن يخرج البضاعة من المخازن إلا بوجود هذه الوثيقة (سعر للضريبة متغير حاليا (8.25%،...،8.50%).

و)تسبيق على الفواتير:

في هده الحالة يقوم CPA بتسديد قيمة الفواتير للبائع بدلا من المشتري قبل تاريخ الاستحقاق مقابل سعر فائدة متغير حسب المدة الفاصلة بين تاريخ الاستحقاق و تاريخ التسبيق و يشترط أن تكون هذه الفواتير مؤكدة (viser) من قبل الجهة المشترية و التي تكون في معظم الحالات هيئة إدارية تابعة للدولة كالمدارس و الجامعات و البلديات.. الخ.

ي)تسبيقات على السندات

يقدم البنك هذا التسبيق سواءا على السندات كاملها أو السندات الاسمية،و تكون قيمة القرض أقل من قيمة السند،و يقدم العميل السندات كرهن البنك ليضمن هذا الأخير تسديد قيمة التسبيق،و تفرض سعر الفائدة يختلف باختلاف المدة الفاصلة بين تاريخ منح التسبيق و تاريخ استحقاق السندات.

1)-2-القروض بالإمضاء تنقسم إلى:

أ-تسبيقات على الصفقات العمومية : و تنقسم هي الأخرى إلى

-كفالة الاكتساب : يشترط على المشاركين في مناقصة ما،إحضار كفالة من البنك بقيمة 1% من قيمة المشروع كحد أدنى،و في حالة خسارة المناقصة فإنه يجب على العميل إحضار وثيقة رفع اليد من البنك لرفع الحجز على المبلغ،و يحصل البنك على نسبة 0.25% من قيمة المبلغ المحجوز كل ثلاثة اشهر و تصل مدة الكفالة إلى عام،و يمكن أن تكون قيمتها مناقصة بين البنك و المؤسسة ،لكن في هذه الحالة يحصل البنك على فائدة بـ 0.5%،من قيمة مساهمته،و في حالة فوز المؤسسة بالمناقصة ثم تتخلى عنها فإنها لا تتمكن من استرجاع قيمة الكفالة .

ب-كفالة اقتطاع الضمان:

تشترط الهيئة صاحبة المشروع عند نهاية أشغال المشروع على منقذ المشروع إحضار كفالة من البنك و تسمى هذه الكفالة كفالة اقتطاع الضمان لأنها موجهة لتغطية العيوب التي قد تظاهر على المشروع بعد انتهاء الأشغال منه و تسليمه إلى الهيئة صاحبة المشروع،و تصل مدتها إلى عام و قيمتها 5% من قيمة المشروع و يحصل البنك في المقابل على فائدة تقدر ب0.25% كل ثلاثة اشهر و على المستفيد من الكفالة إحضار وثيقة رفع اليد (la main lever) من البنك بعد عام في حالة لم تظهر عيوب في المشروع أما في حالة العكس فان البنك يدفع قيمته 5%التي تعهد بها لكفالة المشروع

د-الضمان الاحتياطي :

هو التزام من قبل البنك يضمن به عمله بأنه يسدد قيمة الأوراق التجارية لطرف آخر مثلا:زبون عند CPA قاما بعملية تجارية مع زبون في بنك آخر و تمت العملية بينهما بأوراق تجارية (كمبيالية مثلا) و يشترط البائع على زبون CPAضمان احتياطي،هنا يقدم CPAلعملية قرض بنسبة 10%

من قيمة الكمبيالة التي يشترط فيها ان تكون مؤكدة ،و يفرض البنك سعر الفائدة يقدر بـ5.2% من قيمة الكمبيالة في حالة عدما تجميد المبلغ ،و في حالة تجميده يكون سعر الفائدة اقل من ذلك و يختلف باختلاف قيمة الضمان.

هـ-القرض المستندي:

في هذه الحالة يقوم القرض الشعبي الجزائري –وكالة مغنية-بالوفاء بالتزامات المؤسسة المستورة اتجاه المؤسسة المصدرة،و يقرض البنك سعر الفائدة يتراوح بـ9% و 9.75%.

2)قروض الاستثمار : (تقدر حاليا نسبة سعر الفائدة بـ5.25%)

هي القروض الموجهة أو التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد آلات ومعدات الإنتاج،أو لتقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها و تنقسم إلى:

أ)-قروض متوسطة الأجل:

تمتد فترة منح هذه القروض بين 3 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع أو قيمة القرض الممنوحة حسب المردودية المتوقعة للمشروع.

ب)-قروض طويلة الأجل:

تتراوح مدة هذا القرض بين 7 سنوات و 30 سنة و تمنح أيضا حسب المشروع ،و تكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل بناء السدود...الخ.

***الوثائق المكونة لملف قرض استثمار.**

تنقسم الوثائق التي يطالبها القرض الشعبي –وكالة مغنية-إلى:

ثانيا:الوثائق المطلوبة لطلب القرض:

أ)الوثائق الإدارية:تشمل ما يلي:

-طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض او ممثل المؤسسة.

-وثيقة التسجيل لدى APSI و تصريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي يقدمها .

-نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين.

-نسخة من Bulletin officiel des ressources Bodl (BODL) legales

-نسخة من قد إيجار أو الملكية لمحل المشروع.

ب)الوثائق التقنية:

-تصريح البناء

-تقديم مخطط تنفيذ المشروع

-تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع

ج)الوثائق الاقتصادية و المالية:

-دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

-الفواتير الشكلية أو عقد إيجاري يبين التجهيزات التي تم شرائها محليا.

د)الوثائق المحاسبية و الضريبية:

-الميزانيات الثلاثة الأخيرة و جدول حسابات النتائج لنفس السنوات .

-الميزانية التقديرية و جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سموات الأخيرة.

-الوثائق الضريبية و نسبة الضريبة لأقل من ثلاثة اشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأت نشاطها و تصريح بالوجود للمؤسسات التي في طور الانجاز،شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و حوادث للعمل و الأمراض المهنية .

ثالثا:الإجراءات التي يتبعها بنك CPA-وكالة مغنية- لمنح للقرض

يقوم البنك بعد التأكيد أن الملف الذي تقدمت به المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كامل و يحتوي على جميع الوثائق الضرورية يقوم ب:

*التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه ،و من سمعة المؤسسة طالبة القرض خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك

*الاتصال بباقي البنوك لمعرفة علاقة المؤسسة بها،و هل قدمت لها قروض لمسددها بعد أم أنها قامت بتسديدها .

*القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مردودية و الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها و تأثيره على المنطقة و الاقتصاد الوطني

*القيام بدراسة حول المنافسة في السوق

*التأكد من قيمة الضمانات المقدمة

*و بعد الانتهاء من دراسة الملف يتخذ المدير و نائبه و مدير مصلحة القروض،قرار منح القرض للمؤسسة او عدم منحه،و كما سبق و أن اشرنا يتم تحويل الملف إلى الفرع بولاية تلمسان (Groupe) لإعادة دراسته و اتخاذ قرار منح القرض.

إذا كانت قيمة القرض كبيرة فان الملف يرسل إلى المديرية العامة بالعاصمة لاتخاذ القرار النهائي.

المطلب الثاني :حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمشروع المؤسسة

أولا :

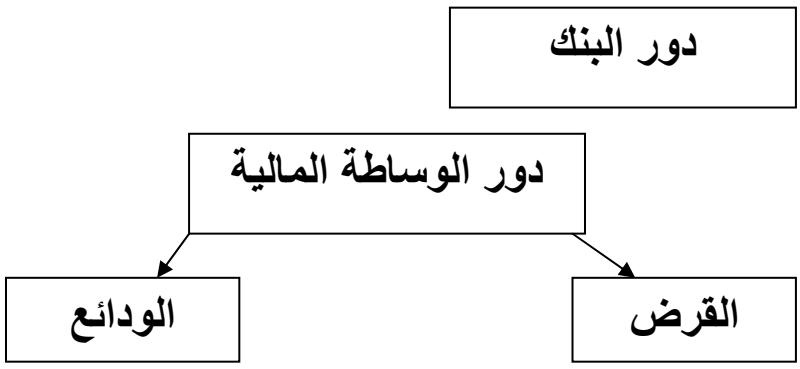

(قانون النقود و القرض)

موازاة مع تسيير العملاء

مع وسائل التسيير +

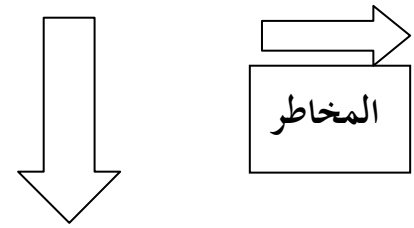

*سوق الأفراد *

(قروض استهلاكية)

*سوق العملاء المختصين

*سوق المؤسسات و التجار

(قروض استثمارية و قروض الاستغلال)

استخدام وسائل 4

Scowing

(طريقة سريعة و ذات

مردوديو جيدة)

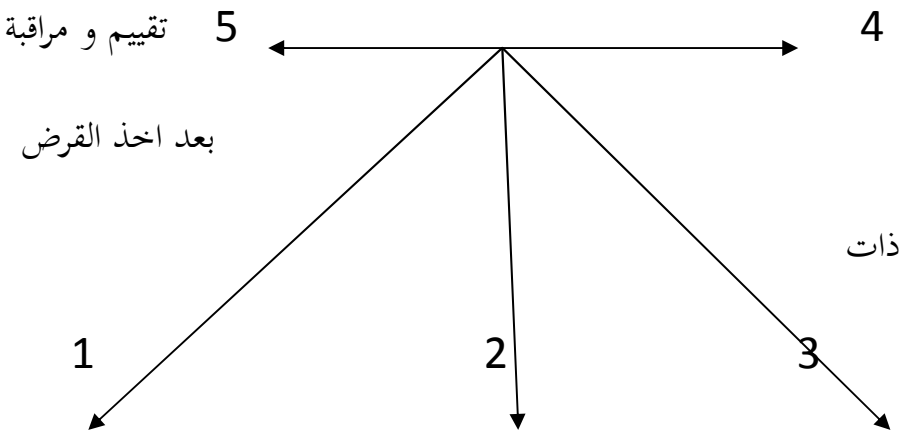

الدراسة المالية

دراسة +تطابق

الملف

انخراط في دعم

الضمان

تطبيق قوانين

الإنتاجية و تطبيق

أوامر بنك الجزائر

(ANSEJ ,CNAC,ANGEM,PME)

-تكوين الموارد البشرية

-تقييم مركز القرار

-مصلحة مجموعة استخدامات "المديرية العامة"

-مؤشر المصداقية

-مؤشر تقييم المخاطر

أفضليات الضمان الحقيقي

-مدرسة بالنسبة للضمانات الشخصية .

ثانيا :مثال عن طلب قرض لمستثمر

تلمسان يوم :2013/05/04

إلى السيد مدير بنك القرض الشعبي الجزائري

الموضوع:طلب قرض استثماري

لي الشرف أن اطلب من حضرتكم قرض بقيمة 163652.685 دج متمثلة في 70% من تكاليف المشروع المتكونة من خلق وحدة لتحويل الحديد اللين حيث أن الدراسة التقديرية التكنولوجية الملحقة في الملف ،المقدرة إلى قيمة 233.789.550 دج.

هذا القرض يستخدم لتمويل وسائل الإنتاج و التي تجلب من عدة موردين أوروبيين.

باقي المصاريف (70.136.865دج) تكون على حسابنا الخاص و الكل هذا الذي يتم تحقيقه يتم من الآن جعله كضمان للقرض المطلوب.

أتمنى من الآن و نظرا لأهمية القيمة الإجمالية المستخدمة تحتاج إلى تقسيم على المدى المتوسط لـ 5 سنوات بمدة لاسترداد القرض معوضة بسداسيات متساوية القيمة بعد 24 شهرا متفرقة.

نظرا لأهمية الاستثمار و نظرا لمردوديته و نتائجه الايجابية،أرجو أن يأخذ كل الاهتمام من طرفكم دون إقصاء من طرف الملف الخاص بي.

سوف أكون عند حسن ضنكم عند كل معلومة إضافية أو أي وثيقة تطلبونها،اطلب من سيادتكم كل تقديرات الخاصة و سلامي.

مدير المؤسسة .

ثالثا: التعريف بالمؤسسة طالبة القرض

المؤسسة: THE ORAN CPNSULTATION GROUP

العنوان:حي 500 سكن ،جناح 03 « USTO » الأهرامات وهران الجزائر

الهاتف: Tel :0021341424168

Fax :0021341426183

Mobile :0021361203422

*مشروع استثمار لوحدة تحويل الحديد اللين

-ألواح حديدية لينة.

-أسلاك حديدية لينة.

بنسبة 15000 طن/سنة

-المنطقة الصناعية لمدينة تلمسان.

الفرع الأول:تلخيص حول الاستثمار

البيان	المبالغ(DA)
مصاريف أولية	1000000
أراضي	23.79.550
بنايات	23100000
وسائل إنتاج	145700000
خدمات مقدمة	14570000
وسائل التجهيز	3000000
تجهيزات مكتب	670000
وسائل النقل	7800000
تأمين ،مصاريف	145700000
المجموع	233.789.550

تكلفة المشروع ترتفع إلى 233789500 دج خارج راس المال المتداول و الفوائد.

مساهمتنا في المشروع يرتفع إلى 70.136.865دج بحوالي 30% من تكلفة المشروع الكلية.

الفرع الثاني :طريقة التمويل

الاستثمار ممول من صاحب المشروع بـ30%.

البيان	المبلغ
التمويل الخاص	70136865
التمويل البنكي	163652685
المجموع	233789550

التمويل الخاص بالنسبة للنقدي بطبيعة الحال بـ 70136865دج

الفرق الباقي 70% بـ163652685دج.

تمول على المتوسط بقرض بنكي على متوسط المدى على مدة 5 سنوات بفرق سنتين.

الفرع الثالث : كيفية امتلاك القرض البنكي:

المجموع : 163652685 دج الفائدة :8%

المدة: 5 سنوات الضريبة :17%

فرق المدة: 2 سنوات الفئات : 32730537دج

السنوات	الفئات	الفائدة	الضريبة	التخليص	الباقي
1	-	13092214.80	2225676.51	15317891.31	163652.60
2	-	13092214.80	2225676.51	15317891.31	163652.50
3	32730537	13092214.80	2226576.51	48048428.31	130922.10
4	32730537	10047377.18	1708054.12	44485968.30	98191.60
5	32730537	5236885.92	890270.60	38857693.52	32730.00
7	32730537	2618442.96	445135.30	35784115.26	-
	163652.865	65034673.34	11055895.46	239743259.80	-

الفرع الرابع:الفئات التي يتم تطبيقها

إن سياسة المؤسسة أو الشركة في مجال الاستثمار المسيرة أو الموجهة بالاعتدال في استخدام الموارد سواءا كانت خاصة أو بنكية.

مراحل التمويل المختارة هي:

-أولا الأخذ بالتمويل الخاص.

-إعادة استثمار الأرباح المحققة.

-تقسيم البرنامج الخاص بالاستثمار على سنتين، يكون تحقيق أو برنامج استرداد الدين أو القرض على الطريقة التالية:

برنامج تحقيق أو تجسيد المشروع

العملية السنوات	2003				2004				2005			
الفصول	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
-الدراسة المبدئية(الأولية)												
-بناءات												
-شراء و سائل الإنتاج												
-تركيب												
-تجربة و تركيب												

برنامج إعادة القرض (DECAISSEMENT)

إتباعا للبرنامج لتحقيق المشروع الملحق تبعا،برنامج تقسيم الموارد تمثل كما يلي بالدينار:

البيان	2003	2004
- المصاريف الأولية	1000000	-
- الأراضي	23379550	-
- بناءات	23100000	-
- وسائل الإنتاج	131130000	14570000
- وسائل التجهيز		3000000
- تجهيزات المكتب		670000
- وسائل النقل		7800000
- خدمات مقدمة		14570000
- تأمين،مصاريف،ضرائب		14570000
	178609550	55180000

القرض البنكي يستخدم في أول الشهر من جوان 2003

الفرع الخامس:مردودية المشروع:

مركبات التكاليف و الإنتاج الخاصة 5 سنوات من الإنتاج المقدرة لدراستنا تعطينا النتائج التالية:

البيان	السنة(1)	السنة(2)	السنة(3)	السنة(4)	السنة(5)
رأس المال	445000000	495000000	545000000	645000000	744000000
مواد و موارد مستهلكة	286900000	329900000	362900000	429900000	494880000
خدمات	22250000	24750000	27250000	32250000	37200000
القيمة المضافة	125850000	140350000	154850000	183850000	211920000
مصاريف خاصة	20351400.00	21775990.00	23300310.00	2493134.00	26676530.00
ضرائب و إتاوات	22250000.00	24750000.00	27250000.00	32250000.00	37200000.00
مصاريف مالية	15317891.31	15317891.31	15317891.31	11755431.30	9190734.79
مصاريف أخرى و مصاريف التسيير	22250000.00	24750000.00	27250000.00	32250000.00	37200000.00

اهتلاكات و مؤونات	21066000.00	21066000.00	21066000.00	21066000.00	21066000.00
نتائج الاستخدام (النتيجة)	24614708.65	32690118.69	40665788.69	61597228.70	80586735.21
ضريبة على الأرباح	-	-	-	-	-
نتيجة السنوية	24614708.69	32690118.69	40665798.69	61597228.70	80586735.21

الأموال المتداولة لسنة (1):45680708.69 دج

" " " (2):53756118.69 دج

" " " (3): 61731798.69 دج

" " " (4): 82663228.70 دج

" " " (5): 101652735.20 دج

استخداماتنا المؤقتة تسمح بالحصول في 5 سنوات المقبلة على أموال متداولة تقدر بـ:

345484590 دج

الموازنات الأولية لسنوات الثلاث الأولى :

الميزانية الأولية سنة (1)

الأصول				الخصوم	
البيان	القيمة الصافية	المصاريف	القيمة الحقيقية	البيان	المبالغ
مصاريف أولية	100000.00	200000	800000.00	راس المال الاجتماعي	11000000.00
أراضي	23379550.00	-	23379550.00	قروض متوسطة الأجل	163652685.00
بناءات	23100000.00	1155000.00	21945000.00	مساهمات الشركاء	70136865.00
وسائل الإنتاج	160270000.00	16027000.00	144243000.00	موردون	20000000.00
مصالح و إقامات	14570000.00	1457000.00	13113000.00	نتيجة الدورة	- 24614708.69
آلات مستخدمة	10800000.00	2160000.00	8640000.00		
تجهيزات مكتب	670000.00	67000.00	603000.00		
مخزون	-	-	-		
ديون	15000000.00	-	15000000.00		
الصندوق	61680708.69	-	61680708.69		
المجموع			**289404258.69**		**289404258.69**

الميزانية الأولى للسنة –2–

البيان	القيمة الصافية	المصاريف	القيمة الحقيقية	البيان	المبالغ
المصاريف الأولى	1000000.0	400000.00	600000.00	راس المال الاجتماعي	11000000.00
أراضي	23379550.00	-	23379550.00	قروض متوسطة الأجل	163652685.00
بناءات	23100000.00	2310000.00	20790000.00	مساهمات الشركاء	70136865.00
وسائل الإنتاج	160270000.0	32054000.00	128216000.00	موردون	25000000.00
مصالح و إقامات	0	2914000.00	11656000.00	نتيجة	24614708.69
آلات مستخدمة	14570000.00	4320000.00	6480000.00	نتيجة الدورة	32690118.69
تجهيزات مكتب	10800000.00	134000.00	536000.00		
مخزون	670000.00	-	20000000.00		
ديون	20000000.00	-	20000000.00		
الصندوق	20000000.00	-	95436827.38		
	95436828.38				
المجموع			**327094377.38**		**327094377.38**

الميزانية الأولى للسنة –3–

البيان	القيمة الصافية	المصاريف	القيمة الحقيقية	البيان	المبالغ
المصاريف الأولية الأراضي بناءات وسائل الإنتاج مصالح و إقامات آلات مستخدمة تجهيزات مكتب مخزون ديون الصندوق	1000000.00 23379550.00 23100000.00 160270000.00 14570000.00 10800000.00 670000.00 23000000.00 22000000.00 121438089.07	600000.00 - 3465000.00 48081000.00 4371000.00 6480000.00 201000.00 - -	400000.00 23379550.00 19635000.00 112189000.00 10189000.00 4320000.00 468000.00 23000000.00 22000000.00 121438089.07	راس المال الاجتماعي قروض متوسطة الأجل مساهمات الشركاء موردون نتيجة نتيجة الدورة	11000000.00 130922148.00 701368065.00 27000000.00 57304728.38 40665798.69
المجموع			**337029639.07**		**337029639.07**

جدول الاهتلاكات

البيان	القيمة الابتدائية	النتيجة	01	02	03	04	05
المصاريف الأولية بناءات معدات و أدوات آلات مستخدمة مصالح و اقامات تجهيزات مكتب	1000000 23100000 160270000 10800000 670000 14570000	20 05 10 20 10 10	200000 11550000 16027000 2160000 67000 1457000	200000 1155000 16027000 2160000 67000 1457000	200000 155000 16027000 2160000 67000 1457000	200000 1155000 16027000 2160000 67000 1457000	200000 1155000 16027000 2160000 67000 1457000
المجموع	**210410000**		**21066000**	**21066000**	**21066000**	**21066000**	**21066000**

الفرع السادس: دراسة القرض

و تضم هذه الوثيقة اسم الشركة المقترضة و كذا عنوان الشركة و مجال عملها و رقم تسجيلها في السجل التجاري و العنوان التجاري و كذا الشركاء

و القرض المطلوب و طبيعته و القيم السنوية و عدد سنوات القرض و كذا الضمانات المقدمة و طبيعتها في هذه الحالة راس مال تجاري يقدر بـ163.653MD

و كذا التأمين على القرض(و هذا شكل وثيقة دراسة القرض)

الشكل (1)

1-دراسة للميزانيات السنوية لـ 3 سنوات:

الأصول	السنة(1)	السنة(2)	السنة(3)	الخصوم	السنة(1)	السنة(2)	السنة(3)
القيم المدخلة			46480	راس مال اجتماعي	11000	11000	11000
أراضي و بنايات	46480	46480	160270	احتياطات	-	-	-
وسائل النقل	160270	160270	10800	أرباح	-	24615	57305
سلف استثمار	10800	10800	15240	أرباح تجارية	24615	32690	43666
استثمارات عامة	15240	15240	232790	مجموع راس المال العام(13)	35625	68305	108971
مجموع الاهتلاكات	232790	232790	62598	ديون استثمار	-	-	-
استثمارات إضافية	20866	41732	170192	ديون على الشركاء	70137	70137	70137
ضرائب مقدمة	211924	191058	-	ديون متوسطة الاجل	163653	130922	98192
ديون على الشركاء	-	-	-	ضمانات	-	-	-
ديون أكثر من عاما	-	-	-	(14) مجموع السلفيات	233790	201059	168329
المجموع	-	-	-	(15)السلفيات الخاصة	269405	269364	277300
				خسائر ،مصاريف	800	600	400
				(16)راس المال الدائم الصافي	268605	268764	276900
مجموع الأصول	211924	191058	170192	(6) راس المال المتداول السالب	-	-	-
المدخلة(3+4)	56681	77706		(16-5)	20000	25000	27000
راس المال المتداول (5-16)ايجابي	-	20000			20000	25000	27000
مواد و افران	-	-		(17)ديون المخزون و تسبيقات	-	-	-
مواد تامة الصنع	00	20000		موردون التخليص	-	-	-
اعمال طور الانجاز	15000	20000		تسبيقات على العملاء	-	-	-
مجموع قيم الاستخدام	-	-		(19)مدينون	-	-	-
تسبيقات على الموردين	-	-		حجز الحساب	-	-	-
عملاء و فواتير للتحضير	-	-		ضرائب الاستخدامات المستحقة	-	-	-
سلف(ديون للتسديد)	-	-		ديون اجتماعية خاصة	-	-	-
تسبيقات على الحساب				-	-	-	-
تسبيقات الاستخدامات				(19) ديون أخرى اقل من عام	-	25000	-
مجموع الديون				(20) أرباح للتوزيع	20000	-	27000
الاصول المتداولة				(الدورة)	5000	-	-
نهائي (7+8)				(21) الخصوم المتداولة الممولة	-	32730	-
راس المال المتداول				(17+18+19+20 راس المال	-	32730	32730
الايجابي				المتداول	-	-	-
بنك و حساب بريدي	20000	20000		السالب (21-9)	-	57730	59730
-	40000	40000		تسبيقات بنكية	20000	0.56	0.69
م	15000	15000		(ديون قصيرة الأجل)	0.19	-	-
جموع الموجودات	95436	95436		أعمال ممولة	-	0.24	0.23
مجموع الاصول	-	-		(22) مجموع الديون الممولة	0.23	0.07	0.07
المتداولة (9+11)	95436	95436			0.06	53756	61732
	-	-		(23) مجموع الديون	45681		
	135436	135436		((22+21)			
أهم المؤشرات				**الجدوى النهائية**			
بناءات	57		70	راس المال الموجه	0.19	0.56	0.69
46=R x 360-nbre de jours CA				مجموع الديون	-	-	-
-= Rx 360 –nbre de jours CA	12		12	المردودية النتيجة الصافية	0.23	0.84	0.23
الجدوى النهاية				BDC+cle+Fp NANTIS	0.06	0.07	0.07
3.83 actif cumuldisponible A.C.T مجموع الديون	2.35		5.09	النتيجة الصافية C.A التمويل البنكي(CAASH FLOWS)	45681	53756	61732

2-مكونات التمويل للاستثمار

الأصول الموجودة مكونة من 63% وسائل إنتاج← مصنع 20% أراضي كليا و بناءات كليا مكتملة (بناءات جديدة) و إدارية و مساكن وظيفية و 11% وسائل نقل و مكونات أخرى.

و نقصانها السنوي ب(م.د.ج) 20866 (MDA) نتيجة للاهتكاك الحسابي التطبيقي .

رأس المال الدائم مكون من رأس المال الأولي (11000 م.د.ج) من الحساب الجاري للشركاء (70137م.د.ج) و القرض المتوسط الأجل للبنك ب(163653 م.د.ج) و كذلك على المحجوزات للأرباح المتوقعة تتبع تطور متزايد ب3% سنويا.

رأس المال المتداول،هو أول مؤشر للتوازن العام،و حماية تطوره الايجابي للقيمة المطلقة بالقيمة لها فوائد للاستخدامات المستقبلية المتوسطة شهرين من ناحية النشاط.

الأصول المتداولة مكونة من مخزون من المواد الأولية (للسنة الأولى) و الديون المسبقة للموردين،الخصوم المتداولة مكونة من ديون الموردين فقط (استفادة المشروع من الفوائد الضريبية من ظل برنامج ANDI)الممول للأصول المتداولة كليا للسنة الأولى و نسبيا للسنة الثانية و الثالثة)

المصدر BFR(راس المال المتداول) سالب الذي يصبح ايجابيا ابتداءا من السنة الثانية،نتيجة للخزينة الصافية،و التي تظل دائما حسابيا ايجابية.

المؤشرات المدروسة تساعد المكونات المالية من ناحية السيولة الموجودة،الجدوى في تحسين مستمر و بمردودية في حالة ثابتة و تدفق مالي(cash flows) عادي و جد كافي لاهتلاك القرض.

II–النشاط

البيان	2003	2004	2005	النشاط السالب	مؤونات مغلقة	حالة المخزون (أقل من 3 اشهر)
بيع بضائع	445000	495000	545000	-	-	بضائع
مبيعات	-	-	-	-	-	مواد أولية
خدمات مقدمة	445000	495000	545000	-	-	منتوجات قيد الإنتاج
مجموع TTC/CA	420000	470000	530000	-	-	منتوجات تامة
حركة راس المال (mouvement confré)	94%	95%	97%	-	-	أغلفة (للمؤسسات الإشغال العمومية)
						أعمال غير مؤدات
						أسواق جديدة

المشروع يسعى إلى تأسيس مصنع لتحويل الحديد اللين

(خيوط 6ملم) ، و سلك للبناءات مصنع

- سلك مصنع « pick up » للفلاحة
- سلك مصنع دائري
- سلك خاص بالبناء

المشروع هو الأول في ولاية تلمسان ، لتحديات كبرى،و يمكن ان يسمح المشروع بالرد على طلب المطابقة الضريبي من البلاد.

التمويل بالمواد الأولية من المركب الخاص الحجار

الإمكانيات النظرية للتركيبات الخاصة بالإنتاج تصل إلى حد 15000 طن/السنة التي تكون حسب الدراسة التكنواقتصادية على بعد 5 سنوات من الاستقلال.

التحليل الخاص بالمردودية المالية للمشروع قبل و بعد التمويل من خلال بعض المؤشرات (القيمة الحالية الطاقية،اجل الاستحقاق ،التدفق النقدي)

يسمح لنا بالقول و كذلك شكلية المشروع من ناحية المكونات و القدرات المقدمة للتمويل للأوتوماتيكي ضروري للأداء و لتطويره،بالإضافة،النتيجة المنتظرة و حسب التقديرات المستقبلية و فائدة مقدره بـ6%.

03-هدف المشروع

التمويل ☐ مخزون ☐ الديون ☐ استثمارات ☑ تمويلات أخرى ☐

تعليق:

القرض المطلوب،تحت شكل قرض متوسط الأجل وسائل بقيمة 163653 (م.د.ج)تكون مجندة للحصول على وسائل الإنتاج (مصنع و محول الحديد اللين)،التي تكون موضوع تسديد بقرض مضمون متوسط الأجل كما تم تبيانه.

04-دراسة المخاطر:

ملفات السكن تكون أولوية في سياسة السوسيواقتصادية للدولة و بهذا الشكل و من خلال تبين الحكومة برنامج جد متطور من ناحية المنافسة الوطنية و الأجنبية.

السكنات من ناحية كراء /شراء من خلال الصندوق الوطني للسكن من خلال السكن المدعم و الايجابي و هذا يتأثر من خلال تشجيع و التسهيلات الممنوحة للمستثمرين من خلال مختلف فروع النشاط الزراعة و الصناعة من خلال الضرورة ،الفائدة التي يقدمها هذا الاستثمار من خلال حصوله على هذا البرنامج المعتبر.

سياسة الإنتاج المختارة تسمح بموازاة الإنتاج و ضبطه من أجل الإجابة على كل الطلبيات المطلوبة و الممكنة و هذا أصبح ممكنا من خلال تسهيلات الإمكانيات التي تسمح بذلك.

تركيب وسائل الإنتاج من أجل المورد الأجنبي الذي يسمح بالإضافة و البداية في تكوين الموظفين المختصين في ذلك مع توطين مهندسين و تقنيين مختصين في الالكتروميكانيك يسمح بحل المشكلة التقنية للمشروع.

من الناحية الإنسانية،كلمة المؤسسة كذا الآن مكتملة في أو عدد الشركاء الاثنين ،لذلك يجب إحصاء أو تجسيد البناءات المكتملة إلى 100% و المراحل الخاصة بالمؤسسة لدى مختلف المصالح من اجل تجسيد المشروع (الولاية ،غرفة التجارة،ANSEJ،بنوك...).

من الناحية الضريبية و الشبه ضريبية،المشروع لا يستفيد من أي دعم ما دام لم يدخل مجال التشغيل.

المطلب الثالث : نتيجة الدراسة المطبقة :

-نتيجة الدراسة من طرف مدير البنك (حساب خاص) نظرا لطبيعة المشروع من خلال تأثيره الايجابي على السوق أو سوق الإنشاءات و البناءات من خلال بعض التحسينات من خلال المحيط السوسيواقتصادي جد مفتوح،تستنتج تحت تصرف من خلال قبول قرض متوسط الأجل لوسائل بـ 163700 (م.د.ج)

الضمانات:

-مجموعة وسائل

-تأمينات متعددة المخاطر

-رهن عقاري

-ضمانات من الشركاء

مشروع ذو أهمية كبيرة و حيد في الولاية ولاية تلمسان يسمح بفتح عدة مجالات تجارية في مجال البناءات و الزراعة و الصناعة.

مشروع مبتدأ من طرف رجال أعمال ذو أهمية كبيرة.

قدرات على التسديد كافية و مضمونة من خلال المردودية التجارية و المالية للمشروع .

قبول المشروع من خلال وثيقة قرض تقدر بـ 163700 (م.د.ج)

ضمانات إضافية ،أراضي،بناءات،تأمينات متعددة المخاطر،مجموعة وسائل.

و في الأخير قمنا بتحضير و تقديم محضر زيارة المشروع و ملئ مطابقته للمعايير المطلوبة من البنك،فكانت المنشآت مطابقة للمعايير من خلال محضر للزيارة.

خلاصة البحث:

تطرقنا في هذا البحث إلى أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك و كذلك الوثائق المطلوبة لطلب قرض و تحدثنا في الأخير عن حالة تطبيقية للبنك CPAو ما هي الإجراءات التي تتبعها لمنح قروض و دراسة مؤسسة طالبة للقرض.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر و التي مست معظم قطاعات المؤسسة، لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق،يتكون من مجموعة من المتعاملين بل يشمل قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات.

و في ظل هذه التحولات لا يمكن إهمال الدور الأساسي و الهام الذي يلعبه القطاع البنكي في الوقت الراهن من خلال توفير متطلبات الاقتصاد التمويلية،و ذلك بلعب الوسيط المالي بين أصحاب الفائض و ذوي العجز.

فالجهاز البنكي يقوم بتوفير الأموال من خلال عمليات الاقتراض بمختلف أنواعها،و في مختلف الأوقات و في الوقت نفسه يواجه البنك أخطارا مختلفة باختلاف القروض الممنوحة و الجهات المتلقية لهذه القروض و منها،أخطار سعر الصرف،انعدام السيولة...الخ و لمواجهة هذه الأخطار يتخذ البنك إجراءات و ينتهج بعض السياسات من أجل التقليل من المخاطر،إذ لا يمكن إلغاؤها و هي لصيقة بالأعمال المصرفية.

و من خلال دراستنا لحالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مغنية التي كانت تدعيما لجزئنا النظري،فقد وجدنا المصرف قبل تقديمه قرضا يقوم بدراسة سبقت تقوم على تحليل العناصر المالية و الشخصية و طلب الضمانات التي يراها المصرف كفيلة لتحصيل حقوقه في حالة حدوث مشكل أو إعسار في عملية التسديد.

1-نتائج البحث:

و قد توصلنا إلى مجموعة نتائج من خلال هذه الدراسة تمثل في .

*تعتبر الوساطة المالية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد فهي عصب الاقتصاد و التنمية.

*تنقسم القروض إلى قروض استغلال،قروض استثمار و قروض لتمويل التجارة الخارجية .

*تعتبر المخاطر لصيقة الأعمال المصرفية،فالقروض و المخاطر وجهان لعملة واحدة.

خاتمة عامة:

*الفوائد المطبقة على القروض تعد سببا في تراكم ديون المقترض و عدم قدرته على التسديد.

*تعتبر مخاطرة السيولة و عدم التسديد من أكثر المخاطر شيوعا و نظرا لان التحليل المالي ضروري لتقديم القرض و من أهم الوثائق التي يدرسها المصرفي لدراسة قرار منح القرض هي ميزانية المؤسسة،و ذلك للقيام بالتحليل المالي الضروري والدقيق في سبيل معرفة و تحديد المركز المالي للمؤسسة.

و نتقدم بتوصيات نرى برفع مستوى الجهاز الرقابي في المصارف .

التزام البنك بالأسس التصحيحية لتقديم القروض من دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع تحدد سقف الائتمان.

*أن لا تقدم القروض للزبائن على أساس العاطفة،و إنما حسب السمعة الجيدة للزبون من خلال التعامل معه.

* أن تتدخل الدولة بوضع سياسات صارمة في مجال الحد من المخاطر و الرقابة المصرفية و بتحديد عقوبات صارمة هي الأخرى.

*أن تكون نظرة الدولة للبنوك الخاصة مثل نظرتها للبنوك العامة.

*و في الأخير و بعد وصولنا لنهاية البحث،نرجو من الله ان اكون قد وفقنا في هذا التقديم و لو بوجه عام حول مخاطر القروض و نقول أن البنوك الإسلامية هي الحل الأمثل أو الأفضل للتقليل من المخاطر و السبيل الأمثل للتمويل الجاد للمشاريع الاقتصادية.

2- الإقتراحات و التوصيات

من حيث الاقتراحات أن البنك يجب أن يضع أنظمة بالغة للتحليل المالي كذلك أيضا بالنسبة للمؤسسة من أجل معرفة الوضعية المالية بدقة و بصفة مستمرة من أجل اكتشاف مواطن القوة والضعف للمؤسسة من أجل اتخاذ قرار منح القرض بصفة سليمة.

*تحصيل ديون العملاء القديمة.

*السهر على مراقبة مردودية المؤسسة و و بعد ان تدفع بتسق استثمارات .

-توفير القنيات الجديدة في تقديم القرض.

-ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك لضمان انضمامنه بشكل جيد.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أولا-الكتب:

1-أحمد حسين عادل،"اقتصاديات النقود و البنوك"-بيروت-كلية الاقتصاد،ط3،1996.

-أحمد محمود عمارة،"البنوك التجارية من الناحية العلمية"،دار النهضة العربية-ط1-القاهرة،2000.

3-الطاهر لطرش،"تقنيات البنوك"،ديوان المطبوعات الجامعية –الساحة المركزية-بن عكنون-ط3-الجزائر،2004.

4-الطاهر عبد الله،"النقود و البنوك و المؤسسات المالية"،مركز يزيد للنشر،2006.

5-اللظم محمد الشقيري،"النقود و المصادق"،العراق دار الكتاب و الطباعة-1995.

6-إبراهيم الاعمش،"أسس المحاسبة العامة"،ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر-1998.

7-احمد توفيق جميل،"الإدارة المالية"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر-بيروت-1980.

8-إبراهيم سعدان،"أسس المحاسبة المالية"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2،1975.

9-أبو يعقوب عبد الكريم،"أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي"،ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

10-إسماعيل عرباجي،"اقتصاد المؤسسة"،ديوان المطبوعات الجامعية-ط2-الجزائر-1996.

11-إلياس بن ساسي،"التسيير المالي،الإدارة المالية"-دار وائل للنشر،2006.

12-المعطي رضا و محفوظ جودة احمد،"إدارة الائتمان-دار وائل للنشر-عمان1999.

13-بخراز يعدل فريدة،"تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"ديوان الساعة المركزية،بن عكنون،ط3،الجزائر،2005.

14-بوعلام بوشاشي،"المسير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال"-دار وائل للنشر و التوزيع-الجزائر،1997.

15-بن رفيع حنيفة،"الواضح في المحاسبة العامة"،مطبعة دار هومة-ط1،2004

16-حمزة محمود الزبيدي،"التحليل المالي مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع"-عمان،2004.

17-حداد ياسين،"دراسة الهيكلة المالية للمؤسسة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس،بومرداس،2002.

18-حذفي عبد الغفار،"الإدارة المالية المكتب العربي الحديث"،الاسكندرية1989.

19-حواس صالح،"المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني،مطبعة هومة،2006.

20-خالد أمين عبد الله،"العمليات المصرفية"-دار وائل للنشر-الإسكندرية،مصر –ط2،2000.

21-زياد رمضان،محفوظ المدجودة،"الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك"-دار وائل للنشر و التوزيع-2003.

22-زينب عوض الله حسين،"اقتصاديات النقود و البنوك"-دار الجامعة الجديدة الإسكندرية-2007.

23-زياد رمضان ،"إدارة البنوك"-دار البداية-ط1-2008.

24-سليمان بوذبيان ،"اقتصاديات النقود و البنوك "،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،1996.

25-سوزي عدلي ناسك،"مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي"-منشورات الحلبي الحقوقية،ط1-2005.

26-سعيد أوكيل،"تقنيات المحاسبة العامة"-دار الآفاق الجزائرية-بدون سنة.

27-سامر بطوس جلدة،"النقود و البنوك"-دار البداية –ط1-الأردن-2008.

28-شاكر القزويني،"محاضرات في اقتصاد النقود و البنوك"،ديون المطبوعات الجامعية-الجزائر-1992.

29-شبايكي سعدان،"تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي"،ديوان المطبوعات الجامعية،2000.

30-صالح الدين السيسي،"الحسابات و الخدمات المصرفية الحديثة"-دار الوسام للطباعة –ط9

31-عبد الحميد عبد المطلب،"البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"،الدار الجامعية –الإسكندرية بدون تاريخ.

32-عبد الحق أبو عتروس،"الوجيز في البنوك التجارية"،بهاء الدين للنشر و التوزيع-الجزائر-2000.

33-عبد الغفار حنفي،"الأسواق و المؤسسات المالية"-الدار الجامعية –الإسكندرية-2000.

34-علجاني حسن خلف،"السلسلة العالمية في تقنيات الكمية للتسيير المالي و التحليل المالي-ج1-1997.

35-عمر بوخزاز،"مبادئ المحاسبة التحليلية"،مطبعة مزيان-الجزائر-1988.

36-كنجو عبدو،كنجو إبراهيم،"الإدارة المالية"،دار المسير للنشر-1997.

37-لخطف عثمان،"حسين ليسهي"،ملف في التسيير و التحليل المالي،السلسة العالمية في تقنيات الكمية للنشر-جامعة الجزائر-2001.

38-محمد الصريفي،"إدارة المصاريف"،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر-ط1-الإسكندرية-2007.

39-محمد عبد الفتاح المصرفي،"إدارة البنوك"،دار المناهج –ط1-عمان-2007.

40-محمد سعيد أنور السلطان،"إدارة البنوك"،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،القاهرة،2005.

41-مصطفى عمان،"القانون التجاري"،العقود التجارية و عمليات البنوك-الإسكندرية،1999.

42-محمود حسين صوان،"أساسيات العمل المصرفي الإسلامي"،دار وائل للنشر،ط2،الأردن،2008.

43-مصطفى رشيدي شيحة،"الاقتصاد النقدي و المصرفي"،الدار الجامعية ،الإسكندرية،1985.

44-مروان محمد أبو عرابي،"الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية و التقليدية"،دار النسيم للنشر و التوزيع –الأردن،2006.

45-محمد صالح الحناوي،"المؤسسات المالية،البورصة و البنوك،الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،2000.

46-محمد صالح الحناوي،"الإدارة المالية"،الجامعة المصرفية،ط9-القاهرة

47-منير ابراهيم هندي،"الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر"،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،ط2.

48-محمد بوتين،"المحاسبة العامة للمؤسسة"،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2.

49-محمد مطر،"التحليل المالي في الأساليب و الإدارات و الاستخدامات العلمية"،دار وائل للنشر،ط4.

50-مدني إبراهيم هنة،"الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر"،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،ط2،

51-ناصر دادي عدون،"مراقبة التسيير و التحليل المالي"،دار المحمدية،ج4.

52-منير شاكر محمد و آخرون،"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"،دار وائل للنشر –ط4- عمان.

53-مبارك نلويس،"التسيير المالي"،ديوان المطبوعات الجامعية"،الجزائر.

54-وليد الناجي الحيالي،"التحليل المالي"،رئيس اكادمية العربية المفتوحة في الدانمرك.

ثانيا :الرسائل و الأطروحات

1-الصم أحمد،"إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد"،رسالة ماجستير فرع إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة الجزائر،2002.

2-أحمية العربي و آخرون،"التحليل المالي و تقسيم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-مذكرة التخرج لنيل الليسانس في العلوم التجارية-ت-المالية-جامعة بومرداس 2003،2004.

3-بنان سيهام،منصوري كريمة،"تقنيات و إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية-مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية و بنوك-المركز الجامعي البويرة -2008-2009.

4-بلقاسم فاطمة الزهراء،"التحليل المالي و دوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية "-مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية —ت- مالية جامعة احمد بوقرة-بومرداس-2005-2006.

5-خطاب موسى،دريسي محمد لمين،"التحليل المالي و دوره في تقييم أداة المؤسسة الاقتصادية"،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية-ت-مالية و بنوك المركز الجامعي البويرة-2008-2009.

6-دوكالي عبد الرحمان و آخرون،"التسيير المالي للمؤسسة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس(تسيير)،بومرداس،2003.

7-دشوشة مولود،"الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم و الاقتصاد-ت-مالية و بنوك-المركز الجامعي البويرة-2009-2010.

8-زعطوط احمد،"أهمية التحليل المالي في المؤسسة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس مالية-بومرداس.

9-شوية دليلة،"دور التحليل المالي في المؤسسة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس مالية ،بومرداس.

10-شيخ سعيدة،"دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية-ت-نقود مالية و بنوك-البويرة-2009-2010.

11-شلبي هيفاء،"دور التحليل المالي في اتخاذ القرار"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس،مالية،دفعة جوان 2004-جامعة بومرداس.

12-صفاح سيهام،"التحليل المالي و أهمية تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة"،مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية،فرع مالية و بنوك،المركز الجامعي-البويرة2008-2009.

13-عبس نادية،حملان يمينة،"إجراءات منح القروض و كيفية الرقابة عليها"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية في التجارة الدولية-جامعة احمد بوقرة-بومرداس2003-2004.

14-عبدو كريمة ،صيات كريمة،"التحليل المالي كأداة لتسيير و اتجاه القرار"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية،جامعة التكوين المتواصل- البويرة ،2001-2002.

15-قطاف كريمة،"التحليل المالي و دوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس-فرع مالية و بنوك-المركز الجامعي-البويرة،2008-2009.

16-قردة صادق و آخرون،"مذكرة التحليل المالي في المؤسسة"،لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة قسنطينة-2004-2005.

17-قاسة الزهرة،دريوش هدى،"القروض البنكية و مخاطرها"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس –فرع مالية-دفعة جوان 2003- جامعة بومرداس.

18-قادم إلياس و آخرون،"تشخيصي لوضعية المالية للمؤسسة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،جامعة بومرداس،2004.

19-لعرازي حسيبة،ماماش حسنة،"مخاطر القروض البنكية و وسائل الحد منها"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس للاقتصاد،فرع مالية و بنوك،المركز الجامعي البويرة،2008-2009.

20-لعريبي عمر ،هال عبد الله ياسين،"القروض البنكية و إجراءات منها في الجزائر"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،فرع نقود مالية و بنوك،المركز الجامعي البويرة،2008-2009.

21-محمد شريف إيمان،"دور البنوك التجارية في تموين المؤسسات الاقتصادية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،فرع مالية و بنوك،المركز الجامعي البويرة،2008-2009.

22-قصاري صبرينة،"تسيير مخاطر القروض البنكية"،مذكرة لنيل شهادة ليسانس ،التصفية في التجارة الدولية،جامعة احمد بوقرة،بومرداس،2004.

23-نوال بدر الدين ،رؤوف عبد الله ،"القروض البنكية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-فرع مالية-جامعة الجزائر .

24-نزاع فضيل ،ريال إسماعيل،"دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي و الائتمان للمؤسسة"-مذكرة لنيل شهادة ليسانس ،جامعة الجزائر.2001.

25-هلال كهينة،"إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية "،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية –فرع مالية و بنوك-المركز الجامعي-البويرة-2008-2009.

ثالثا:الجرائد:

-القانون المتعلق بالنقد و القرض 90-10

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية،المجلس الوطني للمحاسبي،النظام المالي المحاسبي .

رابعا: مواقع الانترنت :

-مشرف نادي البنوك و الشركات المالية- مفهوم البنك التجاري أعماله و أقسامه-
www.alppoeconomic.comفي 2011/01/02.

-علي السالوس ،معاملات بنكية،www.microdoft.ac.com في 2011/01/10.

-Bokali،البنوك التجارية و تطورها،"www.dront.dz.comفي 2011/02/12.

-عيضة يمينة ،تعريف البنك،www.ibtessam.comفي 2011/02/14.

-المحاسب الأول،التحليل المالي،www.almohosbi.bligspot.comفي
2011/04/04.

-ولي ماجستير دالي إبراهيم الجزائر-برنامج التسيير المالي الخاص بطلبة LMD
www.Djlfo.info.comفي 2010/04/04.

خامسا : المراجع باللغة الفرنسية

*Amme-mavie percice desert visque du control de fisque.ED/economica 1999.

*Allain vermalot « les notion et leurs utisation » les edition d'organisation 1973.

*Jacky, Mailler Menullere « Analyse Financière de l'entreprise 12344 »

6édition Ronad- Paris 1992.

*Lasury, comment faire L'analyse Financière d'une entreprise édition ES Salem –Alger 1998.

*Pattice Vizzamova, gestion Financière, Printed in Algeria Prière action 1995.

تلخيص

عالجنا في دراستنا التحليل المالي في البنوك التجارية و نظرا للتطور المالي التي شهدته الأنظمة المالية العالمية كان من الضروري الاستعانة بالتحليل المالي، فالبنوك التجارية و سياسة منح القروض تتطلب ذلك و ذلك مرورا بعدة مراحل أولها دراسة حالة المؤسسة من الناحية المالية و الحاسبية و ذلك بالاستعانة بالميزانيات التقديرية و توقعات مداخيل المؤسسة من خلال دراسة المؤشرات اللازمة لذلك و باعتبار أن منح منح القروض من طرف البنوك له عدة مخاطر لذلك تتطلب دراسة منح للقروض دراسة المخاطر المحتملة و دراسة جدوى المشاريع الخاصة بالمؤسسة و مدى مردوديتها و استخلصنا أن للتحليل المالي ضرورة هامة للوصول إلى مدى كفاءة المؤسسة و قدرتها على اجتياز المخاطر و إعطائها الدور المهم و فرصة هامة لمنحها القروض و الوصول إلى نتيجة ألا وهي دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتى الكبيرة بالقروض البنكية و منحها الفرصة لتطوير إنتاجها و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي- البنوك التجارية- CPA مغنية

Résumé

Notre étude a pour objet l'analyse financière au sein des banques commerciales,

Vu l'évolution que les systèmes financiers mondiales ont connues, l'analyse financière s'est imposée comme outil indispensable pour mettre en œuvre la politique des prêts bancaires, et ce en passant par plusieurs étapes, dont la première est d'étudier l'état financier de l'entreprise et son système de comptabilité selon son budget estimatif et ses revenus éventuels.

Vu que de l'attribution des prêts bancaires naissent plusieurs risques, il y a nécessité d'étudier ces éventuels risques ainsi que l'efficacité des projets et le taux de leur rentabilité, raison pour laquelle l'analyse financière constitue un élément essentiel pour évaluer l'aptitude de l'entreprise et ses capacités à surmener les éventuels risques et pour lui permettre de bénéficiers des prêt bancaires, et ensuite pour pouvoir créer le système de subvention des petites, moyennes et même les grandes entreprises par l'attribution des prêts bancaires afin de leur permettre d'augmenter leur production et comme tel participer à l'évolution économique.

Mots clé : anlyse financiere- banque commercial – CPA MAGHNIA.

Summary

The object of our study is financial analysis in commercial banks,

Given the evolutions in global financial systems, financial analysis has become indispensable to implement the bank lending policy, through several stages, the first is to examine the financial condition of the company and its accounting system according to its estimated budget and potential revenue.

Given that, there are several risks that following bank loans, it will benecessary to explore these potential risks, the effectiveness of the projects and the rate of profitability, which is why financial analysis is an essential element to estimate the company's abilityto overcome risks, to enable it to benefit from bank loan,

Then to be able to create the subsidy system for small, medium and even large companiesby the allocation of bank loans to enable them to increase their production, and as such participate in economic development.

Key words: Analysis financially - Commercial bank – CPA MAGHNIA.